

عدد
٥٠٠
٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
قسم الجغرافيا

منطقة سلفيت - دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن

إعداد الطالب

عماد فخر جوده

إشراف

الدكتور حسين احمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الجغرافيا بكلية
الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

نابلس - فلسطين

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
قسم الجغرافيا

منطقة سلفيت - دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن

إعداد الطالب

عماد فرح جوده

إشراف

الدكتور حسين احمد

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: ١٨ / ٣ / ٢٠٠١ وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة



- الدكتور حسين احمد

كرد علي

- الدكتور جمال عبد الفتاح



- الدكتور عزيز الدويك

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أبي وأمي اللذين بذلا الغالي

والنفيس من أجلي لهم مني حبي وتقديري وعرفاني

الباحث

شكر وتقدير

بعد أن من الله علي في إنجاز هذه الرسالة أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور حسين أحمد الذي أشرف على هذه الرسالة وأعطاني الكثير من وقته طيلة فترة إعداد هذا البحث، كما وأتقدم بالشكر الحار إلى الدكتور كمال عبد الفتاح الذي تحمل مشاق ومتاعب السفر وتفضل لمناقشة هذه الرسالة، وأشكر كذلك الدكتور عزيز الدويك على إرشاداته وتوجيهاته لي ومساهمته في مناقشة هذه الرسالة.

ولا يسعني إلا أن أشكر العاملين في مكتبة بلدية نابلس على ما قدموه لي من مساعدة وإرشاد أثناء فترة إعداد هذا البحث، وأخيراً لا يفوتني أن أشكر أساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الجغرافيا بجامعة النجاح الوطنية.

لهم مني حبي وتقديري وعرفاني

٥٤٢٨١٦

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
أعضاء لجنة المناقشة.....	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس محتويات	هـ
فهرس جداول	ح
فهرس خرائط	ك
فهرس الأشكال.....	ل
الملخص باللغة العربية	م
الملخص باللغة الإنجليزية	ع
الفصل الأول:	
١:١ نبذة تاريخية وجغرافية عن منطقة سلفيت	٢
١:٢ مشكلة الدراسة	٧
١:٣ أهداف الدراسة	٨
١:٤ فرضيات الدراسة	٩
١:٥ مصادر الدراسة	٩
١:٦ عينة الدراسة	١٠
١:٧ المعالجة الإحصائية	١٢
١:٨ صعوبات الدراسة	١٢
١:٩ الدراسات السابقة	١٢
الفصل الثاني: التركيب العمري والنوعي للسكان	
٢:١ التركيب العمري	٢٠
٢:١:١ الهرم السكاني	٢٠
٢:١:٢ العمر الوسيط	٢٦
٢:١:٣ نسبة الأطفال إلى النساء	٢٧
٢:١:٤ نسبة كبار السن إلى صغار السن	٢٩

٣١	نسبة الإعالة الخام	٢:١:٥
٣٣	التركيب النوعي	٢:٢
الفصل الثالث: الحالة التعليمية للسكان		
٣٧	الأمية	٣:١
٣٨	توزيع السكان حسب المراحل التعليمية والعمر والجنس	٣:٢
٤٥	توزيع السكان حسب المستوى التعليمي ومنطقة السكن	٣:٣
الفصل الرابع: التركيب الاقتصادي للسكان		
٤٩	معدل النشاط الاقتصادي العام	٤:١
٥٠	الحالة العملية للسكان	٤:٢
٥٥	المهنة	٤:٣
٥٨	الدخل	٤:٤
٦٢	مكان العمل	٤:٥
الفصل الخامس: الحالة الزوجية		
٦٧	توزيع السكان حسب الحالة الزوجية	٥:١
٦٧	العزاب	٥:١:١
٦٨	المتزوجين	٥:١:٢
٧٠	المطلقون	٥:١:٣
٧١	الأرامل	٥:١:٤
٧٢	العمر عند الزواج والعوامل المؤثرة فيه	٥:٢
٧٥	منطقة السكن	٥:٢:١
٧٦	العمر الحالي	٥:٢:٢
٧٩	المستوى التعليمي	٥:٢:٣
٨٠	المهنة	٥:٢:٤
الفصل السادس: التركيب البنائي للأسرة		
٨٣	حجم الأسرة	٦:١
٨٨	نمط الأسرة	٦:٢
٩١	تركيب الأسرة	٦:٣
الفصل السابع: خصائص المسكن		
٩٦	ملكية المسكن	٧:١
١٠٢	مادة بناء المسكن	٧:٢

١٠٦	نمط بناء المسكن	٧:٣
١٠٩	مساحة المسكن	٧:٤
١١٤	عدد الغرف في المسكن	٧:٥
١١٩	كثافة السكن	٧:٦

الفصل الثامن: الخدمات المتوفرة في المسكن

١٢٤	الخدمات الضرورية في المسكن	٨:١
١٢٤	المياه	٨:١:١
١٢٨	الإضاءة في المسكن	٨:١:٢
١٣٠	المجاري (الصرف الصحي)	٨:١:٣
١٣٣	التدفئة	٨:١:٤
١٣٦	الخدمات والسلع المتوفرة في المسكن	٨:٢
١٣٦	المطبخ	٨:٢:١
١٣٧	المرحاض	٨:٢:٢
١٣٧	الحمام	٨:٢:٣
١٣٨	السلع المعمرة	٨:٢:٤

الفصل التاسع: النتائج والتوصيات

١٤٥	النتائج	٩:١
١٤٥	التركيب السكاني	٩:١:١
١٤٧	خصائص المسكن	٩:١:٢
١٥٠	التوصيات	٩:٢

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١:١	حجم عينة الدراسة حسب عدد الأسر.	١١
٢:١	التوزيع النسبي للسكان في الفئات العمرية العريضة لمنطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٢١
٢:٢	التوزيع النسب للسكان في منطقة سلفيت حسب العمر والجنس.	٢٥
٢:٣	العمر الوسيط لسكان منطقة سلفيت حسب نمط السكن.	٢٧
٢:٤	توزيع نسبة الأطفال إلى النساء في منطقة سلفيت حسب نمط السكن.	٢٨
٢:٥	نسبة كبار السن إلى صغار السن في منطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٣٠
٢:٦	نسبة كبار السن إلى صغار السن في منطقة سلفيت حسب نمط السكن.	٣١
٢:٧	نسبة الإعالة الخام ونسبة إعالة كبار وصغار السن في منطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٣٢
٢:٨	نسبة الجنس في منطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٣٤
٢:٩	نسبة النوع لفئات الأعمار العريضة في منطقة سلفيت حسب نمط السكن.	٣٤
٣:١	التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب المستوى التعليمي والعمر والجنس.	٤١
٤:١	التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب الحالة العملية والعمر والجنس.	٥١
٤:٢	التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب المهنة والجنس وحجم القرى.	٥٨
٤:٣	متوسط الدخل الشهري في منطقة سلفيت حسب المهنة.	٦٠
٤:٤	متوسط الدخل الشهري في منطقة سلفيت حسب نمط السكن.	٦٢
٤:٥	التوزيع النسبي للعاملين في منطقة سلفيت حسب مكان العمل ونمط السكن.	٦٣
٤:٦	متوسط الدخل الشهري للعاملين في منطقة سلفيت حسب مكان العمل.	٦٤
٥:١	التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب الحالة الزوجية والجنس والفئات العمرية	٧٠
٥:٢	التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب الحالة الزوجية ونمط السكن	٧٢
٥:٣	متوسط العمر عند الزواج الأول في منطقة سلفيت حسب الجنس مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٧٣

٧٤	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسط العمر عند الزواج تبعاً لمتغير الجنس.	٥:٤
٧٧	متوسط العمر عند الزواج الأول للسكان في منطقة سلفيت حسب فئات الأعمار المختلفة.	٥:٥
٧٩	متوسط العمر عند الزواج الأول في منطقة سلفيت حسب المستوى التعليمي والجنس.	٥:٦
٨٠	متوسط العمر عند الزواج الأول في منطقة سلفيت حسب المهنة والجنس.	٥:٧
٨٤	متوسط حجم الأسرة في منطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٦:١
٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة في منطقة سلفيت حسب نمط السكن.	٦:٢
٨٧	التوزيع النسبي لفئات حجم الأسر في منطقة سلفيت مقارنة بمناطق أخرى.	٦:٣
٨٨	التوزيع النسبي لفئات حجم الأسر في منطقة سلفيت حسب نمط السكن.	٦:٤
٩٠	نمط الأسرة في منطقة سلفيت حسب نمط السكن.	٦:٥
٩٢	التوزيع النسبي للأقارب داخل أسرة منطقة سلفيت حسب ملكية المسكن ونمط السكن.	٦:٦
٩٩	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب ملكية المسكن مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٧:١
١٠١	متوسط الأجرة السنوية ومتوسط سنة الإيجار في منطقة سلفيت بحسب نمط السكن.	٧:٢
١٠٣	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مادة بناء المسكن مقارنة مع بعض المناطق الأخرى.	٧:٣
١٠٧	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب نمط بناء المسكن ونمط السكن.	٧:٤
١٠٨	الدوافع للبناء على شكل طوابق في منطقة سلفيت.	٧:٥
١١١	متوسط مساحة المسكن ومتوسط مساحة الأرض التي بني عليها المسكن ومتوسط تاريخ بناء المسكن في منطقة سلفيت.	٧:٦
١١١	تحليل التباين الأحادي بين مسطح بناء المسكن وسنة البناء في منطقة سلفيت.	٧:٧
١١٢	متوسط مساحة المسكن في منطقة سلفيت خلال فترات زمنية مختلفة.	٧:٨
١١٣	متوسط مساحة الحديقة ومتوسط مساحة الأرض المقام عليها المسكن في منطقة سلفيت حسب نمط السكن.	٧:٩
١١٥	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب عدد الغرف ومتوسط عدد	٧:١٠

	الغرف ومقارنتها ببعض المناطق الأخرى.	
١١٧	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب عدد الغرف وعدد غرف النوم في المسكن حسب نمط السكن.	٧:١١
١٢٠	درجة التزاحم السكاني (نسبة الاشغال للغرفة) في منطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٧:١٢
١٢١	توزيع العائلات بالنسبة المئوية حسب عدد الأفراد للغرفة في الضفة والقطاع مقارنة بالمجتمعات الغربية.	٧:١٣
١٢٢	درجة التزاحم في منطقة سلفيت حسب نمط السكن.	٧:١٤
١٢٥	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مصدر المياه مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٨:١
١٢٧	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مصدر المياه ونمط السكن.	٨:٢
١٢٩	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مصدر الإضاءة مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٨:٣
١٣٠	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مصدر الإضاءة ونمط السكن.	٨:٤
١٣٢	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب نظام الصرف الصحي مقارنة ببعض المناطق الأخرى.	٨:٥
١٣٣	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب نظام الصرف الصحي ونمط السكن.	٨:٦
١٣٥	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مصدر التدفئة ونمط السكن.	٨:٧
١٣٨	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب توفر بعض الخدمات ونمط السكن.	٨:٨
١٤٢	التوزيع النسبي للأسر في منطقة سلفيت حسب توفر السلع المعمرة ونمط السكن.	٨:٩

فهرس الخرائط

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	الموقع الجغرافي لمنطقة سلفيت	٤
٢	التجمعات السكانية في منطقة سلفيت	٥
٣	التجمعات السكانية في منطقة سلفيت حسب نمط السكن	٦

فهرس الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢:١	الهرم السكاني لمنطقة سلفيت حسب نمط السكن	٢٣
٣:١	التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب المستوى التعليمي ونمط السكن.	٤٦
٥:١	متوسط العمر عند الزواج الأول تبعاً للجنس ونمط السكن.	٧٦
٥:٢	متوسط العمر عند الزواج الأول لكلا الجنسين حسب العمر الحالي.	٧٨
٧:١	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب ملكية المسكن ونمط السكن.	١٠٠
٧:٢	التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مادة البناء المستخدمة ونمط السكن.	١٠٤

ملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص السكان والمساكن لمنطقة سلفيت التي تعاني من نقص حاد في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع. لقد اعتمدت الدراسة من أجل تحقيق أهدافها استبانة خاصة، تم توزيعها على جميع التجمعات السكانية في منطقة سلفيت، وتم تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أنماط سكانية حسب عدد السكان (قرى كبيرة الحجم، قرى متوسطة الحجم، قرى صغيرة الحجم)، وقد تم أخذ (٦%) من مجموع أسر منطقة سلفيت وذلك لتحقيق أهداف الدراسة.

اشتملت هذه الدراسة على تسعة فصول، تضمن الفصل الأول على خطة البحث التي احتوت نبذة تاريخية وجغرافية عن منطقة سلفيت، إضافة إلى مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها ومصادرها وعينيتها والمعالجة الإحصائية والصعوبات التي واجهتها، وكذلك الدراسات السابقة.

تطرق الفصل الثاني إلى التركيب العمري والنوعي للسكان، وبين أن سكان منطقة سلفيت يقعون في مرحلة الشباب من مراحل الانتقال الديموغرافي، حيث بلغ العمر الوسيط لسكان المنطقة (١٩,٩) سنة، وأن نسبة الأطفال إلى النساء بلغت (٤٧,٤%)، في حين بلغت نسبة كبار السن إلى صغار السن (٨,٢%) وتبين أن نسبة إعالة صغار السن في منطقة سلفيت أقل من مثيلتها في المناطق الفلسطينية وقد بلغت في منطقة سلفيت (٦٤,١%) وبلغت نسبة النوع في المنطقة (١١٠,٥) ذكر لكل مائة أنثى.

بحث الفصل الثالث في الحالة التعليمية للسكان، واتضح أن نسبة الأمية للذين تزيد أعمارهم عن (١٠) سنوات (٣,١%) للذكور و(١٠%) للإناث، وأن نسبة الأمية ترتفع في الفئات العمرية الكبيرة، كما اشتمل هذا الفصل على دراسة توزيع السكان حسب الحالة التعليمية والعمر والجنس، وتبين أن المرحلة الثانوية تستحوذ على أعلى نسبة من بين مراحل التعليم المختلفة، وحسب الجنس زادت نسبة الذكور المتعلمين عن نظيرتها لدى الإناث نتيجة الاهتمام بتعليم الذكور.

تناول الفصل الرابع التركيب الاقتصادي للسكان، حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام (١٩,٥%)، وبلغت نسبة البطالة وقت إجراء الدراسة (١,٨%)، أما معدل النشاط الاقتصادي العام فقد وصل إلى (٣١,٥%) هذا وقد شكل الذكور العاملين نسبة (٣٦,١%) من مجموع الذكور مقابل نسبة (٣,٦%) من مجموع الإناث، واستحوذت مهنة البناء على أعلى نسبة للعاملين وذلك بواقع (٣١,٣%) من مجموع العاملين، وبلغت أعلى نسبة للعاملين داخل الخط الأخضر وذلك بنسبة (٤٥,٨%) وبلغ متوسط الدخل الشهري للشخص العامل (٣٧٠,٤) ديناراً أردنياً، ومتوسط الدخل هذا يزيد عن مثيله في قطاع غزة والبالغ (٢٥٦,٧) ديناراً، إلا أنه يقل عن مثيله في مدينة نابلس والبالغ متوسط الدخل الشهري فيها (٤٤٢,٥) ديناراً.

بحث الفصل الخامس في الحالة الزوجية للسكان، وتطرق إلى توزيع السكان حسب الحالة الزوجية والعمر والجنس، وشكل الذكور العزاب نسبة (٢٨,٤%) من مجموع الذكور في حين بلغت نسبة الإناث العازبات (١٥,٩%) من مجموعهن، كما أشارت الدراسة أن نسبة الذكور المتزوجين (٣٤,٧%) أعلى من مثيلتها بالنسبة للإناث، وبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول (٢٣,٨) سنة، وهو أقل من مثيله بالنسبة للإناث والبالغ متوسط العمر عند الزواج لهن (٢١,٦) سنة.

تطرق الفصل السادس من البحث إلى التركيب البنائي للأسرة، وتبين أن متوسط عدد أفراد الأسرة في المنطقة (٥,٩) فرد، وأن نمط الأسرة النووية هو السائد وذلك بنسبة (٨٨%) من مجموع الأسر.

وفي الفصل السابع درست خصائص المسكن، وقد بلغت نسبة المساكن المملوكة لرب الأسرة (٨٠,٤%) في حين شكلت المساكن المملوكة للعائلة الممتدة نسبة (١٤,٢%)، وأن نسبة المساكن المملوكة في منطقة سلفيت أعلى منها في المدن والمخيمات الفلسطينية، وبلغ متوسط الأجرة السنوية للمسكن في المنطقة (٥٣٣,٨) ديناراً أردنياً.

لقد تم استخدام عدة مواد في بناء الوحدات السكنية وبلغت نسبة المساكن المبنية من الحجر في جميع واجهاتها (٢٤,٥%)، أما المساكن المبنية من الطوب والأسمنت فإن نسبتها وصلت إلى (٦٥,٩%).

شكلت المساكن المستقلة (٨٧,٧%) من مجموع مساكن منطقة سلفيت هذا وقد بلغ متوسط مساحة الوحدة السكنية في منطقة سلفيت (١٤٤) متر مربع، وهو بهذا يزيد عن متوسط مساحة المسكن في قرى الضفة الغربية والبالغ (١١٧) متر مربع، أما متوسط عدد الغرف في منطقة الدراسة فقد بلغ (٤,٣٦) غرفة، وقد زاد هذا المتوسط عن مثيله في قرى ومدن ومخيمات الضفة الغربية، في حين بلغت نسبة الأشغال (١,٣٥) شخص لكل غرفة، أما كثافة السكن فكانت (٠,٠٤٢) شخص / متر مربع.

تطرق الفصل الثامن من البحث إلى الخدمات المتوفرة في المسكن، وقد اتضح أن (٨١,٣%) من مساكن منطقة سلفيت تحصل على المياه من شبكة المياه العامة، وبخصوص المساكن التي تحصل على المياه من آبار الجمع فقد وصلت نسبتها إلى (١٤%) كما تبين أن نسبة المساكن المضاءة من الشبكة العامة للكهرباء هي (٩٦,٨%)، وقد بلغت أعلى نسبة للمساكن التي تتخلص من المياه العادمة عن طريق الحفر الامتصاصية (٩٩,٧%)، وأشارت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الأسر المعتمدة على الحطب كمصدر للتدفئة وذلك بواقع (٤٥,٧%).

وفيما يتعلق بالسلع المعمرة كالتلفزيون والثلاجة والفيديو والستالايت... الخ، فقد توفرت بنسب مختلفة، وبالنسبة للفصل التاسع فقد احتوى على نتائج الدراسة.

Abstract

This study aimed at identifying the demographic and housing characteristics in Salfit district. The district suffers from a dearth of related studies and literature.

To achieve its objectives, the study depended on a survey distributed among population centers in Salfit area. The area itself was divided into three demographic patterns according to number of population: large towns, medium size towns and small villages. The researcher took randomly 6% of all families in Salfit area in order to achieve the study objectives.

The study consisted of nine chapters. The first chapter included the study plan, historical and geographical glimpse of Salfit area, statement of the problem; study objectives, hypotheses, sources, sample; statistical processing, problems in the study and review of literature.

The second chapter examined age structure and diversity of population. It was found that the Salfit district population was predominantly youthful, demographically considered one of the transitional stages. The mean age was 19.9. The children-women ratio, in Salfit area, was 47.4% while ratio of old people-young people was 8.2%. It was also found that percentage of dependents (children), in Salfit area, was lower than in other Palestinian areas. In Salfit area, the percentage was 64.4% while gender ratio in the area was 110 males for 100 females.

The third chapter investigated the state of education in the area. The rate of illiteracy among those 10 years old and over was 3.1% among males as opposed to 10% among females. The rate of illiteracy would increase as age categories increased. Chapter three also dwelt on distribution of population according to state of schooling, age and sex. High schooling was the most prevalent among all stages of education. Concerning sex, the percentage of educated males was higher than that of educated females owing to males' interest in education.

Chapter four tackled the population economic structure. The rate of raw economic activity was 19.5%. At the time of conducting the study, the rate of joblessness was 1.8%. On the other hand, the rate of general economic activity was 31.5%. The working males represented 6.1% of all males as opposed to 3.6% of all females. The construction profession took the highest percentage of employees (31.3% of all employee). Some 45.8% of working people were working inside the Green Line. The average monthly income of an individual worker was 370.4 Jordanian dinars. This average income was higher than the average monthly income in Gaza Strip which amounted to 256.7 Jordanian dinars. However, the average monthly income in Salfit area was lower than in Nablus in which it amounted to 442.5 Jordanian dinars.

Chapter five investigated marital status of the population. The chapter mainly looked at population distribution according to age and sex. Unmarried males represented 28.4% of all males as opposed to 15.9% females. Percentage of married men was 31.7%. However, the percentage of married woman was lower. The average age at first marriage, among males, was 23.8 as opposed to 21.6.

Chapter six focused on the structure of family. The average number of family members in the area was 5.9. It was also found the nuclear family pattern was the most common, representing 88% of all families.

In chapter seven, the researcher studied the housing characteristics. The total number of owned houses was 80.4%. Houses owned by the extended family represented 14.2%. It was also found that the percentage of owned houses in Salfit area was higher than in other Palestinian cities and refugee camps. The average annual rent in Salfit was 533.8 Jordanian dinars. Several construction materials were used in building housing units. Stone-built houses formed 24.5% while brick and concrete built houses represented 65.9% of all houses. Independent housing units represented 87.7% of all housing units in the area. The area of a housing unit was 144 sq meters. This was found to be higher than average of area of housing units in other West Bank villages (117 sq meters). The average number of rooms, in the area of this study, was 4.36 rooms as

opposed to lower average in other West Bank towns, villages and refugee camps. Ratio of occupancy was 1.35 individuals per room. Density was 0.042 persons per square meter.

Chapter eight was devoted to services available in housing units. It was found that 81.3 of all homes had received water from the public water network as opposed to 14% which had received their running water from wells. Some 96.8% of all homes received their electricity from public electric network. Some 99.7% of homes would dispose of their waste water (sewage) through cisterns. For heating, there was a rise in number of families depending on wood fire. (45.7%). Pertaining to durable goods, such as TV, refrigerator and satellite dishes..., there were different rates.

Chapter nine was devoted to the study findings and recommendations.

الفصل الأول

المقدمة

- ١:١ نبذة تاريخية وجغرافية عن منطقة سلفيت.
- ١:٢ مشكلة الدراسة.
- ١:٣ أهداف الدراسة ومبرراتها.
- ١:٤ فرضيات الدراسة.
- ١:٥ مصادر الدراسة.
- ١:٦ عينة الدراسة.
- ١:٧ المعالجة الإحصائية.
- ١:٨ صعوبات الدراسة.
- ١:٩ الدراسات السابقة.

الفصل الأول

١:١ نبذة تاريخية وجغرافية عن منطقة سلفيت

تعتبر منطقة سلفيت بأنها نتاج للتقسيم الإداري الذي أحدثته السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد كانت تابعة لنابلس في أواخر العهد العثماني، وبقيت كذلك أيام العهد الأردني (١٩٤٨-١٩٦٧م)، وبعد عام (١٩٦٧) ضمت إسرائيل قضاء سلفيت إلى لواء طولكرم، إذ أوسع لواء طولكرم، آنذاك ليشمل قضاء سلفيت وقلقيلية وكان الهدف من ذلك سلخ هذه المنطقة المتسعة جغرافياً للسيطرة عليها^(١).

بقيت محافظة سلفيت تابعة لطولكرم حتى عام (١٩٢٢) إذ ألحقت بعد ذلك بقضاء قلقيلية وبقيت تابعة له حتى عام (١٩٩٦) إلا أنه وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية تم الإعلان عنها كمحافظة في عام (١٩٩٦).

تقع منطقة سلفيت في وسط الضفة الغربية المحتلة عام (١٩٦٧) على قمم جبال متوسطة الارتفاع، ومطلّة على السهل الساحلي، ويحدها من الشمال محافظة قلقيلية، ومن الجنوب محافظة رام الله، ومن الغرب الخط الأخضر، ومن الشرق محافظة نابلس كما هو مبين في الخريطة رقم (١:١). وتقع منطقة سلفيت فلكياً بين دائرتي عرض (١٠° ٣٢' - ٣٢° ٣' وخطي طول (٠° ٣٥' - ١٥° ٣٥')^(٢)

تبلغ مساحة منطقة سلفيت (٢١٠ كم^٢)^(٣)، ويبلغ عدد سكانها حسب التعداد العام الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام (١٩٩٧) نحو (٤٦٦٧١) نسمة^(٤)، ويتبعها إدارياً ثلاثة وعشرون تجمعاً سكانياً كما هو مبين في الخريطة رقم (١:٢).

تتميز منطقة سلفيت بأنها على درجة كبيرة من الأهمية وذلك لوجود العديد من الآبار الارتوازية في أراضيها مما جعلها مهددة بالسيطرة والالتهايم من قبل سلطات

^(١) مكتب المؤسسات الوطنية، سلفيت، ١٩٩٨، نبذة عن محافظة سلفيت، نيسان، ص ٥.

^(٢) نقلاً عن منشورات المركز الجغرافي الفلسطيني.

^(٣) مكتب المؤسسات الوطنية، سلفيت، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٥.

^(٤) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ص ٥٠.

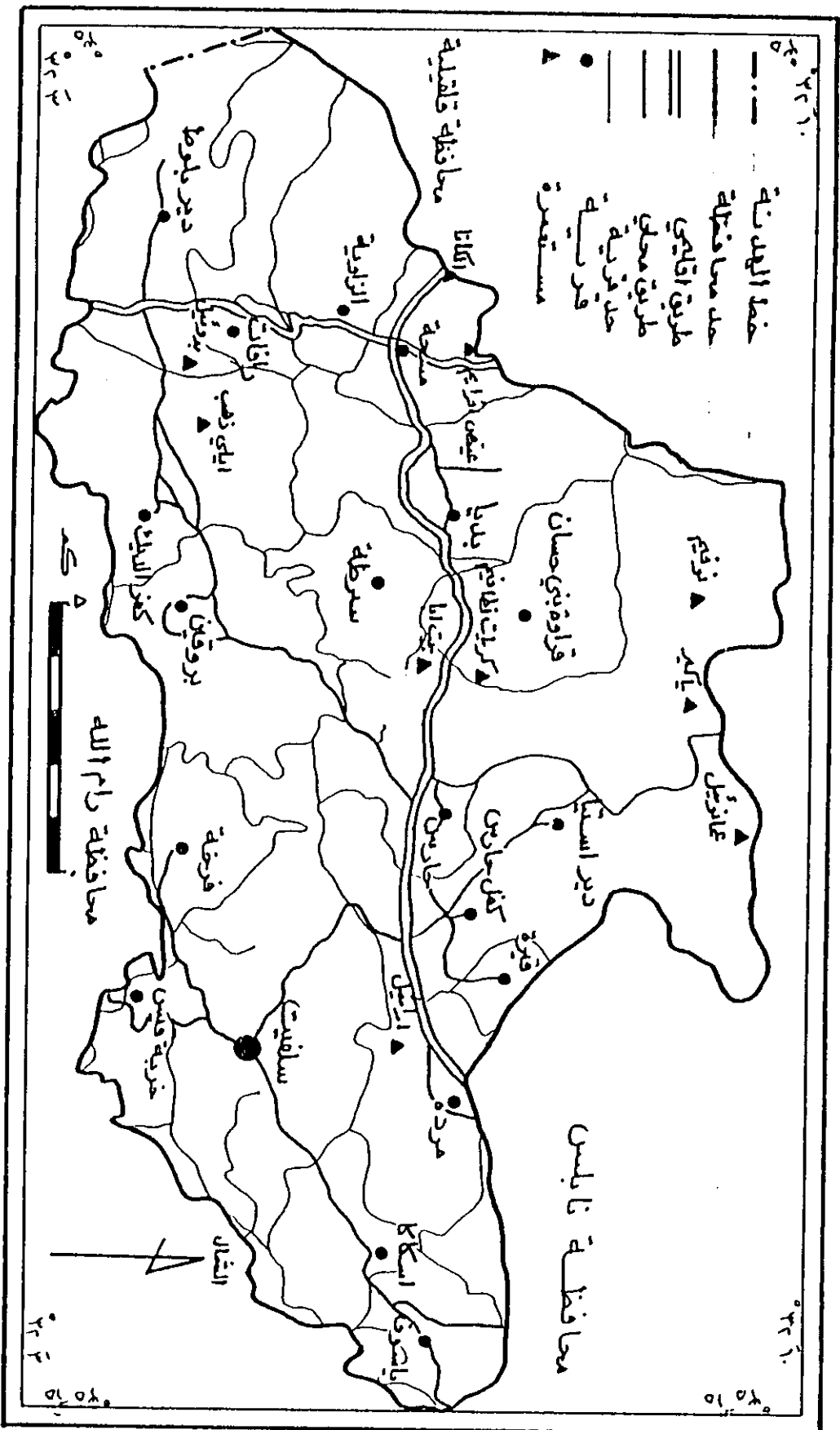
الاحتلال الإسرائيلي وهذا يفسر كثافة الاستيطان في المنطقة فقامت بإنشاء أربع عشو تجمعا استيطانياً^(٤) على أراضي المنطقة، وتعتبر مستوطنة ارئيل، المقامة على أراضيها، أولى كبريات المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

تتمتع منطقة سلفيت بمناخ حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يتميز بأنه حار جاف صيفاً معتدل ماطر شتاءً ويبلغ متوسط سقوط الأمطار من (٥٠٠-١٠٠٠ ملم)^(١). مما أهل المنطقة إلى أن تكون منطقة زراعية. وتعتمد الزراعة على مياه الأمطار في غالبيتها، كما تعتمد كذلك على بعض الآبار الارتوازية. وتمتاز منطقة سلفيت بزراعة الزيتون في فلسطين.

وفيما يتعلق بخطوط المواصلات في المنطقة، فقد تم تعبيدها أيام العهد الأردني، وهذه الخطوط هي تلك الخطوط التي تربط التجمعات السكانية الفلسطينية بعضها ببعض، ويوجد أيضاً طرق ترابية غير معبدة تم فتحها حديثاً، إلا أن إسرائيل قامت بإنشاء خط للمواصلات في وسط منطقة سلفيت يمتد من الشرق إلى الغرب ويسمى بخط عابر السامرة، وقد أقيم هذا الخط لفصل شمال الضفة عن جنوبها ولخدمة الأغراض الاستيطانية الإسرائيلية.

(٤) مكتب المؤسسات الوطنية، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٩.

(١) محمد صلاح، ١٩٩٩، أثر التغير السكاني على التخطيط العمراني لمدينة سلفيت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص ٤٣.



خريطة رقم (٢) : التجمعات السكانية في محافظة عمان

المصدر : المركز الجغرافي الوطني ١٩٩٩

١:٢ مشكلة الدراسة:

عانت منطقة الدراسة في فترة الاحتلال الإسرائيلي، شأنها شأن المحافظات الفلسطينية الأخرى، من نقص كبير في الدراسات السكانية في الوقت الذي شهدت فيه نمواً سكانياً متسارعاً. وليس أدل على ذلك من عدم إجراء أي تعداد شامل للضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام (١٩٦٧) سوى التعداد الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام (١٩٩٧). ويعود السبب في عدم إجراء المسوحات الشاملة للأراضي الفلسطينية إلى سياسة الاحتلال الهادفة إلى تضليل وتزييف الحقائق السكانية في شتى مجالات الحياة وانطلاقاً من ذلك اختيرت هذه الدراسة لتبحث في واقع التركيب السكاني لمنطقة سلفيت للتعرف على مشاكل السكان وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للوقوف على ما يعانيه السكان والعمل على توفير احتياجاتهم من قبل الجهات المختصة.

لقد عاشت منطقة سلفيت سنوات إهمال طويلة أثناء فترة الاحتلال، فلم يعمل لها بيانات صحيحة على التركيب العمري، والنوعي، والحالة العملية للسكان، والحالة الزواجية. أضف إلى ذلك كله ما عاناه السكان من صعوبات أوجدها الاحتلال، وتمثلت بعدم توسيع المخططات الهيكلية القديمة للقرى والبلدات أمام الزيادة الطبيعية لعدد السكان، وهكذا لم تمنح الرخص للسكان خارج المخططات القديمة وكانت تلجأ إلى هدم المساكن في حالة بنائها للضرورة الملحة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن توسيع الاستيطان وزيادة مصادرة الأراضي لصالح المستوطنات والطرق الالتفافية، عقد المشكلة وحرمان السكان من توسيع مخططات بلدانهم لحل مشكلة السكن الناشئة عن الزيادة في عدد السكان.

يعتبر المسكن أحد أهم ضروريات الحياة بالنسبة لكل أسرة، وهو بمثابة انعكاس للوضع الاقتصادي لرب الأسرة وتوفر المسكن الملائم من حيث نسبة الاشغال فيه ومساحته ومادة بناءه وتوفر الخدمات فيه يعكس الأحوال النفسية لسكانه ففي دراسة لبكر أبو كشك^(١) بين أن المساكن التي يزيد عدد الأفراد للغرفة الواحدة عن ثلاثة أفراد بأنها تعاني من ضائقة سكنية.

(١) بكر أبو كشك، ١٩٨٠، الضائقة السكانية في الأراضي المحتلة، مركز الأبحاث، جامعة بيرزيت، ص ١٦.

من هنا فإن هذه الدراسة جاءت للبحث في خصائص المسكن لمنطقة سلفيت من حيث ملكية المسكن ومادة بنائه ونمط بناء المسكن ونسبة الاشغال فيه وتوفر الخدمات في المسكن، لأظهار مدى التباين والتجانس لمنطقة سلفيت حسب حجم القرى، وكذلك بين منطقة سلفيت وبقية محافظات الوطن من أجل وضع خطط تنموية سليمة للنهوض بقطاع الإسكان.

أسئلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لمعرفة خصائص السكان والمسكن في منطقة سلفيت، لذا فقد حاولت الإجابة على التساؤلات التالية:

١. في أية مرحلة من مراحل الانتقال الديمغرافي يقع سكان منطقة سلفيت؟
٢. ما هي نسبة الفئات العمرية المنتجة في منطقة الدراسة، وكم تبلغ نسبة الفئات التي تقع عالة عليها؟
٣. ما هو متوسط عدد أفراد الأسرة في منطقة سلفيت، وما أثر ذلك على الأوضاع الاجتماعية للسكان؟
٤. كم يبلغ متوسط عدد أفراد الغرفة الواحدة في منطقة سلفيت؟

٣:١ أهداف الدراسة ومبرراتها:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف على واقع التركيب العمري والنوعي في منطقة سلفيت، وسيتم من خلال ذلك معرفة في أي مرحلة من مراحل الانتقال الديمغرافي يقع مجتمع منطقة الدراسة، وكذلك معرفة درجة الإعالة.
٢. التعرف على التركيب الاقتصادي لمنطقة الدراسة من خلال معرفة حجم القوة العاملة والتركيب المهني وكذلك الدخل.
٣. التعرف على التركيب الاجتماعي للسكان للوقوف على العوامل المؤثرة فيه.
٤. التعرف على خصائص المسكن من حيث ملكيته ومساحته ومادة بنائه ونمط بناء المسكن، ودرجة التزامم فيه.
٥. توفير قاعدة من البيانات الخاصة بالموضوع، بحيث يتسنى مقارنتها مع مناطق أخرى في دراسات مشابهة.

١:٤ فرضيات الدراسة:

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ($\alpha = 0,05$) في دخل رب الأسرة تعزى للمستوى التعليمي لرب الأسرة ومهنة رب الأسرة.
٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ($\alpha = 0,05$) في مساحة المسكن تعزى للمستوى التعليمي لرب الأسرة ودخل رب الأسرة.
٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ($\alpha = 0,05$) في العمر عند الزواج الأول تعزى للمستوى التعليمي لرب الأسرة.
٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ($\alpha = 0,05$) في مادة بناء المسكن تعزى لدخل رب الأسرة.
٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ($\alpha = 0,05$) في حجم الأسرة تعزى للمستوى التعليمي لرب الأسرة.
٦. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ($\alpha = 0,05$) في ملكية المسكن تعزى لدخل رب الأسرة.

١:٥ مصادر الدراسة:

١. تم الاعتماد في هذه الدراسة على الدراسات المكتبية مثل الكتب والأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة، يضاف إلى ذلك الرسائل الجامعية التي تطرقت إلى موضوعات مشابهة. وقد تم كذلك الاعتماد على البيانات المنشورة من قبل مراكز الإحصاء وخصوصاً دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية والمركز الجغرافي الفلسطيني.
٢. أن موضوعاً كهذا لا يمكن دراسته بالاعتماد على الدراسات المكتبية فقط، ومن أجل ذلك فقد تم الاعتماد على الدراسة الميدانية وذلك بإتباع الخطوات التالية:
 - أ. تم تصميم استبانة خاصة بموضوع الدراسة، حيث تضمنت مجموعة أسئلة في موضوع الدراسة، ومن ثم قام الباحث بزيارات ميدانية لتعبئة الاستبانات وذلك بعد أن تم اختيار عينة الدراسة المناسبة.
 - ب. تم ترتيب الاستبانات وإدخالها إلى الكمبيوتر، وتمت معالجتها بوساطة برنامج (SPSS).

١:٦ عينة الدراسة:

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال عينة طبقية عشوائية مثلت جميع التجمعات السكانية في منطقة سلفيت في الفترة الواقعة بين حزيران وحتى آب من العام (١٩٩٩)، وقد تم تقسيم المنطقة إلى ثلاث مجموعات كما يتبين من الجدول رقم (١:١) والخريطة رقم (١:٢) وهذه المجموعات هي:

١. قرى كبيرة الحجم: وهي التي يزيد عدد سكانها عن (٣٠٠٠) نسمة وتشمل سلفيت، وبديا، والزاوية، وكفر الديك.

٢. قرى متوسطة الحجم: وهي التي يتراوح عدد سكانها ما بين (١٥٠٠-٢٩٩٩) نسمة وتضم قرى بروقين وحارس وديراستيا وديربلوط وسرطة وقرارة بني حسان وكفل حارس ومردة.

٣. قرى صغيرة الحجم: وهي تلك القرى التي يقل عدد سكانها عن (١٥٠٠) نسمة، وتضم قرى اسكاكا وخربة قيس ورافات وفرخة وقيرة ومسحة وياسوف وعزبة أبو آدم ودار أبو بصل ووادي قانا.

وفي دراسة لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بعنوان سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة (١٩٩٧)^(١)، فقد بلغ عدد سكان منطقة سلفيت (٤٦٦٦٩) نسمة.

وحسب بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام (١٩٩٧) فقد بلغ عدد الأسر في منطقة سلفيت (٧٨٢٩) أسرة^(٢)، وبناءً عليه تم أخذ عينة مكونة من (٠,٠٦) من مجموع الأسر علماً بأن الأسرة هي وحدة الدراسة وبهذا فإن عدد الأسر المطلوب لغرض الدراسة هو (٤٦٧) أسرة موزعة على جميع التجمعات السكانية وقد حصل كل تجمع على عدد الاستبانات حسب حجمه، وفي هذه الدراسة سوف تعرف عملية جمع عينة الدراسة باسم المسح الميداني لعام (١٩٩٩) كما يظهر من خلال الجدول رقم (١:١).

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، فلسطين، ص ١٢.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ١٢.

جدول رقم (١:١)

توزيع الأسر حسب عينة الدراسة

الرقم (١)	المجموعة و الفئة (٢)	التجمع السكاني (٣)	عدد السكان (٤)	عدد الأسر (٥)	عدد أسر عينة الدراسة (٦)		
١	قرى كبيرة الحجم أكثر من (٣٠٠٠) نسمة	سلفيت	٧١٠١	١٣٢٠	٧٩		
		بديا	٦٠٥٨	١٠٠٧	٦٠		
		الزاوية	٣٦٩٥	٥٧١	٣٤		
		كفر الديك	٣٧٤٥	٥٨٦	٣٥		
مجموع القرى الكبيرة							
٢	قرى متوسطة الحجم من (١٥٠٠-٢٩٩٩) نسمة	بروقين	٢٦٥٨	٤١٩	٢٥		
		حارس	٢٢٣٠	٣٢١	١٩		
		دير استيا	٢٨٠٢	٤٥٣	٢٧		
		دير بلوط	٢٦٨٠	٤٦٧	٢٨		
		سرطه	١٨٩٩	٣٢٩	٢٠		
		قراوة بني حسان	٢٧٠٣	٤٧٤	٢٨		
		كفر حارس	٢٣٥٢	٤٤٥	٢٧		
		مردة	١٦٠٩	٢٦٨	١٦		
		مجموع القرى المتوسطة					
		٣	قرى صغيرة الحجم أقل من (١٥٠٠) نسمة	اسكاكا	٧٩٨	١٢٤	٧
خرية قيس	١٨٤			٣٣	٢		
رافات	١٤٦٥			٢١٤	١٣		
فرخة	١١١٥			١٥٠	٩		
قيرة	٧٥٣			١١٥	٧		
مسحة	١٤٤١			٢٦٩	١٦		
ياسوف	١٢٨٢			٢٤١	١٥		
خرية سومه	١٠			٢	٠		
دار أبو بصل	٢			٢	٠		
عزبة أبو آدم	٣٥			٧	٠		
وادي قانا	٥٢			١٢	٠		
مجموع القرى الصغيرة							
المجموع الكلي							
٤٦٧							
٤٦٦٦٩							
٧٨٢٩							

المصدر: الأعمدة (٥،٤،٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، رام الله، ص١٢، العمود رقم (١، ٦، ٢) من عمل الباحث.

١:٧ المعالجة الإحصائية:

تم إتباع الأسلوب الوصفي والتحليلي في معالجة البيانات، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية مثل التوزيعات التكرارية والجداول المتقاطعة، بالإضافة إلى استخدام اختبار مربع كاي ومعامل الارتباط واختبار (T-test)، والتباين الأحادي.

١:٨ صعوبات الدراسة:

يمكن إجمال الصعوبات التي واجهت الباحث بالآتي:

١. عدم الوعي الكافي لدى بعض أرباب الأسر لأهمية إجراء الدراسة حيث كان بعضهم يتحرج في الإجابة على بعض أسئلة الدراسة مثل الدخل والمهنة اعتقاداً منهم بأن جمع المعلومات لأغراض ضريبية إلا أن الباحث حاول إقناع هؤلاء بأن المعلومات لأغراض البحث العلمي ولم تكشف عن هوية صاحبها.
٢. نقص المعلومات وخصوصاً ما يتعلق منها بجانب المسكن إذ أن معظم الدراسات المتعلقة بالمسكن تتمثل في جانبي العرض والطلب على المساكن إضافة إلى قلة المعلومات عن منطقة سلفيت في هذا الجانب.
٣. النقص في البيانات الإحصائية المنشورة نتيجة لنقص المعلومات في الضفة والقطاع فمنذ عام (١٩٦٧) لم يجر أي مسح شامل للضفة وقطاع غزة إلا بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية والقيام بالمشح الشامل عام (١٩٩٧).

١:٩ الدراسات السابقة:

ليس هناك دراسة متخصصة تناولت منطقة سلفيت في نفس الموضوع إلا أن ثمة عدداً من الدراسات السابقة بحثت موضوع الدراسة أو أجزاء منه في مناطق أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة والوطن العربي وكذلك على المستوى العالمي ويمكن إيجاز بعض الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع على سبيل المثال لا الحصر.

دراسة بعنوان " مشكلة الإسكان في الضفة الغربية " (١٩٧٨) لنضال رشيد صبري تناول فيها الباحث جانبي العرض والطلب على المساكن ثم قام بعد ذلك بمقابلة ما هو معروض من المساكن مع ما هو مطلوب منها، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مشكلة إسكان تمثلت في نقص العرض من الوحدات السكنية، كما أظهرت الدراسة

عدم وجود مؤسسات خاصة تتولى دعم وتمويل مشاريع الإسكان وقد بين الباحث في هذه الدراسة أن عدم ظهور مشكلة الإسكان بحجمها الطبيعي يرجع إلى عاملين وهما:

١. هجرة الأسر الشابة للعمل خارج الضفة الغربية.

٢. سكن العديد من الأسر الشابة مع ذويها.

ونتيجة لمشكلة الإسكان يرى الباحث ضرورة دعم الجمعيات التعاونية للإسكان.

وعن نقابة أصحاب المهن الهندسية في الضفة الغربية صدرت لبكر أبو كشك دراسة بعنوان "الضائقة السكنية في الأرض المحتلة" سنة (١٩٨٠) تطرق فيها الباحث إلى الضائقة السكنية بصورة عامة والعرض والطلب على الوحدات السكنية، وتم فيها مقارنة ما هو معروض من المساكن مع ما مطلوب منها كما بحثت الدراسة في الوسائل المطلوبة لحل مشكلة الإسكان والأثر الاجتماعي والاقتصادي لمشاريع الإسكان. وقد توصل الباحث إلى أن هناك نقصاً في الأيدي العاملة في الضفة الغربية مما يشير إلى وجود ضائقة الدخل، وتوصل إلى أن نسبة الازدحام في الضفة الغربية عالية مقارنة مع إسرائيل، كما بينت الدراسة أن المطلوب من الوحدات السكنية يفوق بكثير ما هو معروض منها، وانتهت الدراسة إلى أن توفر رأس المال شرط أساسي لأي برنامج تطويري.

أعد إبراهيم الدقاق سنة (١٩٨١) دراسة بعنوان "مشكلة السكن في الأرض المحتلة" وقد تضمنت هذه الدراسة عدة فصول، تعرض فيها الباحث إلى تعريف الضائقة السكنية، وجانبي العرض والطلب على المساكن، ومقارنة العرض مع الطلب، كما بحثت الدراسة في الوسائل المطلوبة لحل مشكلة الإسكان، وكذلك الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمشاريع الإسكان. وقد توصلت الدراسة إلى وجود نسبة ازدحام عالية إذا ما قورنت بإسرائيل وأن الوحدات السكنية في الأرض المحتلة تعاني من نقص حاد في الخدمات، وبين أن المطلوب من المساكن أكثر مما هو متوفر منها، وقال بأن توفر رأس المال والأيدي العاملة شروط أساسية لحل مشكلة الإسكان.

أعد إبراهيم سليمان الحاج عبد الرحمن المهنا رسالة ماجستير تم مناقشتها في الجامعة الأردنية عام (١٩٩٥) وهي بعنوان "الحاجة السكنية للفلسطينيين في الضفة

الغربية وقطاع غزة" (١٩٩٤-٢٠٢٠) اشتملت هذه الدراسة على الأوضاع السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى سنة (١٩٩٥) وتناول فيها معوقات قطاع الإسكان في الضفة الغربية بالإضافة إلى إسقاطات سكانية في الضفة والقطاع، وأخيراً تقدير الحاجة السكنية حسب عدد الوحدات السكنية للسنوات (١٩٩٥-٢٠٢٠) وتوصل إلى وجود ضائقة سكنية خانقة في الضفة والقطاع بينت الدراسة أن عدد الوحدات السكنية التالفة كثيرة مقارنة بإسرائيل، حيث أن النسبة فيها لا تكاد تذكر. وتوصلت الدراسة إلى أن الكثافة السكانية في الأرض المحتلة من أعلى الكثافات في العالم، وأن الأرض المخصصة للبناء لا تتجاوز (١٠%) من الأراضي المحتلة.

أعد فهد بن عبد الرحمن بن حمد آل ثاني سنة (١٩٨٦) رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الأردنية وكانت بعنوان "التغيير السكاني في محافظة إربد" احتوت هذه الدراسة على فصول عدة، إذ درست النمو السكاني والعوامل المؤثرة فيه، كما تناول التوزيع الجغرافي للسكان، وتطور التركيب السكاني، وقد بين أن المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية تساهم بدور فعال في نمو السكان، وأظهرت هذه الدراسة أن التركيب السكاني يتأثر بمجموعة من المتغيرات كالخصوبة والوفيات والهجرة، وأكدت كذلك أن مجتمع محافظة إربد مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة صغار السن وهذا ما يدل عليه انخفاض العمر الوسيط والبالغ (١٧) سنة وتوصلت إلى القول بوجود ارتفاع في مؤشر الإعالة مما يضع عبئاً ثقيلاً على العاملين فيها، وأشارت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الأمية وخصوصاً عند الإناث.

دراسة بعنوان "الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية" (١٩٨٧) لهاني مقبول تناولت هذه الدراسة التركيب العمري والنوعي للسكان، كما درست نمو وتوزيع السكان في الضفة الغربية، وكذلك العوامل المؤثرة في توزيع السكان وقد تناولت الهجرة السكانية، والتركيب الاقتصادي، وتقدير حجم السكان في المستقبل، وتوصلت في النهاية إلى أن سكان الضفة الغربية يقعون في مرحلة الشباب من مراحل الانتقال الديموغرافي مع انخفاض في نسبة النوع.

وتبين من الدراسة أن قطاع الخدمات يسهم بأكبر نصيب من مجموع العاملين يليه قطاع الزراعة، وأشارت إلى أن (٤٧%) من الذكور غير متزوجين مقابل

(٤٥%) لدى الإناث وأخيراً توصلت إلى أن الضفة الغربية تعاني من ضائقة سكانية خانقة.

تم إعداد رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الأردنية من قبل فواز علي بعنوان "التركيب الداخلي للمنطقة الجنوبية من مدينة عمان-دراسة في السكان والمسكن" عام (١٩٨٦) تطرق فيها الباحث إلى خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وخصائص المسكن، كما درس الظروف الطبيعية والبشرية للمنطقة، وقد توصل الباحث إلى أن الكثافة السكانية متباينة في أحياء منطقة الدراسة أن منطقة الدراسة تتميز بمتوسط أفراد أسرة مرتفع (٠,٧,٧) فرداً وارتفاع معدلات الإعالة نتيجة لارتفاع نسبة صغار السن في المجتمع وانتهى الباحث إلى القول أن نسبة الأمية عند الزوجات أعلى منها عند أرباب الأسر.

وفي سنة (١٩٩٢) تقدم محمد النوباني برسالة ماجستير تم مناقشتها في الجامعة الأردنية بعنوان "التركيب الداخلي لمدينة وادي السير - دراسة في السكان والمسكن" تطرق الباحث في دراسته إلى الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان، ودرس مراحل التطور العمراني بالإضافة إلى السمات الحضارية لمدينة وادي السير، كما بحثت في خصائص المسكن، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع متوسط حجم الأسرة (٦,٥) فرداً وبلغت نسبة النوع (١,٠٥,١) ذكر لكل مئة أنثى، كما توصل الباحث إلى ارتفاع في نسبة القوى العاملة نتيجة لارتفاع نسبة السكان في فئة العمر المنتجة (٦٤-١٥) سنة، وكذلك ارتفاع نسبة الأمية عند الإناث مقارنة بالذكور وأشارت الدراسة أن نسبة الأشغال قليلة (٢,٢) فرد للغرفة الواحدة.

نوقشت رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية (١٩٩٢) بعنوان "التركيب الداخلي لمدينة تعز في الجمهورية اليمنية دراسة في السكان والمسكن" من إعداد عبد الله محمد عبد الله الدهمي، تناولت هذه الدراسة الخصائص العمرانية لمدينة تعز والتركيب العمري والنوعي والاقتصادي والاجتماعي للسكان، كما تعرض الباحث في دراسته إلى خصائص المسكن من حيث ملكية المسكن ونوعه وتوصل إلى مجموعة من النتائج وقد بين أن مجتمع مدينة تعز مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة صغار السن مما أدى إلى ارتفاع

نسبة إعالة صغار السن مقابل انخفاض في نسبة إعالة كبار السن، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة النوع في المدينة (١٢١) ذكراً لكل مائة أنثى، وارتفاع نسبة الأمية أيضاً، وحسب هذه الدراسة فإن المساكن المملوكة تشكل أكثر من نصف نسبة المساكن، بينما تشكل المساكن المؤجرة ثلث النسبة تقريباً.

وفي عام (١٩٩٥) تم مناقشة رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية بعنوان "التغير السكاني وأثاره على التخطيط العمراني لمدينة إربد" للطالب زياد علي عبد القادر الرباعي، اشتملت هذه الدراسة على أربعة فصول، بحث الفصل الأول في تاريخ مدينة إربد وخصائصها الديموغرافية، بينما تعرض الفصل الثاني للنمو العمراني والمخطط التنظيمي لمدينة إربد، كما تم بحث تخطيط مدينة، إربد في الفصل الثالث، في حين بحث الفصل الرابع في المشكلات الظاهرة على مخطط المدينة وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج مثل تأثر التخطيط العمراني في المدينة بالزيادة السكانية، وكذلك تلوث بيئة المدينة نتيجة للتوسع العمراني وعدم توزيع الخدمات بطريقة منتظمة، يضاف إلى ذلك ارتفاع نسب النمو السكاني وتداخل استعمالات الأرض السكنية والأسواق والمقابر، كذلك أظهرت الدراسة أن مجتمع محافظة إربد مجتمعاً شاباً ترتفع فيه نسبة صغار السن مع ارتفاع في إعالة هؤلاء الصغار.

قام حسين أحمد ومفيد الشامي بدراسة صدرت عن الملتقى الفكري العربي في القدس سنة (١٩٩٥) وهي بعنوان " مسح الأوضاع الديموغرافية وتقديرات القوى العاملة" تناولت هذه الدراسة الخصائص السكانية في الضفة الغربية، كما استعرضت الوفيات والتركيب السكاني، بالإضافة اسقاط سكاني للضفة الغربية وقطاع غزة وتوصلت الدراسة إلى وجود ضائقة سكنية للضفة الغربية مقارنة بالدول المتقدمة بالإضافة إلى ارتفاع في حجم الأسرة، وأن نمط الأسرة النووية هو السائد في المجتمع، وانتهى الباحثان إلى القول: إن هناك ارتفاع في معدلات الخصوبة والوفيات، وكذلك ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع، وارتفاع نسبة صغار السن، وانخفاض نسبة الأمية مع انخفاض في مشاركة الإناث في قوة العمل، وأن غالبية العاملين يعملون في إسرائيل.

نوقشت رسالة ماجستير في جامعة النجاح الوطنية سنة (١٩٩٨) للطالب ماهر أبو صالح وكانت بعنوان "مدينة نابلس- دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن". تناول الباحث السكان من حيث التركيب العمري والنوعي، والتركيب الاقتصادي، والاجتماعي وتركيب الأسرة، كما درس خصائص المسكن. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، إذ بين أن سكان المدينة يقعون في مرحلة الشباب من مراحل الانتقال الديموغرافي، وتوصل إلى وجود نسبة إغالة منخفضة مقارنة بالمناطق الفلسطينية، وبين ارتفاع في نسبة التعليم للذين تزيد أعمارهم عن (١٥) سنة، وأوضح أن مهن الصناعة والبيع والخدمات تشكل أعلى نسبة للعاملين، كما أوضح ارتفاع في متوسط الدخل الشهري في المدينة، وأن نمط الأسرة النووية هو السائد، وبين أن متوسط عدد الغرف في المدينة يزيد عنه في محافظة نابلس، أما الخدمات والتجهيزات فقد توفرت بنسب مختلفة في أحياء المدينة.

تناول محمد صلاح مدينة سلفيت في دراسة بعنوان " أثر التغير السكاني على التخطيط العمراني لمدينة سلفيت" (١٩٩٩)، إذ تناول عناصر التغير السكاني وخصائص السكان والمسكن، كما درس مفهوم التخطيط وتخطيط مدينة سلفيت، والنمو العمراني والمخطط التنظيمي للمدينة، وتوصل الباحث إلى أن مجتمع مدينة سلفيت مجتمعاً شاباً مع وجود متوسط أسرة ومرتفع (٥,٢) فرداً، كما توصلت الدراسة إلى سيادة نمط الأسرة النووية، وارتفاع في نسبة الأمية (٧,٣%) وأن (٨٦%) من السكان يرغبون بالاستمرار في المسكن كما أوضحت الدراسة أن البناء في المدينة لا ينطبق مع التخطيط العلمي.

لقد أجمعت الدراسات السابقة على ما يلي:

١. فيما يتعلق بالمسكن فقد أجمعت الدراسات التي تناولت المسكن على دراسة جانبي العرض والطلب على الوحدات السكنية، وكذلك درست بعض خصائص المسكن مثل ملكية المسكن ومادة بنائه ومساحته ونسبة الاشغال فيه وقد توصلت هذه الدراسات إلى وجود ضائقة سكنية في المناطق التي تناولتها كما بينت هذه الدراسات أن الوحدات السكنية المطلوبة تفوق بكثير ما هو معروض منها وقد اتفقت هذه الدراسات على ضرورة دعم الجمعيات التعاونية للاسكان.

٢. فيما يتعلق بجانب السكان فقد اجمعت الدراسات السابقة على دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان، بالإضافة إلى دراسة بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، مثل الحالة الزوجية والحالة التعليمية والحالة العملية وحجم الأسرة، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن المجتمعات التي تناولتها مجتمعات فنية ترتفع فيها نسبة صغار السن كما بينت هذه الدراسات ارتفاع نسبة الذكور مقارنة بالإناث، وأشارت هذه الدراسات إلى ارتفاع نسبة الأمية للإناث مقارنة بالذكور، وإلى قلة مساهمة المرأة في سوق العمل وأظهرت أن هناك انخفاضاً في متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث مقارنة بالذكور بسبب الزواج المبكر للإناث، كما اتفقت هذه الدراسات على ارتفاع حجم الأسرة في المجتمعات التي درستها.

وفيما يتعلق بهذه الدراسة عن منطقة سلفيت فقد تميزت عن الدراسات السابقة بأنها الأولى التي تناولت منطقة سلفيت في هذا الموضوع، وقد اتفقت مع الدراسات السابقة في اشتمالها على الكثير من المواضيع التي بحثتها هذه الدراسات.

الفصل الثاني

التركيب العمري والنوعي للسكان

٢:١ التركيب العمري

٢:١:١ الهرم السكاني

٢:١:٢ العمر الوسيط

٢:١:٣ نسبة الأطفال إلى النساء

٢:١:٤ نسبة كبار السن إلى صغار السن

٢:١:٥ نسبة الإعاقة الخام

٢:٢ التركيب النوعي (الجنسي)

الفصل الثاني

التركيب العمري والنوعي للسكان

يتأثر التركيب العمري والنوعي للسكان بالعديد من الخصائص الديموغرافية كالخصوبة والوفيات والهجرة، ويستفاد من دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان في معرفة حجم النشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك من خلال معرفة نسب السكان في فئات الأعمار المختلفة، وهذا يساعد المخططون في رسم الخطط التنموية اللازمة فمثلاً لا بد من معرفة عدد الأطفال الذين تقع مسؤولية تعليمهم على الدولة كي يتسنى توفير العدد اللازم من المدارس لاستيعابهم.

٢:١ التركيب العمري:

لدراسة التركيب العمري أهمية كبيرة في الدراسات السكانية إذ يتم التعرف على المرحلة التي يمر بها السكان من مراحل الانتقال الديموغرافي كما يستفاد من دراسة التركيب العمري في معرفة نسبة السكان في الفئات العمرية المنتجة والفئات التي تقع عالة عليها مما يؤثر في مجمل الإنتاج القومي.

٢:١:١ الهرم السكاني:

يعتبر الهرم السكاني أحد الدلائل الهامة لتوضيح الهيئة التي يتوزع فيها السكان، وتكمن أهميته في إعطائه صورة حقيقية عن توزيع السكان حسب العمر والجنس، ويتميز الهرم السكاني بسهولة فهمه.

يتبين من الجدول رقم (٢:١) أن نسبة صغار السن في منطقة سلفيت بلغت (٣٧,٨%) وهي بهذا تدل على أن مجتمع منطقة سلفيت مجتمعاً فتياً ترتفع فيه نسبة صغار السن الناجمة عن ارتفاع معدلات الخصوبة السكانية، حيث بلغ معدل المواليد الخام (٣١) بالآلف وذلك حسب المسح الميداني لعام (١٩٩٩) ومن الأسباب الأخرى الكامنة وراء ارتفاع نسبة صغار السن في منطقة سلفيت طبيعة مجتمع المنطقة القروي إذ تتميز المجتمعات القروية بالإكثار من النسل على اعتبار الأبناء عزوة لعائلاتهم كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع في نسبة الإعالة.

يتبين من الجدول رقم (٢:١) أن نسبة صغار السن في منطقة سلفيت سواءً حسب المسح الميداني (١٩٩٩) أو التعداد العام (١٩٩٧) تقل عن مثيلتها في محافظة الخليل وهذا يعني زيادة العبء الملقى على فئة العمر النشطة في محافظة الخليل تجاه إعالة صغار السن مقارنة بمنطقة سلفيت، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار السن في محافظة الخليل نتيجة لارتفاع معدل المواليد الخام الذي بلغ (٣٨) بالآلاف^(١)، وهو بهذا أكبر من مثيله في منطقة سلفيت التي بلغ معدل المواليد الخام فيها (٣١) بالآلاف حسب المسح الميداني (١٩٩٩)، تعتبر فئة صغار السن بأنها غير منتجة وإعالة هذه الفئة يقع على عاتق فئة العمر العاملة (١٥-٦٤) سنة، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة صغار السن فإن ذلك يعني زيادة العبء الملقى على فئة العمر النشطة.

كما يتضح من الجدول رقم (٢:١) أن نسبة صغار السن في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) مقاربة لنظيرتها في الضفة الغربية، ونفس الأسباب التي أثرت في ارتفاع نسبة صغار السن في منطقة سلفيت هي ذاتها أثرت في ارتفاع تلك النسبة في الضفة الغربية.

جدول رقم (٢:١)

التوزيع النسبي للسكان في الفئات العمرية العريضة لمنطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى

الفئة العمرية المنطقة	أقل من ١٥ سنة %	١٥-٦٤ سنة %	٦٥ سنة فأكثر
منطقة سلفيت (١)	٣٧,٨	٥٩	٣,٢
منطقة سلفيت (٢)	٤٤,٩	٥٠,٧	٤,٤
محافظة الخليل (٣)	٤٩,٩	٤٧,١	٣
الضفة الغربية (٤)	٤٥	٥١,١	٣,٨

المصدر:

١. المسح الميداني ١٩٩٩ م.

٢. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٥٠.

٣. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، النتائج النهائية، ص ٦٣.

٤. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، لحة إحصائية، ص ٢٩.

١. (١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ٦٣.

وفيما يتعلق بالفئة العمرية المنتجة (١٥-٦٤ سنة) فقد بلغت نسبتها في منطقة سلفيت (٥٩%) وذلك حسب المسح الميداني (١٩٩٩)، جدول رقم (٢:١) وهذا يعني أن فئة العمر المنتجة تشكل أكثر من نصف السكان وهي بذلك تزيد عن مثيلتها لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام - انظر جدول (٢:١).

كما يتبين من الجدول رقم (٢:١) أن نسبة السكان في فئة العمر (١٥-٦٤ سنة) في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) تزيد عن مثيلتها في محافظة الخليل، ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة في محافظة الخليل مقارنة بمنطقة سلفيت إلى ارتفاع نسبة صغار السن في محافظة الخليل نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة السكانية فيها، وما من شك في أن ارتفاع نسبة السكان النشيطون اقتصادياً إذ كان يعمل غالبيتهم فعلاً له تأثير إيجابي على معدلات الإعالة السكانية.

كما يبين لنا الجدول رقم (٢:١) أن نسبة السكان في فئة العمر المنتجة (١٥-٦٤ سنة) في منطقة سلفيت حسب التعداد العام تقترب من مثيلتها في الضفة الغربية مع ارتفاع هذه النسبة قليلاً في الضفة الغربية عنه في منطقة سلفيت، ويعود السبب في ذلك إلى اشتغال الضفة الغربية على المدن التي تتوفر فيها الخدمات وفرص العمل مما يجلب إليها الأشخاص النشيطون اقتصادياً.

وبمقارنة نسبة السكان في فئة العمر المنتجة (١٥-٦٤ سنة) في منطقة سلفيت.

مع مثلتها في مدينة وادي السير في الأردن نجد أنها تقل عنها إذ بلغت تلك النسبة في مدينة وادي السير (٦٧,٨%)^(١)، وهذا يعني أن العبء الذي سيتحمله رب الأسرة في مدينة وادي السير أقل منه في منطقة سلفيت، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار السن في منطقة سلفيت مقارنة بمدينة وادي السير. ومما أثر في ارتفاع النسبة في وادي السير توفر فرص العمل والخدمات في المدن مقارنة بالقرى، وهذا يعني توفر فرص للعمل في وادي السير مما يجلب إليها العديد من العاملين سواءً من الأردن أو من خارجه، ومما يؤكد ذلك حدوث الهجرة الداخلية سواءً من مدينة إلى مدينة أو من قرية إلى قرية أخرى نتيجة التفاوت في توفر الخدمات، أما منطقة سلفيت فهي مجتمعاً قروياً يعاني من نقص في الخدمات مثل الماء والكهرباء... الخ، وبالتالي فإنها ليست مركز جذب للسكان كما هو الحال في المدن.

أما كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) فإن نسبتهم قليلة في منطقة سلفيت جدول (٢:١) والشكل رقم (٢:١)، ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع نسبة صغار السن، ومن هم في سن العمل وحسب نتائج المسح الميداني فقد شكل الذكور والإناث نسب متقاربة مع زيادة طفيفة لعنصر الذكور، ويظهر الانخفاض في نسبة كبار السن في منطقة سلفيت انخفاض في إعالة الكبار كما سنرى لاحقاً.

^(١) عمر النوباني، ١٩٩٢، التركيب الداخلي لمدينة وادي السير، دراسة في السكان والمسكن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،

جدول رقم (٢:٢)

التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب العمر والجنس

الجنس / الفئات العمرية	ذكور %	إناث %	المجموع
٤-٠	٦,٣	٥,٧	١٢
٩-٥	٧,٢	٦,٨	١٤
١٤-١٠	٦,٦٣	٥,٦	١١,٩
١٩-١٥	٦	٥	١١
٢٤-٢٠	٥,٣	٤	٩,٢
٢٩-٢٥	٣,٥	٦,٢	٩,٧
٣٤-٣٠	٥,٢	٢,٣	٧,٥
٣٩-٣٥	٠,٥,١	١,٩	٧
٤٤-٤٠	١,٨	٠,٤,٤	٦,٢
٤٩-٤٥	١,٤	١,٥	٢,٩
٥٤-٥٠	١,٣	٠,١,١	٢,٤
٥٩-٥٥	٠,٦	٠,٧	١,٤
٦٤-٦٠	٠,٨	٠,٩	١,٧
٦٩-٦٥	٠,٧	٠,٥	١,١
٧٠ فأكثر	١	١	٢
المجموع	٥٢,٥	٤٧,٥	١٠٠

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

ويتضح من الجدول رقم (٢:١) أن نسبة كبار السن في منطقة سلفيت سواءً حسب المسح الميداني أو التعداد العام مقارنة لمثيلتها في المناطق الأخرى المبينة في الجدول رقم (٢:١) مع تفاوت بسيط بين هذه المناطق، وربما يعود هذا التفاوت إلى تفاوت في هجرة عنصر الشباب الذي ينتج عنه نقص أو ارتفاع في نسبة كبار السن.

كل ذلك أثر في انخفاض نسبة السكان في الأعمار الكبيرة^(١) في المناطق المبينة في الجدول (٢:١).

وفيما يتعلق بالتركيب العمري حسب حجم القرى، فقد بينت نتائج المسح الميداني (١٩٩٩م) تقارب نسب السكان في الفئات العمرية العريضة حسب حجم القرى مع فوارق بسيطة لا تكاد تذكر.

٢:١:٢ العمر الوسيط (Median Age):

يعرف العمر الوسيط بأنه ذلك العمر الذي يقسم السكان إلى جزئين متساويين، أحدهما فوق هذا العمر والآخر دونه^(٢) وتساهم دراسة العمر الوسيط في معرفة المرحلة التي يمر بها السكان من مراحل الانتقال الديموغرافي.

وحسب المسح الميداني ١٩٩٩، فقد بلغ العمر الوسيط لسكان منطقة سلفيت (١٩,٩) سنة جدول رقم (٢:٣) وهذا يدل على أن السكان في منطقة سلفيت في مرحلة الشباب من مراحل الانتقال الديموغرافي بسبب ارتفاع نسبة صغار السن في مجتمع منطقة الدراسة جدول رقم (٢:١).

أظهرت نتائج المسح الميداني أن العمر الوسيط للذكور مساوٍ لمثيله بالنسبة للإناث، ويقترب العمر الوسيط لمنطقة سلفيت حسب المسح الميداني مع مثيله حسب التعداد العام (١٩٩٧) البالغ (١٧ سنة)^(٣)، ولا شك في أن ارتفاع نسبة صغار السن الناجمة عن ارتفاع معدلات الخصوبة، تؤكد أن العمر الوسيط منخفضاً في منطقة سلفيت.

يتفق العمر الوسيط لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام مع مثيله لمحافظة جنين والبالغ (١٧)^(٤) سنة كما يقل العمر الوسيط في منطقة سلفيت عن مثيله لدى سكان

(١) حسين أحمد، مفيد الشامي، ١٩٩٥، مسح الأوضاع الديموغرافية وتقديرات القوى العاملة، الملحق الفكري العربي، القدس، ص ١٠١.

(٢) فحي أبو عيانة، ١٩٩٩، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٢٩٣.

(٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٤١.

(٤) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، النتائج النهائية، مرجع سابق، ص ٥٧.

الطائفة السامرية في مدينة نابلس والبالغ (٢٤ سنة) ^(١)، ويعود السبب في ارتفاع العمر الوسيط لسكان هذه الطائفة إلى عدم هجرتهم وبقائهم في مناطق سكنهم ^(٢).

جدول رقم (٢:٣)

العمر الوسيط لسكان منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	العمر الوسيط بالسنوات	معدل المواليد الخام بالآلاف
قرى كبيرة الحجم	٢٠	٣٠,٦
قرى متوسطة الحجم	١٩,٨	٣٣,١
قرى صغيرة الحجم	٢٠	٢٨,٩
متوسط المنطقة	١٩,٩	٣١

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

٣:١:٢ نسبة الأطفال إلى النساء:

وهي من أهم المؤشرات للدلالة على ارتفاع أو انخفاض معدلات الخصوبة السكانية كما أنها تبين النقص أو الارتفاع في نسبة صغار السن في المجتمع. بلغت نسبة الأطفال إلى النساء في منطقة سلفيت (٤٧,٧%) وذلك حسب المسح الميداني (١٩٩٩م) أنظر الجدول (٢:٤) وهي بهذا تقل عن مثيلتها لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) والبالغة (٨١,٨%) ^(٣).

كما تقل نسبة الأطفال إلى النساء في منطقة سلفيت عن مثيلتها في المنطقة الجنوبية من مدينة عمان والبالغة (٨٨%) ^(٤) وهذا دليل على أن معدلات الخصوبة السكانية في المنطقة الجنوبية من مدينة عمان أعلى منها في منطقة سلفيت، وربما يعود السبب في ذلك إلى تباين في الظروف الاقتصادية بين منطقة سلفيت والمنطقة الجنوبية من مدينة عمان. وتقترب نسبة الأطفال إلى النساء في منطقة سلفيت حسب التعداد العام

^(١) إباد البرغوثي وحسين أحمد، ١٩٨٦، الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للطائفة السامرية في نابلس، صامد الاقتصادي، العدادان ٦٣/٦٤، أيلول، ص ١٦٥.

^(٢) المرجع السابق، ص ١٦٥.

^(٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٥٧.

^(٤) فواز علي، ١٩٨٦، التركيب الداخلي للمنطقة الجنوبية من مدينة عمان، دراسة في السكان والسكن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ٨٣.

(١٩٩٧) والبالغة (٨١,٨%) مع مثيلتها لمحافظة قلقيلية والبالغة (٨٣%)^(١)، وهذا يعني أن معدلات الخصوبة السكانية في منطقة سلفيت ومحافظة قلقيلية متقاربة وهذا عائد إلى طبيعة المجتمع القروي الذي يحدّز زيادة الإنجاب، كما أن تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية في منطقة سلفيت ومحافظة قلقيلية هي سبب من أسباب تقارب نسبة الأطفال إلى النساء فيهما.

جدول رقم (٢:٤)

نسبة الأطفال إلى النساء في منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	نسبة الأطفال إلى النساء
قرى كبيرة الحجم	٤٢,٢
قرى متوسطة الحجم	٥٧,٥
قرى صغيرة الحجم	٤٤,٢
متوسط المنطقة	٤٧,٤

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

وبمقارنة نسبة الأطفال إلى النساء في منطقة سلفيت حسب التعداد العام مع مثيلتها لمحافظة رام الله والبيرة، نجد أن نسبة الأطفال إلى النساء في محافظة رام الله أقل منها في منطقة سلفيت حيث بلغت (٧٠,٤%)^(٢) ويعود السبب في انخفاض نسبة الأطفال للنساء في محافظة رام الله والبيرة إلى انخفاض معدل الخصوبة العامة فيها والبالغة (٢٩) بالآلف^(٣) حسب التعداد العام، مما ينعكس على انخفاض نسبة صغار السن في رام الله والبيرة، ويعود السبب في انخفاض معدلات الخصوبة في محافظة رام الله والبيرة مقارنة بمنطقة سلفيت إلى وجود مدينة رام الله ضمن المحافظة، إذ يحدّز السكان في المدن عدم الإكتثار من النسل بعكس القرى التي يكثر فيها الإنجاب.

ويتبين من الجدول (٢:٤) أن أعلى نسبة للأطفال إلى النساء موجودة في القوى المتوسطة، ويعود السبب في ذلك إلى استحوادها على أعلى معدل للمواليد الخام -أنظر

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٣) المرجع نفسه ص ٥٩.

جدول (٢:٤) - ويمكن القول بأن طبيعة المجتمع ريفياً كان أم حضرياً يلعب دوراً هاماً في ارتفاع أو انخفاض نسبة الأطفال إلى النساء.

٢:١:٤ نسبة كبار السن إلى صغار السن:

تعتبر دراسة نسبة كبار السن إلى صغار السن من الجوانب الهامة عند دراسة التركيب العمري للسكان وما من شك في أن كبر هذه النسبة يدل على زيادة في إعالة الكبار الذين تقع مسؤولية إعالتهم على فئة العمر المنتجة (١٥-٦٤ سنة). يتبين من الجدول (٢:٥) أن نسبة كبار السن إلى صغار السن في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني مقارنة لمثيلاتها حسب التعداد العام (١٩٩٧) لمنطقة سلفيت، وهذا يؤكد أن مجتمع منطقة سلفيت مجتمعاً شاباً بسبب ارتفاع نسبة صغار السن وكذلك متوسطي السن، وهذا يعني أن سكان منطقة سلفيت يقعون في مرحلة الشباب من مراحل الانتقال الديموغرافي، كل ذلك يؤكد انخفاض العبء الملقى على الفئة النشطة (١٥-٦٤ سنة) تجاه إعالة الكبار كما سنرى.

كما يتضح من الجدول (٢:٥) أن نسبة كبار السن إلى صغار السن في منطقة سلفيت حسب التعداد العام والمسح الميداني تقل عن نظيرتها في محافظة نابلس، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في محافظة نابلس إلى انخفاض نسبة صغار السن في محافظة نابلس والبالغة (٤٢,٥%)^(١) حسب التعداد العام بينما بلغت نسبة صغار السن في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (٤٤,٩%) - انظر جدول (٢:١)، ومن العوامل المؤثرة في تفاوت نسبة كبار السن إلى صغار السن بين منطقة سلفيت ومحافظة نابلس تفاوت الخدمات الصحية التي تقدم للسكان فمحافظة نابلس تضم مدينة نابلس التي تتميز بتوفر الخدمات الصحية منذ زمن طويل وهذه الخدمات تساعد على زيادة نسبة كبار السن.

^(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ٥٨.

جدول رقم (٢:٥)

نسبة كبار السن إلى صغار السن في منطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى

منطقة السكن	نسبة كبار السن إلى صغار السن
منطقة سلفيت (١)	٨,٢
منطقة سلفيت (٢)	٩,٧
محافظة نابلس (٢)	١٠,٩
محافظة غزة (٢)	٥,٣
الضفة الشرقية (٣)	٥,٥

المصدر:

(١) المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام، مرجع سابق، ص ٥٧-٦٥.

(٣) فواز علي، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٨٢.

كما يتضح لنا من الجدول (٢:٥) أن نسبة كبار السن إلى صغار السن في منطقة سلفيت حسب التعداد العام وكذلك حسب المسح الميداني تزيد عن مثيلتها في محافظة غزة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار السن في محافظة غزة والبالغة (٥٠%) حسب التعداد العام^١، وهذا يعني أن معدلات الخصوبة السكانية في محافظة غزة أعلى منها في منطقة سلفيت.

كما يتضح من الجدول (٢:٥) أن نسبة كبار السن إلى صغار السن في منطقة سلفيت تزيد عن مثيلتها في الضفة الشرقية، ويعود السبب في ارتفاع النسبة في الضفة الشرقية إلى استقبالها إلى أعداد من المهاجرين من خارج الأردن مما يرفع من نسبة صغار ومتوسطي السن، أما منطقة سلفيت وأن استقبلت نسبة قليلة من العائدين فإنها لم تصل في هذا المجال درجة بلد كالأردن.

تم كذلك دراسة نسبة كبار السن إلى صغار السن في منطقة سلفيت حسب حجم القرى في الجدول (٢:٦) وتقترب هذه النسبة في القرى الكبيرة والمتوسطة وهي أكبر

^١ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ٦٥.

من مثيلتها في القرى الصغيرة، وربما يعود السبب في ذلك إلى توفر الخدمات الصحية في القرى الكبيرة والمتوسطة بدرجة تفوق القرى الصغيرة.

جدول رقم (٢:٦)

نسبة كبار السن إلى صغار السن في منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	نسبة كبار السن إلى صغار السن
قرى كبيرة الحجم	٨,٩
قرى متوسطة الحجم	٩
قرى صغيرة الحجم	٥,٧
متوسط المنطقة	٨,٢

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

٢:١:٥ نسبة الإعالة الخام:

لنسبة الإعالة السكانية صلة وثيقة بالتركيب العمري للسكان، وتقوم على أساس أن المنتجين في المجتمع يشكلون قسماً منه، أما المستهلكون فهم جميع أفراد المجتمع^(١). ونسبة الإعالة الخام هي نسبة الأفراد في سن الإعالة (أقل من ١٥ سنة) وأكثر من (٦٥ سنة) إلى الأفراد في الأعمار النشطة اقتصادياً (من ١٥-٦٤ سنة).

بلغت نسبة الإعالة الخام في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني (١٩٩٩) (٦٩,٣%) وهي بهذا تقل عن مثيلتها لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام والبالغة (٩٧,٥%) جدول رقم (٢:٧).

كما يتضح من الجدول (٢:٧) أن نسبة الإعالة الخام في منطقة سلفيت حسب التعداد العام أكبر منها في مدن نابلس وإربد ومحافظة قلقيلية، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار وكبار السن في منطقة سلفيت مقارنة بهذه المناطق، وكذلك انخفاض نسبة من هم في فئات العمر الوسطى في منطقة سلفيت مقارنة بهذه المناطق، وهذا يعني أن العبء الذي يتحمله أحد الأشخاص النشطين اقتصادياً في منطقة سلفيت تجاه إعالة كبار وصغار السن أكثر من مثيله في هذه المناطق، فمدن نابلس وإربد وكذلك قلقيلية

(١) فتحي أبو عيانة، ١٩٩٥، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٢٩٤.

مراكز جذب للسكان نتيجة لتوفر المؤسسات التعليمية فيها من معاهد وجامعات وكذلك وجود الخدمات الأخرى مما يجلب إليها العناصر الشابة.

جدول رقم (٢:٧)

نسبة الإعالة الخام ونسبة إعالة كبار وصغار السن في منطقة سلفيت
مقارنة ببعض المناطق الأخرى

منطقة السكن	نسبة الإعالة الخام %	نسبة إعالة صغار السن %	نسبة إعالة كبار السن %
منطقة سلفيت (١)	٦٩,٣	٦٤,١	٥,٣
منطقة سلفيت (٢)	٦٧,٥	٨٨,٩	٨,٧
مدينة نابلس (٣)	٧٢,١	٦٩,٢	٢,٩
مدينة إربد (٤)	٩٥,٣	٨٦,٧	٨,٦
محافظة قلقيلية (٥)	٩١,٣	٨٨,٧	٢,٦

المصدر:

١. المسح الميداني ١٩٩٩م

٢. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ٥٧.

٣. ماهر أبو صالح، ١٩٨٨، مدينة نابلس - دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ص ٣٤

٤. زياد الرباعي، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٣٦.

٥. حضر عود، ١٩٩٨، مستويات واتجاهات الخصوبة في محافظة قلقيلية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ص ٤٣.

أما عن نسبة إعالة صغار السن لمنطقة سلفيت فقد بلغت حسب المسح الميداني (٦٤,١%) وهي بهذا تقل عن مثيلتها لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام، جدول رقم (٢:٧).

كما يوضح لنا الجدول (٢:٧) أن نسبة إعالة صغار السن في منطقة سلفيت حسب التعداد العام تزيد عن مثيلتها في مدن نابلس وإربد، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة مجتمع منطقة سلفيت القروي، إذ تتميز المجتمعات القروية بارتفاع معدلات الخصوبة السكانية التي تؤثر في ارتفاع نسبة صغار السن بينما مدن نابلس وإربد فإنها مجتمعات حضرية تنخفض فيها معدلات الخصوبة السكانية مقارنة بالقرى ويمكن أن

نضيف أن المجتمعات الحضرية تستقبل مهاجرين من عنصر الشباب كما بينا، إلا أن نسبة إعالة صغار السن في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) تقترب من مثيلتها في محافظة قلقيلية جدول (٢:٧)، ويعود السبب في ذلك إلى تشابه الظروف الاجتماعية في كل من محافظة قلقيلية ومنطقة سلفيت، كل ذلك يؤكد ارتفاع معدلات الخصوبة في هاتين المنطقتين مقارنة باريب ونايلس.

كما يبين الجدول رقم (٢:٧) أن نسبة إعالة كبار السن في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني قريبة من مثيلتها لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام، وكذلك في مدينة إربد.

إلا أن نسبة إعالة كبار السن في منطقة سلفيت تزيد عن مثيلتها في مدينة نابلس، ومحافظة قلقيلية، بسبب ارتفاع نسبة كبار السن في منطقة سلفيت مقارنة بهذه المناطق.

٢:٢ التركيب النوعي:

تعتبر دراسة نسبة النوع على قدر كبير من الأهمية في الدراسات السكانية وذلك للتعرف على حجم القوى العاملة في المجتمع.

بلغت نسبة النوع في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني (١٩٩٩) (١١٠,٥) ذكر لكل (١٠٠) أنثى، وهي بهذا تزيد عن مثيلتها لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام جدول (٢:٨).

كما يلاحظ من الجدول رقم (٢:٨) أن نسبة النوع في منطقة سلفيت حسب التعداد العام مقاربة لمثيلتها في محافظة نابلس مع زيادة هذه النسبة قليلاً في منطقة سلفيت وربما يعود السبب في ذلك إلى وجود تفاوت بسيط في نسبة المواليد الذكور .

كما يتضح من الجدول (٢:٨) أن نسبة النوع في منطقة سلفيت تقل عن نظيرتها في مدينة تعز اليمنية، ويعود السبب في ارتفاع تلك النسبة في مدينة تعز إلى هجرة الذكور من ذوي الكفاءات العلمية من الدول العربية إلى اليمن للعمل هناك.

جدول رقم (٢:٨)

نسبة الجنس في منطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى

منطقة السكن	نسبة الجنس (النوع)
منطقة سلفيت (١)	١١٠,٥
منطقة سلفيت (٢)	١٠٣,٧
محافظة نابلس (٣)	١٠٣,٥
مدينة نعر (٤)	١٢٠,٩

المصدر:

١. المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

٢. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨.

٣. المرجع السابق.

٤. عبد الله الدهمي، ١٩٩٢، التركيب الداخلي لمدينة نعر - دراسة في السكان والمساكن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ٨٤.

وفيما يتعلق بنسبة النوع حسب العمر والجنس وحجم القرى فقد تم تناولها من خلال بيانات الجدول (٢:٩) إذ بلغت نسبة النوع في منطقة سلفيت للفئة العمرية (٠-٤٤ سنة) (١٠٩,٣) ذكر / أنثى، إذ أنه من المعروف أن الذكور في هذه الفئة يشكلون نسبة أعلى من الإناث بسبب زيادة وفيات الإناث حيث لا تعطى الإناث الاهتمام من حيث العناية كالذكر، واحتلت القرى الصغيرة النسبة الأكبر للنوع في هذه الفئة تلتها القرى المتوسطة وأخيراً الكبيرة، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في القرى المتوسطة إلى ارتفاع معدلات الخصوبة فهي تحتل أكبر معدل للمواليد الخام حسب حجم القرى.

جدول رقم (٢:٩)

نسبة النوع لفئات الأعمار العريضة في منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	الفئات العمرية	١٤-٠	١٥-٦٤	٦٥ فأكثر	المجموع
قرى كبيرة الحجم		٩٨,٣	١٠٧,٧	١١٠	١٠٤,٢
قرى متوسطة الحجم		١١١,٩	١١٠,٩	١٦٦,٧	١١٢,٩
قرى صغيرة الحجم		١٣١,٦	١١٩,٥	٤٤	١٢١,٤
متوسط المنطقة		١٠٩,٣	١١١,١	١١٢,٢	١١٠,٥

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

كما يظهر من الجدول رقم (٢:٩) أن نسبة النوع في فئة العمر النشطة اقتصادياً متباينة حسب حجم القرى، وهي تدور حول المتوسط العام للمنطقة، وقد بلغت أعلى نسبة للنوع في هذه الفئة في القرى الصغيرة، إذ أن ارتفاع هذه النسبة في القرى الصغيرة عنه في القرى الكبيرة والمتوسطة عائد إلى احتمال هجرة عنصر الشباب من هذه القرى أكثر منه في القرى الصغيرة مما قلل نسبة النوع فيها، ولا عجب في ذلك فمجتمع منطقة سلفيت مجتمعاً قروياً يهاجر منه الذكور سواء للمدن الفلسطينية أو لخارج الوطن للعمل والدراسة، حيث تسمح العادات والتقاليد بخروج عنصر الذكور لوحدهم على عكس الإناث اللواتي لا يستطعن الخروج لوحدهن.

وبلاحظ من الجدول (٢:٩) ارتفاع نسبة النوع في فئة العمر (٦٥ سنة) فأكثر، وهذا عائد إلى تقدم هؤلاء في السن وبالتالي فإن أحوالهم الصحية لم تسمح لهم بالهجرة كما هو الحال للذكور في فئة العمر الشابة (١٥-٦٤ سنة).

كما يتضح من الجدول (٢:٩) وجود اختلاف كبير في نسبة النوع في فئة كبار السن حسب حجم القرى، وربما يعود السبب في ذلك إلى وجود أخطاء في التبليغ وخصوصاً بالنسبة للإناث.

الفصل الثالث

الحالة التعليمية

٣:١ الأمية.

٣:٢ توزيع السكان حسب المراحل التعليمية والعمر والجنس.

٣:٣ توزيع السكان حسب المستوى التعليمي ومنطقة السكن.

الفصل الثالث

الحالة التعليمية:

إن لدراسة الحالة التعليمية أهمية كبيرة في الدراسات السكانية وخصوصاً ما يتعلق منها بالنواحي الاجتماعية للسكان، وتقيد دراسة المستوى التعليمي لأفراد المجتمع في التعرف على أوضاعهم الاجتماعية، وما من شك في أن ارتفاع نسبة المتعلمين وانخفاض نسبة الأمية دليل واضح على التقدم الذي يشهده المجتمع من حيث زيادة الوعي، كما يتأثر المستوى التعليمي للسكان بالظروف الاقتصادية في المجتمع، إذ أن ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع يشير إلى تمتع المجتمع بأحوال اقتصادية جيدة سمحت لهم بمواصلة التعليم.

٣:١ الأمية:

يتبين من خلال المسح الميداني (١٩٩٩) انخفاض نسبة الأمية في منطقة سلفيت للذين تزيد أعمارهم عن (١٠) سنوات والبالغة (٣,١%) للذكور و(١٠%) للإناث جدول رقم (٣:١)، وهذا يعني ارتفاع نسبة التعليم في المنطقة، وهذا عائد إلى توفر المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات، يضاف إلى ذلك وجود حالة من التنافس بين السكان من حيث الإقبال على التعليم حيث تعكس الأسرة المتعلمة وضعاً اجتماعياً جيداً لأفرادها.

بلغت نسبة الأمية لكلا الجنسين في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) (١٢,٣%)^(١)، وهي بهذا تزيد عن مثيلتها لمنطقة سلفيت حسب المسح الميداني والبالغة (٦,٣%) جدول (٣:١)، وتقترب نسبة الأمية في منطقة سلفيت للسكان الذين تزيد أعمارهم عن (١٠ سنوات) حسب التعداد العام مع مثيلتها لمنطقة رام الله والبيرة والبالغة (١١,٧%)^(٢) لكلا الجنسين، وهذا يعني زيادة الاهتمام بالتعليم سواء في منطقة سلفيت أو في محافظة رام الله والبيرة.

^(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ١٥٥.

^(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ١٥٥.

وإذا ما تمت مقارنة نسبة الأمية في منطقة سلفيت مع نتائج المسح الذي قامت به (FAFO) على الضفة الغربية وقطاع غزة لوجدنا أنها منخفضة في منطقة سلفيت، إذ بلغت نسبة الأمية عند الذكور الذين تزيد أعمارهم عن (١٥ سنة) في الضفة الغربية (٨,١%) في حين شكلت نسبة (٣٢%) للإناث اللواتي تزيد أعمارهم عن (١٥ سنة)^(١)، وربما يعود السبب في ارتفاع نسبة الأمية في الضفة والقطاع انذاك إلى عدم الاهتمام بالتعليم كما هو عليه الحال اليوم.

٣:٢ توزيع السكان حسب المراحل التعليمية والعمر والجنس:

يتبين من الجدول رقم (٣:١) انخفاض نسبة الأمية في منطقة سلفيت لكلا الجنسين مع ارتفاع تلك النسبة بين الإناث مقارنة بمثيلتها بين الذكور، وتشكل نسبة الأمية للإناث حوالي ثلاثة أضعاف ما هي لدى الذكور جدول رقم (٣:١) ويعود السبب في ارتفاع نسبة الإناث الأميات إلى عدم الاهتمام بتعليم الإناث لأن أرباب الأسر يرون أن الأنثى مهما تعلمت فإنها وفي النهاية سوف تستقر في بيت الزوجية وتتفرغ لتربية الأبناء، عدا عن ذلك فإنهم يرون أن الأموال التي ستصرف على تعليم الأنثى لن تعود بالنفع والفائدة على أهلها، بعكس الذكر الذي يعطي مزيداً من الاهتمام، لأن أرباب الأسر ينظرون إلى تعليم الابن على أنه استثمار اقتصادي^(٢)، فهم يرون أن الابن سوف يعمل أو يقوم بالمساعدة في إعالة أسرة والده، أضف إلى ذلك الناحية الاجتماعية فلا يابن المتعلم يعتبر مثار افتخار لأهله.

ويمكن أن نضيف لذلك أيضاً زواج الإناث في سن مبكرة مما يعيق مواصلة التعليم لهن، بالإضافة إلى ما تقدم فإن العادات والتقاليد حرمت الإناث من مواصلة التعليم وخصوصاً عندما يكون التعليم مختلطاً في المدارس.

كما يتضح من الجدول (٣:١) أن نسبة الأمية ترتفع كلما ارتفعت الفئة العمرية سواءً بالنسبة للذكور أو الإناث إذ تنخفض نسبة الأمية لكلا الجنسين حتى فئة العمر (٣٠-٣٥ سنة) وترتفع بعد ذلك نسبة الأمية للذكور والإناث في الفئات اللاحقة، وهذا

٥٤٢٨١٦

^(١) Heiberg, M & Ovenben, G., 1993, Palestinian Society in Gaza, West Bank and Jerusalem, A survey of living Condition, FAFO, Report, 151.

^(٢) ماهر أبو صالح، ١٩٩٨ / مرجع سابق، ص ٤٤.

يعني أن التعليم في السابق لم يحظى بنفس الاهتمام من السكان كما هو عليه الحال اليوم، فالأوضاع الاجتماعية تأثرت بالأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد مما حرم كثيراً من السكان من فرص التعليم، أضف إلى ذلك محدودية الوعي في السابق، ويمكن أن نضيف أيضاً الأحوال السياسية التي مرت بها فلسطين من الإنتداب البريطاني وحرب عام (١٩٦٧) التي تمخض عنها احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية في الفئات التي تبدأ من (٣٠-٣٤ سنة) فأكثر، أما انخفاض نسبة الأمية في الفئات الستة الأولى، فيعود إلى استقرار الأوضاع السياسية إلى حد ما وفتح سوق العمل في إسرائيل، كل ذلك ساعد على تحسن الأوضاع الاقتصادية وبالتالي الاهتمام بالتعليم.

كما يتضح من الجدول رقم (٣:١) تقارب نسبة السكان للمرحلة الابتدائية حسب الجنس وتقترب نسبة السكان للمرحلة الابتدائية في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني مع مثيلاتها حسب التعداد العام والبالغة (٢٥,٤) (١).

كما يلاحظ من الجدول أن نسبة السكان لمرحلة التعليم الابتدائي ترتفع لكلا الجنسين في الفئة العمرية الأولى (٠-١٤ سنة) فأغلب هؤلاء في سن الدراسة وملتحقون بها.

كما يبين لنا الجدول (٣:١) أن نسبة السكان لمرحلة التعليم الابتدائي سواءً للذكور أو الإناث تتخفف من فئة العمر (١٥-١٩ سنة) وحتى فئة العمر (٣٥-٣٩) وهذا يعني أن أغلبية السكان في هذه الفئات قطعوا مراحل تعليمية أخرى ولم يقتصر التعليم لديهم على المرحلة الابتدائية. وترتفع نسبة السكان لمرحلة التعليم الابتدائي بعد فئة العمر (٣٥-٣٩ سنة) وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم انتشار المؤسسات التعليمية في السابق كما هو عليه الحال اليوم مما حدى بأهالي هؤلاء الاقتصار في تعليمهم على المرحلة الابتدائية أضف إلى ذلك معاناة بعض التجمعات السكانية، وخصوصاً في السابق، من وجود مدارس لمراحل التعليم بعد الابتدائي مما منع الكثير من مواصلة تعليمهم والاكتفاء بإنهاء هذه المرحلة فقط.

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ٥٤.

كما يتضح من الجدول رقم (٣:١) ارتفاع نسبة الإناث الحاصلات على مستوى ابتدائي في الفئات الثلاث الأخيرة مقارنة بالذكور، ويعود السبب في ذلك إلى تحفظ أهالي الإناث في القرى التي كانت تعاني في السابق من نقص المدارس للمراحل بعد الابتدائية بإرسال بناتهم إلى القرى التي تتوفر فيها المدارس لأسباب اجتماعية، مما حرم كثيراً منهن من مواصلة التعليم للمراحل الأخرى، أضف إلى ذلك محدودية الوعي من حيث الاهتمام بالتعليم كما بينا.

وعلى العموم تعتبر نسبة السكان في المرحلة الابتدائية مرتفعة، ويعود السبب في ذلك إلى اهتمام الأهالي بتسجيل أبنائهم في هذه المرحلة، ومن الأسباب الأخرى الكامنة وراء ارتفاع هذه النسبة كون التعليم في هذه المرحلة إلزامياً وقليل التكاليف، يضاف إلى ذلك عدم وصول طلاب هذه المرحلة إلى سن العمل، فهؤلاء هم من صغر السن وبالتالي فإن عدم تسجيلهم في هذه المرحلة لن يجدي نفعاً على الأصعدة الأخرى، يضاف إلى ذلك عدم وصول الإناث في هذه المرحلة إلى سن الزواج فهن يعتبرن دون هذا السن مما ساهم في الإقبال على تعليم الإناث في تلك المرحلة خصوصاً في ظل توفر المدارس للمرحلة الابتدائية في جميع القرى.

جدول رقم (٣:١)

التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب المستوى التعليم والعمر والجنس

فئة العمر	ذكور							إناث								
	دون سن التعليم	أولى	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	معيد	جامعي	عدد	دون سن التعليم	أولى	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	معيد	جامعي	عدد
١٤-٠	٢٠,٥	١,٢	٢٠	٧				٥٧٧	٢٠,٥	١,٥	٢٣,٣	٦,٤				٦٠٢
١٩-١٥		٠,٣	٣,١	٢٤,٢	٢٦,٣	٠,٣	٠	١٥٩			٣,٨	١٥	٢٦,٦		٠,٣	١٣٤
٢٤-٢٠			٣,١	٩	٣٤,٨	١,٦	٨,٦	١٤٦			٣,١	٩,٤	٢١,٥	٢	٧	١١٠
٢٩-٢٥			٣,٦	٦,٦	١٩,٩	٣,٦	١٥,٨	٩٧		٠,٥	٤,٦	١٥,٨	١٩,٩	٤,٦	٥,١	٩٩
٣٤-٣٠			٣,٩	٣,٩	٤٩,٥	٣,٩	٦,٣	١٤٨			٢,٩	٩,٢	١٣,٦	٢,٤	١,٩	٦٢
٣٩-٣٥			٢,١	٤٢,٩	١٤,٣	٧,٤	٦,٣	١٣٨		٠,٥	٦,٣	٦,٩	٩,٥	٣,٢	٠,٥	٥١
٤٤-٤٠		١,٢	٥,٩	٥,٩	٦,٥	٥,٣	٤,١	٤٩		١٠	٨,٢	٤,١	٤٦,٥	٢,٤		١٢١
٤٩-٤٥			١٧,٧	١٣,٩	٦,٣	٢,٥	٧,٦	٣٨		١٥,٢	٢٤,١	٦,٣	٥,١	١,٣		٤١
٥٤-٥٠		١,٦	١٩	٩,٥	١١,١	١,٦	١٢,٧	٣٥			١٩	٢٣,٨	١,٦			٢٨
٥٩-٥٥			٨,١	٢١,٦	٢٩,٤		٢,٧	١٧		١٧	٨,١					٢٠
٦٤-٦٠		١٥,٢	١٩,٦	٦,٥	٤,٣		٤,٣	٢٦		٣٤,٥	٤,٣			٢,٢		٢٣
٦٩-٦٥		١٢,٥	٣٤,٤	٦,٣	٣,١	٣,١		١٩		٣٧,٥	٣,١					١٣
٧٠ فأكثر			٣٠,٢	٢٠,٨				٢٧		٤٣,٤	١,٩	٣,٨				٢٦
المجموع	١٦,٥	٣,١	٢٣,٣	٢١,٥	٢٥,٢	٣,٣	٦,٣	١٤٤٩	١٨,٢	١٠	٢١,٧	١٧	٢٨,٤	٢,٤	٢,٦	١٣٣٠

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

ويتبين من الجدول رقم (٣:١) أن نسبة السكان للمرحلة الإعدادية في منطقة سلفيت أقل ممن هم في المرحلة الابتدائية، ويكمن السبب في انخفاض هذه النسبة مقارنة بالمرحلة السابقة لها إلى وصول طلاب هذه المرحلة إلى سن العمل تقريباً مما يضطر قسم منهم إلى ترك الدراسة لأسباب اقتصادية، إذ يلتحقون بالعمل لمساعدة أرباب الأسر في إعالة أسرهم، ومما يساعد على ذلك قرب منطقة سلفيت من الخط الأخضر، هذا ما يتعلق بالذكور، أما بالنسبة للإناث فإنهن وفي هذا السن يقبلن على الزواج ويتزوج قسم منهن مما يضطرهن لترك الدراسة.

وإذا ما تمت مقارنة نسبة السكان للمرحلة الإعدادية في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني مع نسبتها حسب التعداد العام لوجدنا أنها متقاربة مع زيادة النسبة قليلاً حسب التعداد العام إذ بلغت (٢٢,٥%)^(١).

يلاحظ من الجدول رقم (٣:١) ارتفاع نسبة الذكور للمرحلة الإعدادية مقارنة بمثيلتها لدى الإناث، وقد بينا الأسباب الكامنة وراء ارتفاع نسبة التعليم لدى الذكور مقارنة بالإناث.

وبوضح لنا الجدول رقم (٣:١) انخفاض نسبة الإناث الحاصلات على مستوى إعدادي في الفئة من (١٥-١٩ سنة) مقارنة بمثيلتها لدى الذكور، ويعود السبب في انخفاض نسبة الإناث الحاصلات على مستوى إعدادي في هذه الفئة من (١٥-١٩ سنة) إلى الزواج المبكر للإناث الذي يحول دون مواصلة التعليم لديهن، وهذا أمر طبيعي فالإناث في هذه المرحلة يقبلن على الزواج ويتعرضن لخطبة الذكور لهن، كل ذلك يؤكد زيادة الاهتمام بتعليم الذكور مقارنة بالإناث إلا أنه يلاحظ من الجدول (٣:١) خلو الفئات التي تبدأ من (٥٥-٥٩ سنة) وحتى الفئة (٦٥-٦٩ سنة) من أية نسبة للإناث الحاصلات على مستوى إعدادي مع وجود نسب للذكور للمرحلة الإعدادية في هذه الفئات ويعني ذلك نقص المدارس الإعدادية في السابق مما حرم الإناث من مواصلة التعليم يضاف إلى ذلك العادات والتقاليد التي كانت تمنع الإناث من مواصلة التعليم وخصوصاً إذا كان في قرى غير القرى اللواتي يسكن فيها.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانوية فإنه يلاحظ من الجدول رقم (٣:١) أنها استحوذت على أعلى نسبة من بين مراحل التعليم المختلفة في منطقة سلفيت سواءً بالنسبة للذكور أو الإناث، ويعود السبب في ذلك إلى الرغبة والتصميم لطلاب هذه المرحلة على إنهاؤها فهي تعتبر المرحلة الحاسمة والمفتاح لمواصلة التعليم في المراحل اللاحقة لأنه في أغلب الأحيان فإن الشخص الذي لا يرغب بمواصلة تعليمية لأسباب اقتصادية مثل ضائقة الدخل مثلاً، فإنه يكون قد ترك المدرسة في المرحلة الابتدائية أو الإعدادية.

^(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٥٤.

ويلاحظ من الجدول رقم (٣:١) ارتفاع نسبة الإناث في مرحلة التعليم الثانوي مقارنة بالذكور في فئة العمر من (١٥-١٩ سنة)، ويعود السبب في ذلك إلى ترك الكثير من الذكور الدراسة في هذه المرحلة والتوجه إلى سوق العمل لمساعدة أرباب الأسر على متاعب الحياة كما بينا، هذا إذا كان سبب ترك الدراسة لأسباب اقتصادية كضائقة الدخل، وتأكيداً لتأثير الدخل على المستوى التعليمي في منطقة سلفيت فقد تم إجراء اختبار مربع كاي للفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في متغير المستوى التعليمي تعزى لمتغير الدخل إذ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (٤٧,٦٩)، وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة والبالغة (٤٣,٧٧) وهذا يعني أن هذين المتغيرين غير مستقلين عن بعضهما، ويعود السبب في رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة إلى أن الدخل المرتفع لرب الأسرة يسمح له بالاهتمام في مواصلة تعليم أبنائه، بينما الدخل المنخفض يضطر رب الأسرة أو أبنائه إلى ترك الدراسة والالتحاق بالعمل لمساعدة رب الأسرة على متاعب الحياة، وهذا أمر طبيعي فتكاليف الدراسة المرتفعة وخصوصاً في مرحلتى المعهد والجامعة، إذ تحتاج الدراسة في هاتين المرحلتين إلى أقساط جامعية كما بينا إضافة إلى مصاريف أخرى من مأكّل ومشرب وملبس.

كما يتضح من الجدول (٣:١) ارتفاع نسبة الذكور للمرحلة الثانوية في الفئة (٣٠-٣٤ سنة) و (٣٥-٣٩ سنة) مقارنة بالإناث، إلا أن الفئات الأربعة الأخيرة التي تبدأ من الفئة (٥٥-٥٩) وحتى الفئة (٧٠ فأكثر) تخلو من أية نسبة للإناث الحاصلات على المرحلة الثانوية ونفس الأسباب التي أدت إلى خلو هذه الفئات من أية نسبة للمرحلة الإعدادية هي ذاتها أثرت في عدم وجود أية نسبة للإناث في هذه الفئات لتلك المرحلة.

وفيما يتعلق بتوزيع السكان لمرحلتى المعهد والجامعة في منطقة سلفيت فقد شملت أقل نسبة من السكان حسب مستوياتهم التعليمية مع ارتفاع تلك النسبة للذكور مقارنة بالإناث جدول رقم (٣:١)، ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة لهاتين المرحلتين إلى كون هاتين المرحلتين مكلفتين مادياً إذ يحتاج من يريد مواصلة تعليمه إلى أقساط للجامعة أو المعهد يضاف إلى ذلك حاجة مثل هاتين المرحلتين إلى عدد من السنوات لإتمامها.

وبالاحظ من الجدول (٣:١) ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادة الجامعة مقارنة بالحاصلين على مؤهل معهد، ويعود السبب في ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية كون شهادة الجامعة أفضل من حيث المكانة الاجتماعية، يضاف إلى ذلك أن إمكانية الحصول على وظيفة للشهادة الجامعية أكثر من مؤهل المعهد.

وبالنظر إلى جدول (٣:١) نلاحظ ارتفاع نسبة الذكور الحاصلين على مؤهلي المعهد والجامعة مقارنة بالإناث الحاصلات على هذين المؤهلين، ويعود السبب في ذلك إلى الزواج المبكر للإناث، كما أظهرته نتائج المسح الميداني، مما يحول دون مواصلة التعليم بالنسبة لهن، فالأنثى عندما تتزوج فإنها تكون مسؤولة عن بيتها والعناية بأطفالها مما يحول دون مواصلة تعليمها.

كما يلاحظ من الجدول (٣:١) أن نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل معهد تقل عن نسبة الذكور الحاصلين على نفس المؤهل، كما أن نسبة الإناث ذوات مؤهل الجامعة تقل عن نفس النسبة لدى الذكور، ويعزى السبب في ذلك إلى أن أهالي الإناث وأزواجهن يلجأون إلى الموافقة لهن للحصول على مؤهل المعهد، لان المعهد يستغرق نصف المدة الزمنية للحصول على شهادة الجامعة مما يوفر مصاريف مادية كثيرة، أضف إلى ذلك توفر المعاهد في الضفة الغربية مما يساهم في الاقبال على تعليم الإناث.

ويوضح لنا الجدول رقم (٣:١) أن نسبة الحاصلين على مؤهلي المعهد والجامعة ترتفع في الفئات التي تبدأ من (٢٠-٢٤ سنة) وحتى الفئة (٥٠-٥٤ سنة) وخصوصاً بالنسبة للذكور، إلا أن نسبة الذكور في الفئات اللاحقة تقل، ويعود السبب في ارتفاع نسبة الذكور في الفئات (٢٠-٢٤ سنة) وحتى الفئة (٥٠-٥٤ سنة) إلى توفر الجامعات في الضفة الغربية مع زيادة الاهتمام والتوجه نحو التعليم مما رفع هذه النسبة. أما انخفاض نسبة الذكور في الفئات بعد الفئة (٥٠-٥٤ سنة) وخلو هذه الفئات من أية نسبة للإناث الحاصلات على مؤهل الجامعة فيعود إلى نقص الجامعات انذاك فقد كان الشخص الذي يرغب بمواصلة التعليم الذهاب إلى الخارج مما يتطلب تكاليف مادية عالية مما أدى إلى انخفاض هذه النسبة، أضف إلى ذلك سوء الأوضاع الاقتصادية نتيجة للاحتلال مما حرم الكثير من مواصلة التعليم، أما السبب في عدم وجود نسبة

للإناث الحاصلات على مؤهل جامعة في الفئات الستة الأخيرة التي تبدأ (من ٤٥-٤٩ سنة) وحتى الفئة (٧٠ سنة فأكثر)، فيعود لعدم انتشار الجامعات والمعاهد في الأراضي المحتلة كما هو عليه الحال اليوم.

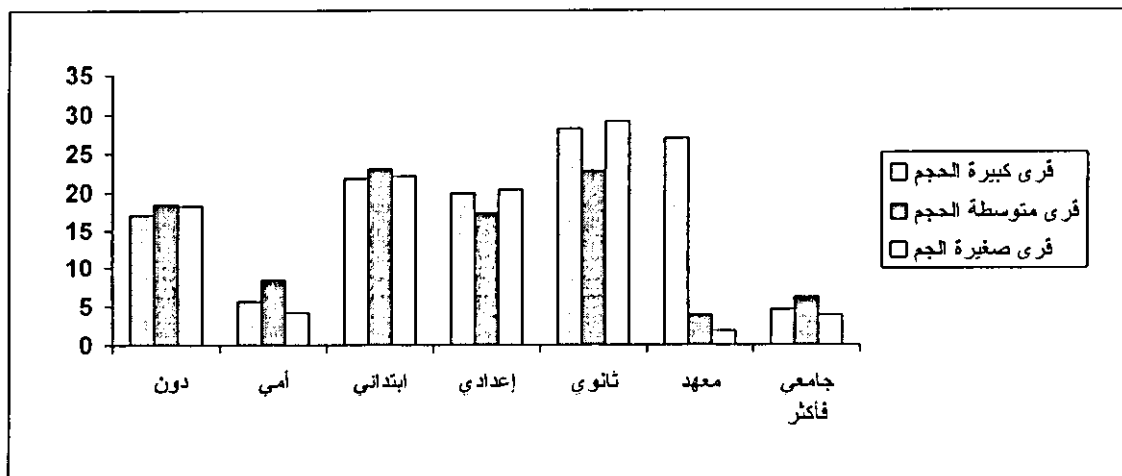
٣:٣ توزيع السكان حسب المستوى التعليمي ومنطقة السكن:

يتبين من الشكل رقم (٣:١) أن نسبة الأمية في منطقة سلفيت متقاربة حسب حجم القرى مع ارتفاع هذه النسبة قليلاً في القرى متوسطة الحجم - الشكل (٣:١) - وربما يعود السبب في ذلك إلى احتمال معاناة هذه القرى من نقص المؤسسات التعليمية في السابق مما أثر في ارتفاع نسبة الأمية، وما يؤكد ذلك ارتفاع نسبة الأمية في فئات الأعمار الكبيرة - انظر الشكل رقم (٣:١) - أما أقل نسبة للأمية فوجدت في القرى الصغيرة، وربما يعود السبب في انخفاض نسبة الأمية فيها إلى ارتفاع نسبة الذكور فهي تحتل أكبر نسبة للذكور، وتأكيداً لذلك فقد تم إجراء اختبار مربع كاي للفرضية الصفريّة التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0,05)$ في متغير المستوى التعليمي تعزى لمتغير الجنس. تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة تساوي (٩٥,٣٧) وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة (١٢,٥٩) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، ويعود السبب في قبول الفرضية البديلة إلى الاهتمام بتعليم الذكور كما أشرنا إليه، وربما أثر في انخفاض نسبة الأمية في القرى الصغيرة أيضاً عامل صغر هذه القرى مما جعلها أكثر عرضة لوجود حالة من التنافس الاجتماعي بين السكان من حيث الإقبال على التعليم مما ساهم في انخفاض نسبة الأمية فيها.

ويتضح من الشكل (٣:١) أن القرى الكبيرة تستحوذ على ثاني نسبة للأمية حسب حجم القرى وربما أثر في ذلك عامل كبر حجم هذه القرى مما ساهم في توفير الخدمات التعليمية منذ فترة طويلة سيما وأن الأمية تنتشر بين الكبار - انظر الجدول رقم (٣:١).

وعن توزيع السكان للمرحلة الابتدائية حسب حجم القرى فقد تراوحت حول المتوسط العام للمنطقة - الشكل رقم (٣:١) - مع زيادة هذه النسبة قليلاً في القرى

المتوسطة، ومن العوامل المؤثرة في ارتفاع هذه النسبة في القرى المتوسطة احتواء هذه القرى على أعلى نسبة لصغار السن (٣٩,١%) حسب نتائج المسح الميداني (١٩٩٩)، وربما أثر في ارتفاع هذه النسبة أيضاً ارتفاع نسبة أرباب الأسر المؤهلين جامعياً في هذه القرى.



المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م

شكل بياني (٣:١)

التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب المستوى التعليمي ونمط السكن

وفيما يتعلق بتوزيع السكان للمرحلة الإعدادية في منطقة سلفيت حسب حجم القرى فإنه يلاحظ أن النسبة تدور حول المتوسط العام للمنطقة - شكل (٣:١) - مع ارتفاع هذه النسبة قليلاً في القرى الصغيرة، ونفس الأسباب التي أثرت في انخفاض نسبة الأمية في هذه القرى هي ذاتها التي ساهمت في ارتفاع نسبة السكان للمرحلة الإعدادية فيها.

استحوذت القرى الصغيرة على أعلى نسبة لمن مستواهم التعليمي للمرحلة الثانوية - شكل (٣:١) -، وربما يعود السبب في ذلك إلى عامل صغر هذه القرى مما يخلق حالة من التنافس من حيث الإقبال على التعليم كما ذكرنا، وربما أثر في ذلك أيضاً وجود أكبر نسبة لأرباب الأسر الذكور في هذه القرى وأقل نسبة لربات الأسر الإناث كما أشارت إليه نتائج المسح الميداني، وبما أن مسؤولية تولي مصاريف التعليم تقع على كاهل الذكور الذين تسمح لهم العادات والتقاليد بالعمل مقارنة بالإناث اللواتي لا يستطعن ممارسة الأعمال التي يقوم بها الذكور، كل ذلك ساعد على ارتفاع نسبة من هم في

المرحلة الثانوية، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض نسبة أرباب الأسر الذكور في القرى الكبيرة والمتوسطة مقارنة بالقرى الصغيرة ربما حرم البعض من مواصلة التعليم في هذه المرحلة.

يتضح من الشكل رقم (٣:١) أن أعلى النسب للحاصلين على مؤهلي المعهد والجامعة في القرى ذات الحجم المتوسط - شكل رقم (٣:١)-، وقد ساعد على ذلك ارتفاع متوسط دخل رب الأسرة فهي تحتل المرتبة الأولى في ذلك، تأتي القرى الكبيرة في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل المعهد والجامعة، وقد ساعد على ذلك اشتغالها على ثاني متوسط دخل رب أسرة، أما القرى الصغيرة فهي تحتل المرتبة الأخيرة من حيث نسبة الحاصلين على مؤهلي المعهد والجامعة وفي نفس الوقت تحتل أقل متوسط دخل رب أسرة.

الفصل الرابع

التركيب الاقتصادي للسكان

٤:١ معدل النشاط الاقتصادي العام.

٤:٢ الحالة العملية للسكان.

٤:٣ المهنة.

٤:٤ الدخل.

٤:٥ مكان العمل.

الفصل الرابع

التركيب الاقتصادي للسكان

يتم الاعتماد من قبل أي مجموعة سكانية على عمل مجموعة من السكان، حيث تقوم هذه المجموعة بإعالة الجزء الباقي والذي يشكل في العادة الجزء الأكبر من السكان، ويتأثر التركيب الاقتصادي للسكان بالعناصر الديموغرافية كالخصوبة والتركيب العمري والنوعي للسكان، وذلك من حيث الدخول في سن العمل.

وتفيد دراسة التركيب الاقتصادي في معرفة حجم القوى العاملة في المجتمع، ومدى مشاركة عنصر الإناث في سوق العمل، والعقبات التي تحول دون مشاركتهم، وعلى العموم فإن التركيب الاقتصادي للسكان يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة مما يساعد المخططون في وضع الخطط اللازمة للنهوض بالمجتمع. تبرز أهمية معدل النشاط الاقتصادي الخام في إيضاحه للحالة العملية للسكان، وهو يبين نسبة العاملين وكذلك الباحثين عن عمل بالنسبة لعدد السكان الإجمالي، هذا وقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام في منطقة سلفيت (١٩,٥%)، ويشير ذلك إلى أن حوالي ربع السكان يقومون بإعالة البقية الباقية من السكان ومما يؤخذ على معدل النشاط الاقتصادي الخام هذا احتمال على نسبة من العاطلين عن العمل الذين يرغبون فيه ولكن لم تتوفر لديهم فرصة العمل تلك، وقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في منطقة سلفيت (١,٨%) من مجموع سكان منطقة الدراسة -جدول رقم ٤:١).

٤:١ معدل النشاط الاقتصادي العام:

يعرف معدل النشاط الاقتصادي العام بأنه عدد الأشخاص النشطين اقتصادياً العاملين والباحثين عن عمل (١٥-٦٤ سنة) مقسوماً على عدد السكان الذين أعمارهم (١٥ سنة فأكثر)^(١)، على اعتبار أن العمر الأدنى لدخول سوق العمل هو (١٥ سنة)، بلغ معدل النشاط الاقتصادي العام في منطقة سلفيت (٣١,٥%)، وهذا يعني أن القوى العاملة تشكل ثلث سكان منطقة الدراسة حيث يقوم هؤلاء بإعالة الثلثين الباقين، ويعود

^(١) حسين أحمد، مفيد الشامي، ١٩٩٥، مسح الأوضاع الديموغرافية وتقديرات القوى العاملة، الملتقى الفكري العربي، القدس، ص ١٠٧.

السبب في انخفاض نسبة القوى العاملة إلى انخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل بسبب العادات والتقاليد التي لا تحبذ خروج النساء للعمل يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة صغار السن كما بينا عند دراسة التركيب العمري للسكان.

أن معدل النشاط الاقتصادي العام في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني يقل عن مثيله لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام والبالغ (٥٠%)^(١)، إلا أن معدل النشاط الاقتصادي العام في منطقة سلفيت حسب التعداد العام يقترب من نظيره في محافظة جنين والبالغ (٤٦%)^(٢)، ويعود السبب في هذا التفاوت البسيط في معدل النشاط الاقتصادي العام بين منطقة سلفيت ومحافظة جنين إلى تفاوت في مشاركة المرأة في سوق العمل، وكذلك التفاوت في نسبة الالتحاق بالمدارس والجامعات بين المنطقتين، وربما يعني انخفاض معدل النشاط الاقتصادي العام في محافظة جنين قليلاً عن نظيره في منطقة سلفيت ارتفاع نسبة الهجرة بين الشباب إلى الخارج في محافظة جنين بدرجة تفوق هجرة العناصر الشابة في منطقة سلفيت.

٤:٢ الحالة العملية للسكان:

يتبين من الجدول رقم (٤:١) أن (٣٧,٨%) من مجموع سكان منطقة سلفيت ممن هم دون سن العمل (دون سن ١٥ سنة)، وهؤلاء من صغار السن، ومعظمهم على مقاعد الدراسة.

لقد شكل العاملون من كلا الجنسين نسبة (٢٠,٨%) من مجموع سكان منطقة سلفيت -جدول رقم (٤:١)-، وتعتبر هذه النسبة منخفضة إذا ما علمنا أن نسبة السكان في فئة العمر النشطة اقتصادياً (١٥-٦٤ سنة) (٥٩%) -جدول رقم (٢:١)-، ويعود السبب في انخفاض نسبة العاملين في منطقة سلفيت إلى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل كما بينا، يضاف إلى ذلك عدم اعتبار بعض الأهالي عمل الإناث في الأعمال الزراعية والخياطة بأنهن عاملات ويمكن أن نضيف لذلك وجود نسبة من الطلاب الذين يعتبرون في فئة العمر العاملة على مقاعد الدراسة الثانوية والجامعية مما

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ١٥٨.

الجدول (٤:١)

سجدا و كموا و طيلة االة اناا بسبب ستيهس تفتته في ناكسلا ايسيلا نركنا

الحالة العلمية فئات العمر	دون سن العمل			عمل عن عاطل			يعمل			طالب			بنة بيت			عاطل			متقاص			مكتفي		
	%			%			%			%			%			%			%			%		
	م	ث	ز	م	ث	ز	م	ث	ز	م	ث	ز	م	ث	ز	م	ث	ز	م	ث	ز	م	ث	ز
١٤ - ٠	٤٨	٣٥,١	٤١,١	٠,١	٠,٤	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٧	٣٨,٨	٨٤,٤	٤٤,٤	٢٥,٤	١٣	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١٣,٦	٤,٣	٠,٣	٠,٣
١٥ - ١٩				٨,١	١,٨	٢,٠	١,٨	١,٨	١,٨	٨٠,٧	٧٥,٤	٧٥,٤	١٥,٧	٦,٦	١,٠									
٢٠ - ٢٤				٥,٤	١,١	٢,١	٦,٤	١١,٧	٤٢,٦	٢٢,٣	٢٧,٢	٢٧,٢	٦,٣	١٣,٤										
٢٥ - ٢٩				٥	١,٢	٢,٩	٨٥,٨	١٤,٣	٥٠,٩	٩,٣	٤,٦	٤,٦	٨٤,٥	٤١,٦										
٣٠ - ٣٤				١,٤		١	٤٧,٥	٨,٩	٣٦,٦	٣,٦	١	١	٨٧,٥	٢٤,٩										
٣٥ - ٣٩				١,٥		٠,٩	٩٨,٥	١,٠	٦,٠				٩٨,٥	٣٩,١										
٤٠ - ٤٤				٤,٣		١,٢	٩١,٥	٠,٨	٢٦,٥	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٩٨,٣	٧٠,٤	٢,١				٢,١	٠,٦		٠,٧		
٤٥ - ٤٩				٢,٨		١,٤	٩٤,٣	٥,٣	٤٧,٩				٩٤,٧	٤٩,٣										
٥٠ - ٥٤				٦,٤		٣,٤	٨٧,١		٤٦,٥				١٠٠	٤٦,٥	٦,٥				٢,٦					
٥٥ - ٥٩				١٠,٠		٥	٤٢,٤						٩٠	٥٤,٥	٥				٢,١					
٦٠ - ٦٤				٤,٥		٢,٢	٤٥,٥		٢٢,٣				٩١,٣	٤٦,٧	٢٧,٢	٤,٣	١٥,٦	١٣,٦	٤,٣					
٦٥ - ٦٩				٢,٠		٨,٣	١٤,٨						٩١,٧	٤٠,٧	٦,٠			٢,٠						
المجموع	١٩,٣	١٦,٨	١٨,١	٢,٨	٦,٠٠	١,٨	٣٦,١	٣,٦	٢٠,٨	٣٢,٨	٢٨,٤	٣٠,٧	١٠,١	٢٢,٨	٢,٣	٠,٣	١,٤	١,٦	٠	٠,٣	١			

المصدر: البانات الجسدا: ١٩٩٩م

يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق العاملين فعلاً إذ بلغ معدل الإعاقة الحقيقية (٥) أفراد أي أن كل شخص عامل يعيل بالإضافة إلى نفسه أربعة أفراد، ونفس الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة العاملين هي ذاتها أثرت في ارتفاع معدل الإعاقة الحقيقية.

بلغت نسبة الإناث العاملات (٣,٦%)، بينما بلغت نسبة الذكور العاملين (٣٦,١%) جدول رقم (٤:١)، ويعود السبب في انخفاض نسبة الإناث العاملات إلى العادات والتقاليد التي لا تحبذ خروج الإناث للعمل كما ذكرنا، كما يتضح من الجدول رقم (٤:١) ارتفاع نسبة الذكور العاملين في الفئتين (٢٠-٢٤ سنة)، (٢٥-٢٩ سنة) وهذا أمر طبيعي، إذ أن معظم الذكور في هاتين الفئتين قد أنهوا عملية تحصيلهم العلمي وبالتالي يتوجهون إلى الحياة العملية لبناء مستقبلهم، كما أن هذا السن يعتبر سن الشباب والعطاء فكل شخص في هذا العمر يكون مضطراً للعمل لتكوين نفسه.

يتبين من الجدول (٤:١) انخفاض نسبة العاملين الذكور في فئة العمر (١٥-١٩ سنة)، ويعود السبب في ذلك إلى وجود معظم الذكور في هذا السن على مقاعد الدراسة.

ويتضح من الجدول (٤:١) أن نسبة الذكور العاملين تبدأ بالانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى في الفئات التي تبدأ من الفئة (٣٠-٣٥ سنة) حتى تصل إلى أدنى نسبة في الفئة (٦٠-٦٤ سنة)، ويعود السبب في انخفاض نسبة الذكور العاملين في هذه الفئة مقارنة بالفئات السابقة إلى بلوغ هؤلاء الذكور سن الشيخوخة وبالتالي فإن أوضاعهم الصحية لم تسمح لهم بالعمل في هذا السن والعاملون هم المضطرون لذلك، ويمكن أن نضيف مساعدة أبناء هؤلاء الذكور لهم مما خفض من نسبتهم.

أما عن مساهمة الإناث في الحياة العملية فهي منخفضة مقارنة بالذكور -جدول رقم (٤:١)-، وداخل الفئة الواحدة فإنه يلاحظ انخفاض نسبة الإناث العاملات في الفئة (١٥-١٩ سنة)، وهذا راجع إلى متابعة معظم الإناث في هذه الفئة تحصيلهن العلمي. أما أعلى نسبة للإناث العاملات فهي عند ذوات الفئة (٢٥-٢٩ سنة) وهي نفس الفئة التي وجد فيها أعلى نسبة للذكور العاملين، ولعل وجود مشاغل للخياطة والنسيج سبب من أسباب ارتفاع نسبة الإناث العاملات في هذه الفئة وخصوصاً غير المتزوجات،

يضاف إلى ذلك انهاء الكثير من الإناث اللواتي التحقن بالتعليم الجامعي لهذه المرحلة والتوجه إلى الحياة العملية حيث ترتفع نسبة الإناث العاملات في الخدمات. انظر جدول (٤:٢).

تأخذ نسبة الإناث العاملات بعد الفئة (٢٥-٢٩ سنة) بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى من فئة لأخرى، وهذا عائد إلى زواج الكثير من الإناث العاملات وبالتالي الحد من عملهن، يضاف إلى ذلك زيادة عدد أفراد أسر الإناث العاملات وبالتالي لا يستطعن التوفيق بين العمل ومتطلبات الأسرة مما يضطرهن لوقف العمل، وأغلب الإناث العاملات في هذه الفئات هن المضطرات للعمل، إلا أن نسبة الإناث العاملات ترتفع في الفئة (٦٥-٦٩ سنة)، وربما يعود السبب في ارتفاع نسبة الإناث العاملات في هذه الفئة إلى تعرضهن للترمل والاتجاه للعمل.

ويتضح من الجدول رقم (٤:١) أن نسبة العاطلين عن العمل (هم الأشخاص الذين لم يجدوا عملاً مع رغبتهم وبحثهم عنه خلال الأسبوع الأول الذي سبق عملية المسح) بلغت (١,٨%) -جدول (٤:١)-، وحسب فئات العمر يلاحظ من بيانات الجدول (٤:١) ارتفاع نسبة الذكور العاطلين عن العمل في الفئتين (٢٠-٢٤ سنة) و (٢٥-٢٩ سنة)، وهذا راجع إلى عدم استطاعة بعض الذكور في هاتين الفئتين رسم حياتهم العملية من جهة، أو أن بعضهم أنهى مرحلة المعهد أو الجامعة ويبحث عن عمل يتلائم وتخصصه.

وفيما يتعلق بالإناث العاطلات عن العمل وهن الإناث الراغبات في العمل والباحثات عنه فقد بلغت نسبتهن (٠,٦%) جدول رقم (٤:١)، ويلاحظ خلو الفئات التي تبدأ من الفئة (٣٠-٣٤ سنة) فما فوق من أية نسبة لهن، ويعود السبب في ذلك إلى عدم بحث الإناث في هذا السن عن عمل لدوافع اجتماعية حيث لا تبحث عن عمل إلا المضطرة لذلك.

كما يوضح لنا الجدول (٤:١) أن نسبة الطلاب في منطقة سافيت بلغت (٣٠,٧%) من مجموع سكان المنطقة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار السن الذين ما زالوا على مقاعد الدراسة. وحسب فئات العمر فإنه يلاحظ من الجدول رقم (٤:١) انخفاض نسبة الطلاب كلما زاد العمر، إذ ترتفع نسبة الذكور الطلاب في

الفئتين الأولى والثانية، وهذا أمر طبيعي فهاتين الفئتين تشكلان سن الدراسة المدرسية والبدء في الدراسة الجامعية بعد عمر (١٨ سنة)، وتتنخفض نسبة الذكور الطلاب في الفئتين (٢٠-٢٤ سنة) و (٢٥-٢٩ سنة) مقارنة بالفئتين السابقتين (١٥-٢٠ سنة)، و (١٥-١٩ سنة) وهذا عائد إلى إكتفاء معظم الطلاب بالدراسة المدرسة لأسباب اجتماعية مثل عدم الرغبة في مواصلة التعليم أو لأسباب اقتصادية كضائقة الدخل مثلاً، وبالتالي التوجه للحياة العملية، أما الفئات (٣٠-٣٤ سنة) فما فوق فإنها تخلو من أي نسبة للذكور الطلاب وهذا أمر طبيعي لأن الذكور الذين أكملوا دراستهم الجامعية قد أنهوا هذه المرحلة واتجهوا إلى الحياة العملية.

وفيما يتعلق بالإناث الطالبات فإن نسبتهن ترتفع في الفئتين الأولى والثانية وتتنخفض في الفئتين (٢٠-٢٤ سنة) (٢٥-٢٩ سنة)، ونفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاع وانخفاض نسبة الذكور في هذه الفئات هي ذاتها أثرت في ارتفاع وانخفاض تلك النسب للإناث، إلا أنه يلاحظ وجود نسبة للإناث الطالبات في الفئتين (٣٠-٣٤ سنة) و (٤٠-٤٤ سنة) -جدول (٤:١)-، وهذا راجع إلى عدم استطاعة تلك الإناث إكمال دراستهن في السابق وسنحت لهن الظروف بمواصلة الدراسة في هذه الأعمار، ومما ساعد على ذلك وجود جامعة القدس المفتوحة.

وفيما يتعلق بربات البيوت فقد شكلن نسبة مرتفعة من مجموع الإناث في منطقة سلفيت -جدول (٤:١)-، وحسب فئات الأعمار فقد استحوذت الفئة العمرية (٥٠-٥٤ سنة) على أعلى نسبة لربات البيوت، أما أقل النسب لربات البيوت فوجدت في الفئات (١٥-١٩ سنة) و (٢٠-٢٤ سنة)، إذ لا تزال الكثير من الإناث في هذه الفئات على مقاعد الدراسة.

كما يوضح لنا الجدول (٤:١) انخفاض نسبة العجز (١,٤%) من مجموع السكان، وقد شكل الذكور نسبة أكبر من الإناث، ويعود السبب في ارتفاع نسبة الذكور، العجز إلى احتمال تعرض الذكور لإصابات العمل أكثر من الإناث التي تحد العادات والتقاليد من عملهن.

وفيما يتعلق بالمتقاعدين في منطقة الدراسة فقد شكلوا نسبة قليلة (٠,٣%) من مجموع السكان، وقد اقتصررت نسبة المتقاعدين على الذكور، وهذا راجع إلى أن

مسؤولية تولي مصاريف الأسر تقع على كاهل الذكور مما يرفع من نسبة التقاعد بينهم مقارنة بالإناث، يضاف إلى ذلك عمل هؤلاء الذكور قبل التقاعد في وظائف حكومية.

وحسب فئات الأعمار فإن الفئات الستة الأولى تخلو من أية نسبة للذكور المتقاعدين وهذا أمر طبيعي فهؤلاء الذكور في سن الشباب والعطاء ولم يصلوا بعد سن التقاعد، أما أعلى النسب للذكور المتقاعدين فوجدت في الفئات (٦٠-٦٤ سنة) و (٦٥-٦٩ سنة) -جدول (٤:١)-، وهؤلاء من كبار السن الذين أنهوا حياتهم العملية وأحيلوا إلى التقاعد.

ويظهر من الجدول (٤:١) انخفاض نسبة المكتفين في منطقة الدراسة وقد اقتصر على عنصر الذكور والسبب في وجود هذه النسبة للذكور المكتفين هو أما عدم موافقة أبناء هؤلاء على عملهم بسبب تقدمهم في السن أو أن هؤلاء قد أمنوا لأنفسهم مصدراً معيناً للدخل.

٤:٣ المهنة:

تعتبر المهنة جزء من النشاط الاقتصادي، وفي حقيقة الأمر فإن كل شخص عامل يعمل في مهنة تتناسب وقدرته العقلية والجسدية.

يتبين من الجدول (٤:٢) أن مهنة البناء استحوذت على أعلى نسبة من مجموع العاملين في منطقة الدراسة، وهذا راجع إلى حاجة هذه المهنة إلى المجهود العضلي فقط، إذ تقتصر الخبرة على أرباب العمل أما المجهود العضلي فيمارسه العمال الذين يعملون لدى أرباب العمل، أضف إلى ذلك قرب منطقة سلفيت من الخط الأخضر حيث يعمل معظم العاملين داخل هذا الخط بقطاع البناء.

يتضح من الجدول رقم (٤:٢) ارتفاع نسبة الذكور العاملين في البناء مع عدم وجود أية نسبة للإناث يعملن في هذه المهنة، وهذا راجع إلى عدم مقدرة الإناث مزاوله هذه المهنة يضاف إلى ذلك عدم موافقة أهالي وأزواج الإناث العاملات مزاوله مثل هذه المهنة.

كما يبين الجدول رقم (٤:٢) تقارب نسبة العاملين في مهنة البناء في القرى الكبيرة والمتوسطة مع انخفاض نسبتهم في القرى الصغيرة، وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة العاملين في مهن الصناعة والسياقة في القرى الصغيرة.

تأتي مهنة الخدمات في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع نسبة العاملين فيها - جدول (٤:٢)-، وهذا راجع إلى كثرة المؤسسات الخدماتية وخصوصاً الدوائر الحكومية حيث أن مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وفر العديد من الوظائف في أجهزتها.

ويلاحظ من الجدول (٤:٢) ارتفاع نسبة الإناث العاملات في مهنة الخدمات، إذ بلغت تلك النسبة (٤٥%) من مجموع الإناث العاملات، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الإناث العاملات في هذه المهنة إلى العادات والتقاليد التي تحد من عمل الإناث في بعض المهن وخصوصاً في البناء والسياقة بينما العاملات في هذه المهنة فأنهن يعملن في سلك التربية والتعليم، ويمكن أن نضيف عدم معارضة أهالي الإناث وأزواجهن عملهن وخصوصاً في المؤسسات التي يقل فيها الاختلاط مع الذكور.

وحسب حجم القرى فإنه يلاحظ من الجدول رقم (٤:٢) أن أعلى نسبة للذكور العاملين في الخدمات هي في القرى الكبيرة وأقل نسبة في القرى الصغيرة، وربما يعود السبب في انخفاض هذه النسبة في القرى الصغيرة إلى اشتغالها على أقل نسبة للحاصلين على مؤهلي المعهد والجامعة، إذ تتطلب مثل هذه المهنة في كثير من الأحيان إلى مستوى تعليمي يتناسب وتلك المهنة، أما عن نسبة الإناث العاملات في مهنة الخدمات فإنه يلاحظ أن أعلى نسبة موجودة في القرى الكبيرة، وأقل نسبة في القرى الصغيرة، وربما يعود السبب في انخفاض نسبة العاملات في الخدمات في القرى الصغيرة إلى اعتبارها أقل انفتاحاً من حيث موافقة أهالي الإناث على عملهن، يضاف لذلك انخفاض نسبة الإناث الحاصلات على مؤهلي المعهد والجامعة.

ويتبين من الجدول (٤:٢) أن مهنة السياقة تأتي في المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع نسبة العاملين فيها، إذ شكلت نسبة الذكور العاملين في هذه المهنة (١٥,٤%) من مجموع العاملين في منطقة الدراسة، ولا شك في أن اتساع رقعة التجمعات السكانية وحاجة أبناء المحافظة ممن لا يملكون سيارات خاصة للتنقل سواء للعمل أو لقضاء حاجتهم في المدن الفلسطينية رفع من نسبة العاملين في هذه المهنة.

يتضح من الجدول (٤:٢) أن مهنة الزراعة تأتي في المرتبة الرابعة من حيث ارتفاع نسبة العاملين فيها، حيث شكلت نسبة العاملين في هذه المهنة (١٠,٤%) من مجموع العاملين، وهذا عائد إلى توفر فرص للعمل في مهنة الزراعة داخل الخط الأخضر وخصوصاً في البيارات، يضاف إلى ذلك ممارسة بعض المتقدمين في السن هذه المهنة في أراضيهم.

ويلاحظ من الجدول رقم (٤:٢) أن نسبة الإناث العاملات في الزراعة بلغت (١٤,٧%) من مجموع الإناث العاملات حيث تحتل مهنة الزراعة المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع نسبة الإناث العاملات فيها بعد مهنتي الخدمات والصناعة، ويعود السبب في ممارسة الإناث لهذه المهنة إلى سهولة ممارسة هذه المهنة، وقد ساعد على ارتفاع نسبة الإناث العاملات في هذه المهنة انتشار البيوت البلاستيكية في بعض قرى منطقة سلفيت يضاف إلى ما تقدم عمل بعض الإناث المضطرات للعمل داخل الخط الأخضر في البيارات التابعة لليهود، ومن الجدير بالذكر أن هناك نسبة كبيرة من ربات البيوت يعملن في الزراعة ولكنهن يعتبرن أنفسهن غير عاملات، وهذا الوضع موجود في معظم المجتمعات التقليدية التي تعتبر أن عمل الإناث في الزراعة هو جزء من عملها البيتي لأنها تعمل لصالح الأسرة وبدون أجر.

وبوضح لنا الجدول (٤:٢) أن مهنة الصناعة تأتي في المرتبة الخامسة من حيث نسبة العاملين فيها، وشكلت تلك النسبة (٩,٦%) من مجموع العاملين وترتفع نسبة الذكور العاملين في هذه المهنة مقارنة بمثيلتها لدى الإناث، ولا شك في أن وجود منطقة بركان الصناعية على أراضي منطقة سلفيت أثرت في ارتفاع نسبة العاملين في هذه المهنة حيث كان يجب الكثير من العاملين في مهنة الصناعة بأنهم يعملون في بركان. استحوذت مهنة الصناعة على ثاني نسبة للإناث العاملات -جدول (٤:٢)-، وهذا عائد إلى ممارسة تلك الإناث لأعمال النسيج والخياطة داخل التجمعات السكانية الفلسطينية. شكلت نسبة العاملين في مهنة التجارة (٨,٥%) من مجموع العاملين في منطقة الدراسة - جدول (٤:٢)-، وهذا راجع إلى كثرة الدكاكين التي تدرج ضمن مهنة التجارة، يضاف إلى ذلك نشاط الحركة التجارية على خط عابر السامرة وخصوصاً في قريتي مسحة وبديا المحاذيتين لهذا الشارع، هذا وترتفع نسبة الذكور العاملين في التجارة

مقارنة بالإناث العاملات في نفس المهنة، ونفس الأسباب التي أثرت في انخفاض نسبة الإناث العاملات في المهن الأخرى هي ذاتها أثرت في انخفاض نسبة الإناث العاملات في تلك المهنة.

وحسب حجم القرى فقد استحوذت القرى الصغيرة على أعلى نسبة للعاملين في مهنة التجارة، وهذا راجع إلى وجود قرية مسحة ضمن هذه القرى والتي تقع على خط عابر السامرة، حيث تتميز منطقة مسحة بأنها سوق تجاري حيث يأتي إليها اليهود سوءاً من داخل الخط الأخضر أو من المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية وذلك لنشاط الحركة التجارية على جانبي الخط الرئيسي المار من قرية مسحة.

وفيما يتعلق بأقل نسبة للعاملين فقد وجدت في المهنة الإدارية، إذ انخفضت نسبة العاملين فيها إلى (٣%) -جدول (٤:٢)-، وهذا عائد إلى أن أصحاب هذه المهنة ذوي كفاءات علمية عالية وبالتالي فإن الحصول على مثل هذه الكفاءات يتطلب تكاليف مادية عالية لا يقدر عليها إلا القليل من السكان.

جدول (٤:٢)

التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب المهنة والجنس وحجم القرى

المهنة	زراعة			تجارة			خدمات			إداري			سائق			بناء			صناعة		
	م	ث	ذ	م	ث	ذ	م	ث	ذ	م	ث	ذ	م	ث	ذ	م	ث	ذ	م	ث	ذ
قرى كبيرة	١٠٠	٨	٩,٩	١,٨	١	١,٩	٢٨,٧	١٤	٢٤,١	٢,٧	٨	٢,٢	١٥,٢	٠	١٤	٢٢,٤	٠	٢٢,٢	١,٥	١٦	١
قرى متوسطة	١٢,٩	١٢,٢	٧,٢	٥,٢	٠	٧,٢	٢٢,٩	١٩,١	١٩,١	٢,١	١٩,٧	٤,٩	١١,٩	٠	١٠,٢	٢٥,٢	٠	٤,٩	٨	٢٢,٧	٨,٢
قرى صغيرة	٤,٤	٠	٤,٢	٢١,٩	٢٢,٢	٢١,٩	١١,٢	١١,٧	١١,٢	٠	٠	١١,٢	٢٢,١	٠	٢٢,١	٢٢,٧	٠	٢٢,٩	١٦	٢٠	١١,٢
مجموع	٩,٩	١٢,٢	١٠,١	٨,٩	١,٩	٨,٩	٢٢,٢	٢٤	٢١	٢,١	١١,٥	٢	١٥,٤	٠	١٢,٩	٢٥,٢	٠	٢٥,٢	٩,١	٢٢,١	٧,٤

المصدر: المسح الميداني ١٩٩٩م.

٤:٤ الدخل:

تعتبر دراسة الدخل من الأمور الهامة عند دراسة النواحي الاقتصادية للسكان، ويتأثر الدخل بطبيعة النشاط الاقتصادي ونوع المهن التي تمارس في المجتمع، إضافة

إلى تأثره بالأوضاع السياسية ، وما من شك في أن الدخل الجيد للأسرة يعني تمتعها بالرفاهية ويكون بمثابة دليل على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأسرة.

بلغ متوسط الدخل الشهري في منطقة سلفيت للشخص العامل (٣٧٠,٤) ديناراً أردنياً - جدول رقم (٤:٣) -، ويزيد متوسط الدخل هذا عن مثيله في قطاع غزة والبالغ (٢٥٦,٧) ديناراً^(١)، ويعود السبب في انخفاض متوسط الدخل في قطاع غزة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية فيه مقارنة بالضفة الغربية، إذ أن ما يسمى بالسياج الأمني في قطاع غزة يعيق دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل للعمل، إلا أن متوسط الدخل الشهري في منطقة سلفيت يقل عن مثله في مدينة نابلس والبالغ (٤٤٢,٥) ديناراً^(٢)، ويعود السبب في ارتفاع متوسط الدخل في نابلس مقارنة بمنطقة سلفيت إلى كون مدينة نابلس مركزاً تجارياً نشطاً يضم كبار التجار من ذوي الدخل العالية، يضاف إلى ذلك قلة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في منطقة سلفيت مما يقلل من متوسط الدخل فيها.

تعتبر المهنة من العوامل المؤثرة في متوسط الدخل الشهري في منطقة سلفيت - جدول (٤:٣)، وقد استحوذت مهنة الصناعة على أعلى متوسط للدخل، وهذا راجع إلى حاجة هذه المهنة إلى خبرة معينة ليس بمقدور كل شخص مزاولتها.

ويبين الجدول (٤:٣) أن مهنة البناء تأتي في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع متوسط الدخل الشهري، ويعود السبب في ارتفاع متوسط الدخل الشهري لهذه المهنة إلى اشتغالها على عدد من المقاولين ذوي الدخل العالية، يضاف إلى ذلك ممارسة الكثير من العاملين في هذه المهنة عملهم في إسرائيل إذ تتميز دخولهم بأنها مرتفعة.

تأتي مهنة السياقة في المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع متوسط الدخل الشهري، للعاملين في هذه المهنة، ولا شك في أن اتساع رقعة التجمعات السكانية ونشاط حركة النقل أثر في ارتفاع متوسط الدخل لهذه المهنة.

^(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٦، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، نيسان، أيار، ١٩٩٦، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة، رقم (٢)، ص ٢٩.

^(٢) ماهر أبو صالح، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٧٨.

أما التجارة فقد تميزت بمتوسط دخل قريب من المتوسط العام لمنطقة الدراسة - جدول (٤:٣) - ويعود السبب في انخفاض متوسط الدخل في هذه المهنة مقارنة بالمهن السابقة إلى اشتغال هذه المهنة على صغار التجار الذين يعملون بالبيع في الدكاكين.

جدول رقم (٤:٣)

متوسط الدخل الشهري في منطقة سلفيت حسب المهنة

المهنة	متوسط الدخل الشهري بالدينار
زراعة	٢٦٥
تجارة	٣٧٧,٩
خدمات	٣١٢,٢
إداري	٣١١
سائق	٣٨٩,٤
بناء	٤٢٣,٦
صناعة	٤٣٣,٨
المتوسط العام	٣٧٠,٤

المصدر: المسح الميداني ١٩٩٩ م.

أما مهنة الخدمات فإنها تميزت بمتوسط دخل منخفض عن المتوسط العام لمنطقة الدراسة، وهذا راجع إلى ضم هذه المهنة إلى الكثير من العاملين في أجهزة السلطة الوطنية، إذ تتميز رواتب هؤلاء بأنها منخفضة.

ويتضح من الجدول (٤:٣) أن أدنى متوسط للدخل كان لدى العاملين في مهنة الزراعة وهذا عائد إلى ضم هذه المهنة إلى صغار المزارعين الذين يعملون في أراضيهم وكذلك انخفاض أجور العاملين في الزراعة داخل الخط الأخضر مقارنة بأجور العاملين في المهن الأخرى.

وعند استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وصلت قيمة (ف) المحسوبة إلى (٨,٠١) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية (٣,٠٢) وهي دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0,05$)، وعند استخدام اختبار شففيه (Scheffe Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية تبين أن غالبية الفروق كانت بين البناء والمهن الأخرى لصالح البناء بمعنى أن أعلى متوسط للدخل كان لدى العاملين في البناء، وهذا راجع إلى عدم وجود فرص للعمل داخل الضفة الغربية لجميع العاملين مما يضطر هؤلاء العمال للعمل داخل الخط الأخضر في قطاع البناء الذي لا يعمل فيه إلا القليل من اليهود مما يرفع أجور العاملين ويمكن أن نضيف لذلك وجود نسبة من العاملين في قطاع البناء ممن يعملون لحسابهم مما يرفع أجورهم، يضاف إلى ما تقدم تدني مستوى الدخل في بعض المهن -انظر الجدول (٤:٣)-، وقد بينا الأسباب الكامنة وراء انخفاض متوسط الدخل لهذه المهن.

تم دراسة متوسط الدخل الشهري في منطقة سلفيت حسب حجم القرى في الجدول (٤:٤)، إذ تحتل القرى الصغيرة على أعلى متوسط للدخل الشهري، ويرجع السبب في ذلك إلى اشتغالها على أعلى نسبة للعاملين في قطاع الصناعة حيث تحتل مهنة الصناعة أعلى متوسط للدخل، كما تحتل هذه القرى أقل نسبة للعاملين في الزراعة والخدمات التي تتميز بمتوسط دخل قليل مقارنة بالمهن الأخرى.

تأتي القرى كبيرة الحجم في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع متوسط الدخل الشهري -جدول (٤:٤)-، وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة العاملين في مهنة البناء ذات متوسط الدخل المرتفع -انظر جدول رقم (٤:٣)، كما تشتمل هذه القرى على ثاني أقل نسبة للعاملين في مهنة الزراعة ذات الدخل المنخفض، ويمكن أن نضيف عامل كبير حجم هذه القرى حيث تتعدد فيها الأنشطة الاقتصادية مما رفع متوسط الدخل فيها.

جدول رقم (٤:٤)

متوسط الدخل الشهري في منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	متوسط الدخل الشهري بالدينار
قرى كبيرة الحجم	٣٥٩,٨
قرى متوسطة الحجم	٣٤٣,٢
قرى صغيرة الحجم	٤٠٦
المتوسط العام	٣٦٢,٦

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

وعند استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتحديد الفروق بين القرى حسب نمط السكن كانت قيمة (ف) المحسوبة (٣,١٠) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٣,٠٢) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) في متوسط الدخل تعزى لمتغير نمط السكن، وقد بينت نتائج اختبار شففيه (Schffe test) إن الفروق كانت بين القرى الصغيرة والقرى الكبيرة والمتوسطة لصالح القرى الصغيرة ويعود السبب في قبول الفرضية البديلة إلى اشتغال القرى الصغيرة على أعلى نسبة للعاملين في مهنة الصناعة ذات الدخل المرتفع كما بينا وكذلك تحتل هذه القرى الصغيرة على أقل نسبة للعاملين في مهنة الزراعة ذات الدخل المنخفض - أنظر جدول (٤:٢).

٤:٥ مكان العمل:

أن لكل شخص عامل مكاناً يمارس فيه عمله، ويعتبر مكان العمل من الجوانب الهامة عند دراسة التركيب الاقتصادي للسكان، كما يؤثر مكان العمل على مستويات الدخل، ويبحث كل شخص عامل عن أفضل مكان للعمل يحقق له أعلى دخل ممكن وفي نفس الوقت يتناسب ومهنته، وكذلك تفيد دراسة مكان العمل في التعرف على حركة العمال مما يستدعي توفير وسائل النقل اللازمة لنقل هؤلاء العمال.

يتبين من الجدول رقم (٤:٥) ارتفاع نسبة العاملين داخل الخط الأخضر وذلك بنسبة (٤٥,٨%) من مجموع العاملين في منطقة سلفيت وهذا راجع إلى ارتفاع متوسط الدخل للعاملين داخل الخط الأخضر، إذ تبين من نتائج المسح الميداني أن أعلى متوسط

للدخل هو لدى العاملين في إسرائيل، ويمكن أن نضيف لذلك سياسة الاحتلال التي عملت طوال سنوات الاحتلال على محاربة الاقتصاد الفلسطيني وإضعافه مما اضطر العمال الفلسطينيين للعمل داخل الخط الأخضر.

وحسب حجم القرى فإنه يلاحظ من الجدول (٤:٥) أن نسبة العاملين داخل الخط الأخضر في جميع القرى متقاربة، وهذا يؤكد اعتماد العامل الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلي بغض النظر عن منطقة سكنه.

كما يتبين من الجدول رقم (٤:٥) ارتفاع نسبة العاملين في نفس منطقة السكن، وهذا راجع إلى نشاط الحركة العمرانية في منطقة الدراسة.

ويتضح من الجدول (٤:٥) أن أقل نسبة للعاملين من سكان منطقة سلفيت هي للذين يعملون في المدن الفلسطينية وهذه النسبة هي للعاملين في المؤسسات الحكومية، وربما ساعد على انخفاض هذه النسبة قرب المنطقة من الخط الأخضر مما ساعد على توجه العمال للعمل داخل الخط الأخضر.

جدول رقم (٤:٥)

التوزيع النسبي للعاملين في منطقة سلفيت حسب مكان العمل ونمط السكن

مكان العمل	نمط السكن	نفس القرية %	قرية أخرى %	مدينة %	داخل الخط الأخضر %	المجموع
قرى كبيرة الحجم	٣٩,٤	٨	٢,٨	٤٩,٨	١٠٠	
قرى متوسطة الحجم	٤٧,٣	١٠,٢	١,٦	٤٠,٩	١٠٠	
قرى صغيرة الحجم	٤٧,٩	٤,٢	٣,١	٤٤,٨	١٠٠	
المجموع	٤٣,٧	٨,١	٢,٤	٤٥,٨	١٠٠	

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

تم دراسة متوسط الدخل الشهري حسب مكان العمل في الجدول رقم (٤:٦)، وتبين أن أعلى متوسط للدخل لدى العاملين داخل إسرائيل، وهذا راجع إلى اعتماد سوق العمل الإسرائيلي في الدرجة الأولى على العامل الفلسطيني، ويمكن أن نضيف لذلك توفر خدمات البنية التحتية داخل الخط الأخضر وخصوصاً المصانع، وقد بينا أن مهنة الصناعة تستحوذ على أعلى متوسط للدخل مما شجع العامل الفلسطيني للعمل داخل الخط الأخضر، يضاف إلى كل ما تقدم ارتفاع مستوى المعيشة داخل الخط الأخضر

مقارنة بالصفة الغربية مما دفع العامل الفلسطيني إلى التوجه للعمل داخل إسرائيل، ومرد ذلك سياسة الاحتلال الهادفة إلى إبعاد العامل الفلسطيني عن العمل في أرضه، كما يتضح من الجدول (٤:٦) كذلك ارتفاع متوسط الدخل للعاملين في مناطق سكنهم حيث أحصل متوسط الدخل لهؤلاء العاملين المرتبة الثانية حسب مكان العمل، وهذا عائد إلى أن هؤلاء يعملون لحسابهم في المهن المختلفة مما يزيد من دخولهم، يضاف إلى ذلك التخلص من أعباء وتكاليف المواصلات فالعامل في نفس منطقة السكن لا يدفع أجور المواصلات كما يكون بمقدور العامل في منطقة سكنه زيادة ساعات العمل كل ذلك رفع من متوسط الدخل للعاملين في مناطق سكنهم، أما أقل متوسط للدخل حسب مكان العمل فكان لأولئك العاملين في قرى غير مناطق سكنهم -جدول (٤:٦)-، وهذا راجع إلى عمل هؤلاء لحساب أرباب العمل في القرى التي يعملون فيها مما يقلل من متوسط الدخل لديهم.

جدول رقم (٤:٦)

متوسط الدخل الشهري للعاملين في منطقة سلفيت حسب مكان العمل

مكان العمل	متوسط الدخل الشهري بالدينار
نفس القرية	٣٢٧,١
قرية أخرى	٢٧٦
مدينة	٣٢٣,١
داخل الخط الأخضر	٣٧١,٤

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

ومن أجل تحديد الفروق في متوسط الدخل الشهري تبعاً لمتغير مكان العمل استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة (١٥,١٧) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٢,٦٢) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) في متوسط الدخل الشهري تبعاً لمتغير مكان العمل، ولتحديد الفروق استخدم اختبار شفيه (Scheffe Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حيث تبين أن جميع الفروق كانت بين العاملين داخل الخط الأخضر، والمناطق

الأخرى لصالح العاملين داخل الخط الأخضر، وقد بينا الأسباب الكامنة وراء ارتفاع متوسط الدخل لدى العاملين داخل الخط الأخضر والتي أهمها اعتماد كل من سوق العمل الإسرائيلي والعامل الفلسطيني على بعضهما البعض، ومن أمثلة عدم استغناء إسرائيل عن العامل الفلسطيني إنهاء العديد من العقود التي أبرمتها مع العمال الأجانب لعدم تمتعهم بكفاءة العامل الفلسطيني من جهة ولتحويل العمال الأجانب الأموال التي يحصلون عليها إلى أسرهم في الدول التي جاءوا منها أما انخفاض متوسط الدخل للعاملين داخل الضفة الغربية فيعود إلى تدني مستوى المعيشة في الضفة الغربية مقارنة بإسرائيل كما بينا.

الفصل الخامس

الحالة الزوجية

٥:١ توزيع السكان حسب الحالة الزوجية.

٥:١:١ العزاب.

٥:١:٢ المتزوجين.

٥:١:٣ المطلقون.

٥:١:٤ الأراامل.

٥:٢ العمر عند الزواج الأول والعوامل المؤثرة فيه.

٥:٢:١ منطقة السكن.

٥:٢:٢ العمر الحالي.

٥:٢:٣ المستوى التعليمي.

٥:٢:٤ المهنة.

الفصل الخامس

الحالة الزوجية

يقصد بالحالة الزوجية معرفة حالة الفرد الشخصية الذي يبلغ من العمر (١٥ سنة فأكثر)، وقد تكون حالة الفرد متزوج أو أعزب أو مطلق أو أرمل^(١)، وما من شك في أن نقص أو زيادة حالات الزواج له تأثير على معدلات الخصوبة السكانية.

٥:١: توزيع السكان حسب الحالة الزوجية:

يتبين من الجدول (٥:١) أن (٤٢,٢%) من مجموع سكان منطقة سلفيت هم دون سن الزواج، على اعتبار أن السن القانوني لزواج الذكور هو (١٨ سنة) والإناث (١٦ سنة).

وحسب حجم القرى فإنه يتبين من الجدول رقم (٥:٢) أن أعلى نسبة للذين هم دون سن الزواج موجودة في القرى المتوسطة، وهذا عائد إلى اشتغالها على أعلى نسبة لصغار السن حسبما أظهرته نتائج المسح الميداني.

٥:١:١: العزاب:

يتضح من الجدول (٥:١) أن نسبة العزاب من الذكور الذين تزيد أعمارهم عن (١٥ سنة) تفوق بحوالي الضعف تقريباً نسبة الإناث العازبات وقد بلغت نسبة العزاب ذروتها لكلا الجنسين في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) مع ارتفاع النسبة لدى الذكور، وهذا عائد إلى أن تكاليف الزواج تقع على كاهل الذكور، أما ارتفاع نسبة الإناث المتزوجات في هذه الفئة فيعود إلى رغبة الذكور المؤهلين للزواج من الزواج من إنثى صغيرات السن يضاف إلى ذلك انتشار نمط الزواج المبكر للإناث كما ذكرنا فالأنثى عندما تتقدم في السن فإنها تكون أقل عرضة لخطبة الذكر لها يضاف إلى ذلك عدم تردد أهالي الإناث زواج الأنثى في سن مبكرة إذا جاءها الزوج المناسب.

ويتبين من الجدول (٥:١) أن نسبة الذكور العزاب في فئة العمر (٢٠-٢٤) تفوق نسبة الإناث العازبات بحوالي الضعف تقريباً، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الإناث اللواتي أكملن تحصيلهن العلمي في هذه الفئة قد تزوجن، يضاف إلى ذلك عدم

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، آب، مرجع سابق، ص ٢٨.

رغبة أهالي الإناث تأخير زواج بناتهم أكثر من ذلك فهم يكونون أكثر قابلية للموافقة على زواج بناتهم من أي شخص يتقدم لخطبتهم، أما ارتفاع نسبة الذكور العزاب في هذه الفئة (٢٠-٢٤ سنة) فيعود أما لانشغال بعض الذكور في متابعة التحصيل العلمي في المعهد أو الجامعة أو أن بعضهم أنهى مرحلة المعهد أو الجامعة ويقوم بإعداد نفسه للزواج سيما أن تكاليف الزواج عالية وتحتاج إلى نفقات مالية كثيرة أو أن بعض الذكور في هذه الفئة يقومون بإعالة أو المساعدة في إعالة أسرهم مما يؤخر سن الزواج لديهم، وهذا يعني أنهم بحاجة إلى مزيد من الوقت للعمل لتوفير تكاليف الزواج إلا أن نسبة الذكور العزاب في هذه الفئة (٢٠-٢٤ سنة) أقل من نسبتهم في الفئة السابقة، وهذا يعني أن كثيراً من الذكور أهلوا أنفسهم للزواج وتزوجوا.

وبلاحظ من الجدول (٥:١) أن نسبة الذكور العزاب في الفئتين العمريتين (٢٥-٢٩ سنة) و (٣٠-٣٤ سنة) تفوق نسبة الإناث العازبات في هذه الفئات، والسبب في ذلك زواج الذكور من نساء أصغر منهم سناً.

كما يتبين من الجدول (٥:١) أن نسبة الذكور العزاب تبدأ بالانخفاض من فئة العمر (٣٥-٣٩ سنة) فما فوق وتختفي في الفئات العمرية الكبيرة تماماً، أما نسب الإناث العازبات في فئات الأعمار (٣٥-٣٩ سنة) فما فوق فإنها أكثر من مثيلتها بالنسبة للذكور، ويعود السبب في ذلك إلى عدم رغبة الذكور الزواج من إناث متقدمات في السن مما يرفع من نسبة العوانس في هذه الفئات، أما انخفاض نسبة الذكور العزاب في هذه الفئات فيعود إلى أن معظم الذكور قد وفروا تكاليف مادية لإتمام عملية الزواج فالشخص العامل يكون قد عمل عدد من السنوات وتزوج، وفي هذه الفئات قلما يوجد ذكور ما زالوا يتابعون تحصيلهم العلمي.

٥:١:٢: المتزوجين:

يتضح من الجدول رقم (٥:١) أن نسبة المتزوجين من الذكور تقترب من نسبة الإناث المتزوجات مع زيادة طفيفة لعنصر الذكور. وتقترب نسبة الذكور المتزوجين في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني (٣١,٧%) من مثيلتها لمنطقة سلفيت حسب التعداد

العام (١٩٩٧) والبالغة (٢٧,٣%)^(١). بلغت نسبة الذكور الذين تزوجوا بأكثر من زوجة واحدة (٦%).

كما يتضح من الجدول (٥:١) أن نسبة المتزوجات من الإناث في الفئات العمرية الأولى حتى فئة العمر (٣٠ - ٣٤ سنة) أعلى من نسبة الذكور المتزوجين في تلك الفئات، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها انتشار نمط الزواج المبكر للإناث، وهذا يعني زواج الإناث في سن مبكرة، مقارنة بالذكور وسبب ذلك أن الزواج في مجتمعنا هو من مسؤولية الذكر الذي يتحمل أعباء وتكاليف الزواج وهذا ما يؤكد انخفاض نسبة الذكور المتزوجين في الفئات الأولى للزواج مقارنة بالإناث، فالرجل في الفئات الأولى بحاجة إلى عدد من السنوات للعمل كي يوفر التكاليف المادية اللازمة لتمام عملية الزواج. ويمكن أن نضيف لما سبق مواصلة بعض الذكور تحصيلهم العلمي مما يؤخر سن الزواج عندهم، وعلى النقيض من ذلك فإن ارتفاع نسبة الإناث المتزوجات في الفئات الثلاثة الأولى للزواج يعود إلى العادات والتقاليد التي تحبذ زواج الإناث المبكر عدا عن ذلك إمكانية زواج الإناث وهن يتعلمن لأن تكاليف الزواج ليست من مسؤوليتهن، كما يلاحظ من الجدول (٥:١) أن نسبة المتزوجين الذكور في الفئات العمرية التالية التي تبدأ من (٣٥-٣٩ سنة) تزيد عن نسبة الإناث المتزوجات في هذه الفئات، ويمكن السبب في ذلك إلى أن معظم الذكور يكونوا قد تزوجوا بعد أن وفروا تكاليف الزواج، أما انخفاض نسبة الإناث المتزوجات فيعود إلى العادات والتقاليد، فالأنثى مهما تقدمت في السن فإنها لا تقوم بخطبة الذكر، أضف إلى ذلك عدم رغبة الذكور الزواج من إناث متقدمات في السن إذ تعتبر الأنثى في هذه الأعمار عانساً.

كما يتضح من الجدول رقم (٥:٢) أن نسبة المتزوجين متقاربة حسب حجم القرى، وهذا عائد إلى تشابه الظروف الاقتصادية والعادات والتقاليد السائدة في جميع قرى منطقة سلفيت.

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، ص ٥١.

جدول رقم (٥:١)

التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب

الحالة الزوجية والجنس والفئات العمرية

الحالة الزوجية الفئات العمرية		دون سن الزواج		متزوج		أعزب		مطلق		أرمل	
		ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ
١٤-٠		١٠٠	١٠٠								
١٩-١٥				١١,٩	٩٨,١	٨٨,١					
٢٤-٢٠				٥١,٨	٩٤,٥	٤٨,٢					
٢٩-٢٥				٧١,٧	٤٦,٤	٢٣,٢	١			٥,١	
٣٤-٣٠				٨٣,٩	٥٢,١	١٦,١					
٣٩-٣٥				٩٨,٦	٨٦,٣	١,٤	٣,٩			٩,٨	
٤٤-٤٠				١٠٠	٣٩,٧	٠,٨		٥٩,٥			
٤٩-٤٥				٩٧,٤	٩٢,٧	٢,٦	٢,٤			٤,٩	
٥٤-٥٠				٩٧,١	٨٩,٣	٢,٩	٣,٦			٧,١	
٥٩-٥٥				١٠٠	٨٠					٢٠	
٦٤-٦٠				٩١,٣	٦٩,٦					٨,٧	٣٠,٤
٦٩-٦٥				٩٤,٧	٦٩,٢		٧,٧			٥,٣	٣٢,١
٧٠ فأكثر				٨٥,٢	٣٤,٦					١٤,٨	٦٥,٤
المجموع				٣١,٧	٣٠,١	٢٨,٤	١٥,٩	٠,١	٥,٤	٠,٥	٣,٤

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

ومن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع نسبة الذكور المتزوجين في هذه الفئات أيضاً (٣٩-٣٥ سنة فأكثر) عدم تخرج الذكر من الزواج مرة أخرى إذا طلق زوجته أو ترمّل، فالرجل وفي حال وفاة زوجته فإنه لا يرى سبباً في عدم زواجه مرة أخرى، بعكس الأنثى التي تتخرج من الزواج مرة أخرى، أما لانشغالها بتربية أبناءها، أو خوفاً من انتقادات المجتمع لها.

٥:١:٣: المطلقون:

وبوضح لنا الجدول (٥:١) أن نسبة الطلاق قليلة في منطقة سلفيت مقارنة بالعزاب والمتزوجين إذ بلغت (٠,٠١) للذكور و(٥,٤%)، وترتفع نسبة الإناث المطلقات مقارنة بالذكور المطلقين، ويعود السبب في ذلك إلى العادات والتقاليد فالطلاق من مسؤولية الرجل أي أن الرجل هو الذي يطلق زوجته ولا يتخرج من الزواج مرة أخرى إذا طلق زوجته، أما ارتفاع نسبة المطلقات الإناث فيعود لعدم رغبة

الذكور الزواج من إناث مطلقات، أضيف إلى ذلك تخرج المطلقة من الزواج مرة أخرى.

تتفق نسبة الذكور المطلقين في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني مع مثيلاتها حسب التعداد العام (١٩٩٧) إذ بلغت (٠,١%) ، أما نسبة الإناث المطلقات في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني تقل عن مثيلتها حسب التعداد العام والبالغة (٠,٥)^(١)، كما يتضح من الجدول رقم (٥:٢) انخفاض نسبة المطلقين في القرى المتوسطة وهذا عائد إلى احتوائها على أعلى نسبة للحاصلين على مؤهلي المعهد والجامعة وربما يعني ذلك زيادة الوعي وبالتالي انخفاض نسبة الطلاق في هذه القرى.

٥:١:٤: الأرامل:

يتضح من الجدول (٥:١) أن نسبة الأرامل بين الإناث في منطقة سلفيت أكثر من مثيلتها بين الذكور، وتقترب نسبة الأرامل الذكور والإناث في منطقة سلفيت حسب بيانات المسح الميداني مع مثيلتها حسب بيانات التعداد العام (١٩٩٧) إذ بلغت حسب التعداد العام (٠,٣) للذكور و (٣,٧) للإناث^(٢).

ويلاحظ من الجدول (٥:١) أن نسبة الأرامل بين الإناث تزداد في الفئات العمرية الكبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى زواج الإناث من ذكور أكبر منهن سناً مما قد يزيد من وفيات الذكور، يضاف إلى ذلك أيضاً أن الأنثى عندما تترمل فإنها لا تفكر في الزواج مرة أخرى في أغلب الأحيان، أما خوفاً من انتقادات المجتمع أو لانشغالها في تربية أبنائها، أو يتعذر عليها الزواج مرة أخرى بسبب عدم رغبة الذكور الزواج من إناث أرامل أو وفاءاً لزوجها المتوفي^(٣).

أما الذكور المترملون يلجأون إلى الزواج مرة أخرى لأن الذكر فإنه ومهما تقدم في السن يستطيع التقدم لخطبة الأنثى والزواج مرة أخرى.

^(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، منطقة سلفيت، ص ٥١.

^(٢) المرجع السابق، ص ٥١.

^(٣) تيسر سودي، د. ت، سكان محافظة الخليل - دراسة ديمغرافية، مركز الأبحاث، رابطة الجامعيين، الخليل، ص ١٥٩.

جدول رقم (٥:٢)

التوزيع النسبي للسكان في منطقة سلفيت حسب الحالة الزوجية ونمط السكن

نمط السكن	الحالة الزوجية	دون سن الزواج	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل
قرى كبيرة الحجم	٤٠,٤	٢٢,٧	٣٢	٣,١	١,٨	
قرى متوسطة الحجم	٤٤,٩	٢١,١	٣١,٢	٠,١	١,٧	
قرى صغيرة الحجم	٤١,٩	٢٣,٨	٢٨,٢	٣,٧	٢,٤	
المجموع	٤٢,٢	٢٢,٣	٣١	٢,٦	١,٩	

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

٥:٢: العمر عند الزواج الأول والعوامل المؤثرة فيه:

تعتبر دراسة العمر عند الزواج الأول من الأمور الهامة عند دراسة النواحي الاجتماعية للسكان، فكلما انخفض متوسط العمر عند الزواج الأول فإن ذلك مؤشراً على ارتفاع معدلات الخصوبة السكانية، وهذا أمر شائع في المجتمعات الشرقية. يتبين من الجدول رقم (٥:٣) أن متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني والبالغ (٢٣,٨ سنة) قريب من مثيله لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) والبالغ (٢٣ سنة).

كما يتضح من الجدول (٥:٣) أن متوسط العمر عند الزواج الأول في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) مطابق تماماً لمثيله في القرى الفلسطينية، ويزيد قليلاً عن مثيله في المخيمات الفلسطينية، فمجتمع منطقة سلفيت مجتمع قروي وهو جزء من القرى الفلسطينية وقد تشابه في متوسط العمر عند الزواج مع القرى الفلسطينية، وهذا يعني تشابه الأوضاع الاقتصادية بين منطقة سلفيت والقرى الفلسطينية، فكلما توفرت فرص للعمل فإن ذلك يعني توفير مبالغ معينة من المال مما يساعد على الإقدام على الزواج.

أما انخفاض متوسط العمر عند الزواج الأول في المخيمات فيعود إلى تفاوت في المستويات التعليمية بين القرى والمخيمات أي أن القرى تهتم بتعليم الذكور أكثر من المخيمات.

جدول رقم (٥:٣)

متوسط العمر عند الزواج الأول في منطقة سلفيت
حسب الجنس مقارنة ببعض المناطق الأخرى

المنطقة		متوسط العمر عند الزواج الأول	
		ذكور	إناث
منطقة سلفيت (١)		٢٣,٨	٢١,٦
منطقة سلفيت (٢)		٢٣	١٩
القرى الفلسطينية (٣)		٢٢	١٨
المخيمات الفلسطينية (٣)		٢١	١٧

المصدر:

١. المسح الميداني ١٩٩٩ م.
٢. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٤١.
٣. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص ١١١.

ويلاحظ من الجدول رقم (٥:٣) أن متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث في منطقة سلفيت والبالغ (٢٣,٨ سنة) يزيد قليلاً عن مثيله لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام والبالغ (٢٣ سنة)، كما يلاحظ من الجدول (٥:٣) أن متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) يزيد قليلاً عن مثيله في المخيمات الفلسطينية، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن منطقة سلفيت أكثر اهتماماً بالتعليم مقارنة بالمخيمات الفلسطينية، فبينما بلغت نسبة الأمية في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني (١٣,٣%) فإنها وصلت إلى (١٦,٢%) في المخيمات الفلسطينية^(١)، يضاف إلى ذلك تفاوت العادات والتقاليد بين منطقة سلفيت والمخيمات الفلسطينية، فالمخيمات أكثر انفتاحاً من القرى بحكم قربها من المدن وبالتالي تكون إمكانية موافقة أهالي الإناث

^(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، ص ٧٨.

على زواج بناتهم في مناطق خارج المخيمات أكثر من موافقة أهالي الإناث في منطقة سلفيت على زواج بناتهم في قرى غير القرى التي يقيمون فيها.

يتبين من الجدول (٥:٣) أن متوسط العمر عند الزواج للذكور أعلى من نظيره عند الإناث في منطقة سلفيت، ونفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة الإناث المتزوجات في الفئات الأولى هي ذاتها أثرت في ارتفاع متوسط العمر عند الزواج للذكور، ويمكن أن نضيف إلى ذلك ارتفاع نسبة الذكور الحاصلين على مؤهل المعهد والجامعة مقارنة بالإناث الحاصلات على نفس المؤهل.

وفي هذا الصدد فقد تم إجراء اختبار (T-test) للفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0,05)$ في متوسط العمر عند الزواج الأول تبعاً لمتغير الجنس في الجدول رقم (٥:٤)، إذ تبين أن قيمة (ت) المسحوبة (٥,٢٠) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية والبالغة (١,٩٦)، وهذا يعني أن متغير الجنس يؤثر في متغير العمر عند الزواج الأول، ويعود السبب في قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية إلى الزواج المبكر للإناث كما بينا، يضاف إلى ذلك أن الزواج هو من مسؤولية الذكور وليس من مسؤولية الإناث كما أشرنا إليه سابقاً.

جدول رقم (٥:٤)

نتائج اختبار (T-test) لدلالة الفروق في متوسط العمر عند الزواج تبعاً لمتغير الجنس

مستوى الدلالة	ت المجدولة	ت المحسوبة	إناث		ذكور	
			الانحراف المعياري	المتوسط عند الزواج	الانحراف المعياري	متوسط العمر عند الزواج
٠,٠٠١	٠,١٩٦	٥,٢٠	٧,٠٧	٢١,٨	٤,٩٥	٢٣,٨

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

يتبين من الجدول (٥:٤) أن هناك فروق في متوسط العمر عند الزواج لصالح الذكور، إذ يرتفع المتوسط عندهم مقارنة بالإناث للأسباب التي بينها وبما أن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من (ت) المجدولة فإن ذلك يعني وجود فروق في متوسط العمر عند الزواج تبعاً لمتغير الجنس.

العوامل المؤثرة في العمر عند الزواج الأول:

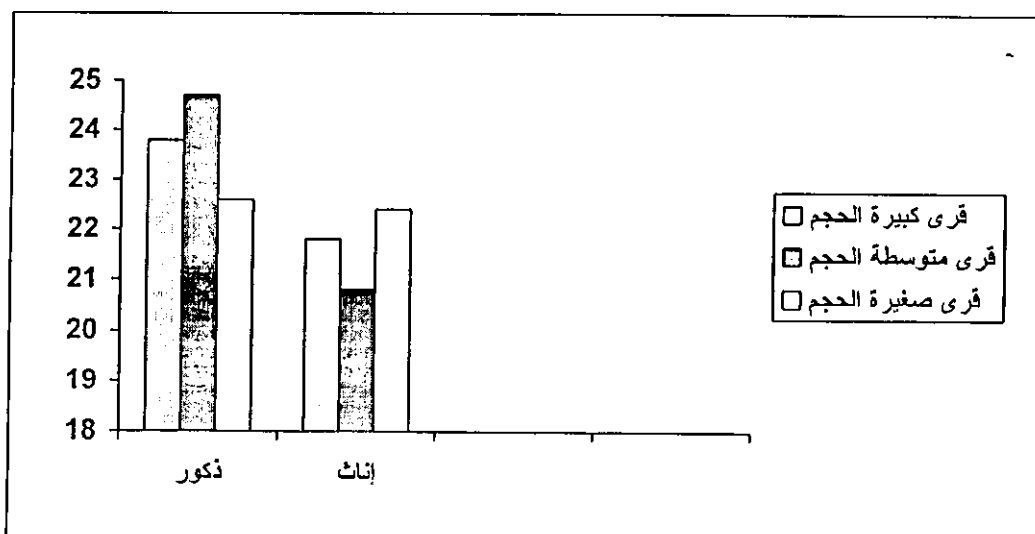
هناك العديد من العوامل التي تؤثر في العمر عند الزواج الأول سواء للذكر أو للإناث، ومن هذه العوامل:

٥:٢:١: منطقة السكن:

حسب نمط السكن فإنه يتبين من الشكل رقم (٥:١) أن أعلى متوسط للعمر عند الزواج بالنسبة للذكور وجد في القرى المتوسطة، وأقل متوسط للعمر عند الزواج للإناث في القرى المتوسطة الحجم أيضاً، ويعود السبب في ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور في هذه القرى إلى احتوائها على أكبر نسبة للذكور الذين أنهوا مرحلتهم في المعهد والجامعة، كما أظهرت نتائج المسح الميداني وهذا يفسر اهتمام أرباب الأسر في القرى المتوسطة بتعليم أبنائهم، مما يؤخر سن الزواج عندهم إذ تتطلب هاتين المرحلتين (المعهد والجامعة) نفقات مالية باهظة وبالتالي لن يكون في مقدور آبائهم تعليمهم وتزويجهم في نفس الوقت، وفيما يتعلق بوجود أقل متوسط عند الزواج للإناث في القرى المتوسطة فيعود إلى وجود أعلى متوسط لدخل أرباب الأسر في هذه القرى مما يساعد في الإقبال على الزواج.

ويلاحظ من الشكل رقم (٥:١) أن القرى الكبيرة تأتي في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع متوسط العمر عند الزواج للذكور وكذلك من حيث انخفاض متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث، وقد أثر في ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور فيها إلى استحوادها على أعلى نسبة للذكور في المرحلة الثانوية، كما أظهرته نتائج المسح الميداني وهذا يعني اهتمام هؤلاء الذكور بالدراسة مما يؤخر سن الزواج عندهم، ويمكن أن نضيف أيضاً أن القرى الكبيرة تحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة الذكور الحاصلين على مؤهل الجامعة مما استغرق منهم وقتاً طويلاً في الدراسة ومن ثم العمل لتوفير تكاليف الزواج.

وأخيراً تأتي القرى الصغيرة إذ تحتل أصغر متوسط للعمر عند الزواج الأول للذكور وأعلى متوسط لزواج الإناث - شكل رقم (٥:١)، وقد ساعد على ذلك احتوائها على أقل النسب للمراحل التعليمية (الثانوية، المعهد، الجامعة) حسب حجم القرى، وهذا يعني تسرب أعداد كبيرة من المدارس للعمل، وخصوصاً في سوق العمل الإسرائيلي مما مكنهم من توفير الأموال اللازمة لإتمام عملية الزواج.



المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

شكل رقم (٥:١)

متوسط العمر عند الزواج الأول في منطقة سلفيت تبعاً للجنس ونمط السكن

٥:٢:٢: العمر الحالي:

يتأثر متوسط العمر عند الزواج الأول بمجموعة من العوامل وقد تم دراسة متوسطات الأعمار عند الزواج الأول للذكور والإناث حسب أعمارهم الحالية - جدول (٥:٥)، إذ تبين أن أقل متوسط للعمر عند الزواج للذكور كان في الفئة من (١٥-١٩ سنة)، ويعود السبب في انخفاض هذا المتوسط إلى زواج هؤلاء في سن مبكرة، وأغلب هؤلاء الذكور هم ممن ترك الدراسة وتوجه إلى سوق العمل حيث سنحت لهم الفرصة بالزواج بعد أن أعدوا أنفسهم لذلك، ويمكن أن يكون للأهل دور في مساعدة هؤلاء مادياً مما قدم سن الزواج عندهم.

كما يلاحظ من الجدول رقم (٥:٥) أن متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور في الفئتين العمريتين (٢٠-٢٤ سنة) و (٢٥-٢٩ سنة) أعلى منه عند المتزوجين في فئة العمر (١٥-١٩ سنة) وهو يتراوح حول المتوسط العام للذكور في المنطقة، إلا أن متوسط العمر عند الزواج الأول ارتفع للذكور المتزوجين في الفئة (٣٠-٣٤ سنة) وهو أعلى المتوسطات في جميع الفئات، ويعود السبب في ارتفاع متوسط العمر عند الزواج لهؤلاء الذكور إلى كون هذه الفئة أصغر الفئات التي يحتمل زواج أغلب الذكور فيها أن لم يكن جميعهم مما يشير أن هناك اتجاهاً للتأخير في الزواج بسبب زيادة الوعي والتوجه

نحو التعليم، كل ذلك تسبب في ارتفاع متوسط العمر عند الزواج للذكور في منطقة سلفيت الذين تزوجوا في هذه الفئة.

جدول رقم (٥:٥)

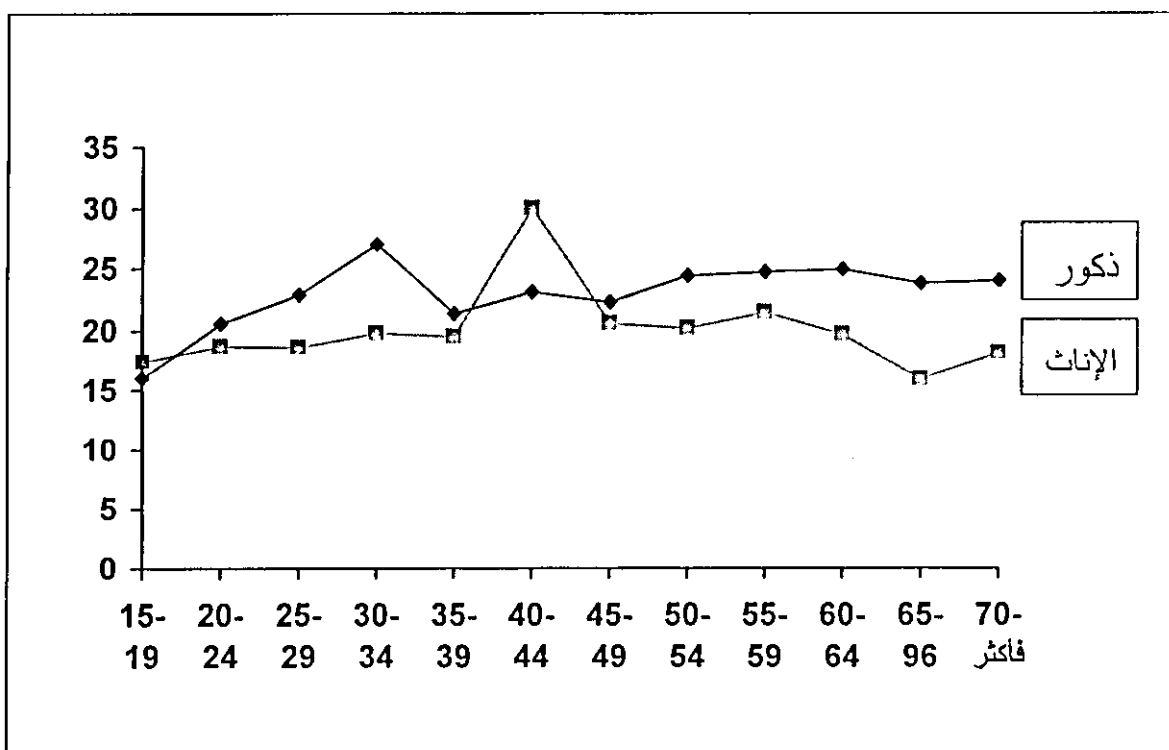
متوسط العمر عند الزواج الأول للسكان في منطقة سلفيت حسب فئات الأعمار المختلفة

متوسط العمر عند الزواج الأول		ذكور		إناث		المجموع	
		المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
الفئات العمرية							
١٩-١٥		١٦	٠	١٧,٤	٢,٤	١٧,٤	٢,٣
٢٤-٢٠		٢٠,٦	٢,٣	١٨,٧	٢,٤	١٩	٢,٤
٢٩-٢٥		٢٢,٩	٣,٢	١٨,٦	٣,٧	٢٠,٤	٤,١
٣٤-٣٠		٢٧	٤,١	١٩,٨	٣,١	٢٥,١	٤,٩
٣٩-٣٥		٢١,٤	٤,٤	١٩,٥	٣	٢٠,٩	٤,١
٤٤-٤٠		٢٣,١	٤,٥	٣٠	٩,٢	٢٨	٨,٧
٤٩-٤٥		٢٢,٣	٤,١	٢٠,٦	٣,٦	٢١,٥	٣,٩
٥٤-٥٠		٢٤,٤	٦	٢٠,٢	٥,٥	٢٢,٦	٦,١
٥٩-٥٥		٢٤,٧	٤,٥	٢١,٥	٥,٨	٢٣	٥,٥
٦٤-٦٠		٢٤,٩	٥,٩	١٩,٧	٤,١	٢٢,٣	٥,٧
٦٩-٦٥		٢٣,٨	٥,٩	١٥,٩	١,٥	٢٠,٩	٦,١
٧٠ فأكثر		٢٤	٥,١	١٨,١	٤,٣	٢١,١	٥,٥
المتوسط العام		٢٣,٨	٥	٢١,٨	٧,٢	٢٢,٩	٦,٢

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

كما يلاحظ من الجدول (٥:٥) أن متوسط العمر عند الزواج الأول لدى أصحاب الفئات التي تبدأ من (٥٠-٥٤ سنة) فأعلى مرتفع، ويعود السبب في ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور في الفئات التي تبدأ من (٥٠-٥٤ سنة) فأعلى إلى زواج أغلب هؤلاء في الفترات الصعبة التي عاشتها فلسطين من الانتداب البريطاني وسيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة عام (١٩٤٨)، وكذلك حرب عام (١٩٦٧م) التي تمخض عنها استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية، كل هذه الأحداث السياسية أثرت سلباً على الأوضاع الاقتصادية مما رفع متوسط العمر عند الزواج الأول لهؤلاء الذكور.

وفيما يتعلق بمتوسطات الأعمار عند الزواج الأول للإناث اللواتي تزوجن في الفئات المختلفة يلاحظ من الجدول (٥:٥) أن أقل المتوسطات عند الزواج للإناث وجدت للواتي تزوجن في الفئات الثلاث الأولى للزواج، ويعود السبب في ذلك إلى الزواج المبكر للإناث السائد في مجتمعنا، فأهل الأنثى لا يمانعون على زواج ابنتهم في سن مبكرة إذا جاءها الزوج المناسب، يضاف إلى ذلك رغبة الذكور الزواج من إناث أصغر منهم سناً كما بينا وكذلك كون تكاليف الزواج لا تقع على كاهل الإناث.



المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

شكل رقم (٥:٢)

يبين متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث حسب العمر الحالي

ويوضح الجدول رقم (٥:٥) أن أعلى متوسط للعمر عند الزواج الأول للإناث كانت عند ذوات الفئة (٤٠-٤٤ سنة)، ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد في أعقاب حرب عام (١٩٦٧).

وعلى العموم فإن متوسطات الأعمار عند الزواج للإناث في الفئات التي تبدأ من (٤٥-٤٩ سنة) وحتى الفئة (٧٠ سنة فأكثر) تدور حول المتوسط العام للإناث، إلا أنه

لوحظ من خلال الجدول (٥:٥) انخفاض متوسط العمر عند الزواج للإناث في الفئة (٦٥-٦٩)، وهذا يؤكد انتشار نمط الزواج المبكر وخصوصاً للإناث قديماً بدرجة تفوق ما هو عليه الحال اليوم، وربما يعني ذلك أن الإناث والذكور أيضاً كانوا يتزوجون وأعمارهم أقل من (٥٠ سنة) أي دون السن القانوني للزواج.

٥:٢:٣: المستوى التعليمي:

تعتبر عدد السنوات التعليمية من العوامل المؤثرة في متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث على حد سواء -جدول (٥:٦)، وقد تم التحقق من ذلك من خلال إجراء اختبار معامل بيرسون، إذ بلغت قيمة معامل بيرسون (٠,٣٥+)، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين بمعنى أنه كلما زادت عدد السنوات التعليمية للشخص كلما ارتفع سن الزواج عنده والعكس صحيح، وهذا يعني أيضاً أن الأشخاص من ذوي المستويات التعليمية المتدنية يتزوجون في سن مبكرة مقارنة بالأشخاص الذين يتابعون تحصيلهم العلمي، إذ يلاحظ من الجدول (٥:٦) انخفاض متوسط العمر عند الزواج للذكور والإناث ذوي المستويات التعليمية المنخفضة مقابل زيادة في سن الزواج لدى أولئك الذين يواصلون التعليم، حيث أن نفقات الدراسة عالية بالإضافة إلى الانشغال في التعليم كل ذلك يساعد على زيادة متوسط العمر عند الزواج لكلا الجنسين.

الجدول (٥:٦)

متوسط العمر عند الزواج الأول في منطقة سلفيت حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى التعليمي	ذكور		إناث	
	متوسط العمر عند الزواج	الانحراف المعياري	متوسط العمر عند الزواج	الانحراف المعياري
امي	٢٤	٥,٦	١٩,٧	٥,٤
ابتدائي	٢٢,١	٤,٥	١٩,٢	٣,٧
إعدادي	٢٠	٣,٨	١٧,٨	٢,٣
ثانوي	٢٦,٣	٤,١	٢٦,١	٨,٧
معهد	٢٥,١	٣,٢	٢٣,٥	٣,٧
جامعي فأكثر	٢٧	٤	٢١,٨	٢,٣

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

ويتضح من الجدول رقم (٥:٦) أن متوسط العمر عند الزواج للذكور في جميع المستويات التعليمية أعلى منه مقارنة بنظيره لدى الإناث وقد بينا الأسباب الكامنة وراء ارتفاع متوسط العمر عند الزواج للذكور مقارنة بالإناث.

كما يتضح من الجدول (٥:٦) أيضاً أن متوسط العمر عند الزواج للإناث اللواتي انهين مرحلتي المعهد والجامعة أقل منه للذكور الذين أنهوا هاتين المرحلتين، ويعود السبب في ذلك إلى إمكانية زواج الإناث في أية مرحلة من مراحل التعليم لأن تكاليف الزواج ليست من مسؤوليتهن، أما الذكور فهم بحاجة إلى العمل بعد إنهاء الدراسة كي يتسنى لهم الزواج وخصوصاً إذا لم يحظوا بدعم أسرهم لهم.

٥:٢:٤: المهنة:

ومن العوامل المؤثرة في متوسط العمر عند الزواج الأول لكلا الجنسين عامل المهنة، إذ يتضح من الجدول رقم (٥:٧) ارتفاع متوسط العمر عند الزواج للذكور والإناث الموظفين الذين يحملون مؤهلات المعهد والجامعة التي تحتاج إلى نفقات مالية عالية للحصول عليها مما يستغرق منهم وقتاً طويلاً لإعداد أنفسهم للزواج.

كما يلاحظ من الجدول (٥:٧) أيضاً ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور العاملين في المهن الإدارية، ويعود السبب في ارتفاع متوسط العمر عند الزواج لأصحاب هذه المهن لارتفاع تكاليف الحصول على شهادات لممارسة مثل هذه المهن حيث أن الحصول على مثل هذه الشهادات يتطلب وقتاً طويلاً إضافة إلى مصاريف مادية باهظة، مما يؤخر سن الزواج لديهم.

جدول رقم (٥:٧)

متوسط العمر عند الزواج الأول في منطقة سلفيت حسب المهنة والجنس

المهنة	ذكور		إناث	
	متوسط العمر عند الزواج	الانحراف المعياري	متوسط العمر عند الزواج	الانحراف المعياري
مزارع	٢٣	٣,٨	٠	٠
تاجر	٢١,٩	٣,٨	٢١,٧	٤,١
موظف	٢٥,٤	٤,٥	٢٣,٧	٢,٤
إداري	٣١	١,٤	٢٢	٩,٨
سائق	٢٩,٢	٢,٤	٠	٠
عامل بناء	٢٣,٦	٤,١	٠	٠
عامل صناعة	٢٣,١	٣	١٨,٢	١,٦

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

كما يتضح من الجدول رقم (٥:٧) إن مهن الزراعة والبناء والصناعة ينخفض متوسط العمر عند الزواج للعاملين فيها، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه المهن لا تتطلب نفقات مالية لإمكانية مزاولتها، أضف إلى ذلك أن العاملين في هذه المهن هم في أغلب الأحيان من ذوي المستويات التعليمية المتدنية، ولا يتطلب مزاوله هذه المهن شهادات علمية معينة فهي تحتاج إلى مجرد الخبرة فقط.

الفصل السادس

التركيب البنائي للأسرة

٦:١ حجم الأسرة.

٦:٢ نمط الأسرة.

٦:٣ تركيب الأسرة.

الفصل السادس

التركيب البنائي للأسرة

تعتبر الأسرة وحدة الدراسة عند دراسة الخصائص السكانية، وهي بمثابة المكان الذي يتربى فيه الفرد وبأخذ منه سلوكه الاجتماعي فالفرد الصالح يعتبر مرآة حقيقة تعكس الظروف السليمة للأسرة التي نشأ فيها، وتتأثر الأسرة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث حولها، وتساهم في الجزء الأكبر من النشاط الإنتاجي^(١)، وفي هذه الدراسة تم اعتماد تعريف التعداد العام للأسرة (١٩٩٧) والذي عرفها بأنها مجموعة الأفراد الذين يعيشون تحت سقف واحد ويأكلون على مائدة واحدة^(٢).

٦:١ حجم الأسرة:

لدراسة حجم الأسرة أهمية كبيرة في معرفة نسبة الإعالة، فهي تعد عنصراً هاماً في تقدير العبء الذي يتحمله رب الأسرة، كما أنها تعتبر انعكاساً لمستويات الخصوبة السكانية في المجتمع، ويسهم حجم الأسرة كذلك في معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لرب الأسرة.

يتبين من الجدول رقم (٦:١) أن متوسط عدد أفراد الأسرة في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني والبالغ (٥,٩) قريب جداً من مثيله لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) والبالغ (٦) أفراد، إلا أن متوسط عدد أفراد الأسرة في منطقة سلفيت يقل عن مثيله في قرى ومخيمات الضفة الغربية ويعزى السبب في ارتفاع هذا المتوسط في القرى الفلسطينية إلى رغبة مجتمع القرى بالإكثار من النسل على اعتبار الأبناء عزوة لعائلاتهم من جهة، ولمساعدة أرباب الأسر في الأعمال الزراعية من جهة أخرى، بينما منطقة سلفيت وبالرغم من كونها مجتمعاً قروياً فقد انخفض معدل المواليد الخام فيها عن الضفة الغربية كما بينا عند دراسة التركيب العمري للسكان، ويعني انخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة في منطقة سلفيت عن مثيله في قرى الضفة الغربية، أن العبء الذي يتحمله رب الأسرة في منطقة سلفيت تجاه الأسرة أقل من مثيله في قرى الضفة

^(١) المكتب الإحصائي، ١٩٨٠، برنامج تعزيز القدرات الوطنية في ميدان مسح الأسرة، الأمم المتحدة، نيويورك، ص ٢.

^(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ٢٠.

الغربية، وربما يعني ذلك أن السكان في منطقة سلفيت يعيشون في ظروف سكنية أفضل مما هو في القرى الفلسطينية.

جدول رقم (٦:١)

متوسط حجم الأسرة في منطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى

منطقة السكن	متوسط عدد أفراد الأسرة (فرد)
منطقة سلفيت (١)	٥,٩
منطقة سلفيت (٢)	٦
قرى الضفة الغربية (٣)	٦,٨
مخيمات الضفة (٣)	٦,٩
مدن الضفة الغربية (٣)	٦

المصدر:

(١) المسح الميداني، ١٩٩٩م.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٩٠.

ومن العوامل المؤثرة في ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة في قرى الضفة الغربية انخفاض متوسط العمر عند الزواج الأول والبالغ (٢٣ سنة) للذكور، و(١٨ سنة) للإناث^(١) مقارنة بمنطقة سلفيت والبالغ متوسط العمر للزواج فيها (٢٣,٨ سنة) للذكور و(٢١,٦ سنة) للإناث، ويعني الزواج المبكر في قرى الضفة الغربية ارتفاع في معدلات الخصوبة السكانية وبالتالي ارتفاع في حجم الأسرة.

كما يتضح من الجدول (٦:١) أن متوسط عدد أفراد الأسرة في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) يتفق مع مثيله لمدن الضفة الغربية.

يتبين من خلال دراسة متوسط عدد أفراد الأسرة حسب حجم القرى أن متوسط عدد أفراد الأسرة في القرى الكبيرة والمتوسطة متساوٍ، وهذا المتوسط مساوٍ للمتوسط على مستوى المنطقة-جدول رقم (٦:٢) -، إلا أنه ينخفض عن متوسط عدد أفراد الأسرة في القرى الصغيرة، ويعزى السبب في ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة في

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ١١١.

القرى الصغيرة إلى الزواج المبكر للذكور فيها فهي تستحوذ على أقل متوسط للعمر عند الزواج للذكور (٢٢,٦ سنة) مقارنة بالقرى الكبيرة والمتوسطة التي يرتفع فيها هذا المتوسط، ولا شك في أن الزواج المبكر يساعد على ارتفاع في حجم الأسرة ومن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة في القرى الصغيرة انخفاض نسبة أرباب الأسر المؤهلين جامعياً (٢,٦%) مقارنة بالقرى الكبيرة والمتوسطة.

وقد بينا عند دراسة متوسط العمر عند الزواج تأثيره بالتعليم وللتأكد من تأثير المستوى التعليمي على حجم الأسرة فقد تم إجراء اختبار مربع كاي للفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ($\alpha = 0,05$) في متغير حجم الأسرة تعزى للمستوى التعليمي لرب الأسرة فقد تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة تساوي (٢٧,٥٦) وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة (١٨,٣)، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ويعزى السبب في قبول الفرضية البديلة إلى أن رب الأسرة المتعلم يكون قد قضى عدد من السنوات في التعليم وبعد إنهائه لتحصيله العلمي فإنه يحتاج إلى مزيد من الوقت ليوفر تكاليف الزواج وتأخير سن الزواج هذا يقلل من عدد أفراد أسرته نتيجة لزيادة الوعي لديه، بينما رب الأسر الذي ترك الدراسة في المرحلة الإعدادية أو الثانوية فإنه يتوجه للحياة العملية مما ييكو سن الزواج عنده، كل ذلك يساعد على زيادة عدد أفراد أسرته، ومن الأسباب الأخرى المؤثرة في ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة في القرى الصغيرة احتلالها لأقل نسبة للأسر صغيرة الحجم (١-٣ أفراد) (١١,٦%) -انظر جدول (٦:٣)-، وهذا يشير إلى زيادة في فئات حجم الأسر الكبيرة.

جدول رقم (٦:٢)

متوسط عدد أفراد الأسرة في منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	متوسط عدد أفراد الأسرة (فرد)
قرى كبيرة الحجم	٥,٩
قرى متوسطة الحجم	٥,٩
قرى صغيرة الحجم	٦,١
متوسط المنطقة	٥,٩

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

تم دراسة فئات حجم الأسر في منطقة سلفيت في الجدول رقم (٦:٣)، إذ شكلت فئة حجم الأسر (١-٣ أفراد) حوالي (١٥%) من مجموع الأسر في منطقة سلفيت، وتقل هذه النسبة عن نظيرتها في المدن الفلسطينية، ويعود السبب في ذلك إلى أن جميع المدن تتميز بزيادة الوعي فيها، إذ يحدّ أرباب الأسر في المدن عدم الإكثار من النسل كي يتسنى لهم تعليم أبنائهم، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة في المدن عنه في القرى.

كما يتضح من الجدول رقم (٦:٣) أن فئة حجم الأسر (١-٣ أفراد) في منطقة سلفيت قريبة من مثيلتها في قرى الضفة الغربية وتقل عنها في المخيمات الفلسطينية، وربما يعود السبب في ارتفاع فئة حجم الأسر (١-٣ أفراد) في المخيمات مقارنة بمنطقة سلفيت إلى الظروف السكنية الصعبة في المخيمات نتيجة لنقص الأرض المخصصة للبناء فيها مما اضطر أرباب هذه الأسر إلى السكن في مساكن مستقلة مما رفع من نسبة الأسر صغيرة الحجم^(١).

كما يتضح من الجدول رقم (٦:٣) أن فئة حجم الأسر (٤-٦ أفراد) شكلت أعلى نسبة في منطقة سلفيت مقارنة بالمناطق المبيّنة في الجدول (٦:٣)، وهذا يعني أن هناك توجهاً نحو التقليل من عدد أفراد الأسرة في منطقة سلفيت.

(١) حسين أحمد، مفيد الشامي، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص.

جدول رقم (٦:٣)

التوزيع النسبي لفئات حجم الأسر في منطقة سلفيت مقارنة بمناطق أخرى

منطقة السكن	حجم الأسرة	٣-١	٦-٤	٧ فأكثر	المجموع
		%	%	%	%
منطقة سلفيت (١)	١٥	٤٣,٩	٤١,١	١٠٠	
مدن الضفة الغربية (٢)	٢١,٢	٣٧,٤	٤١,٣	١٠٠	
قرى الضفة الغربية (٢)	١٧	٣٣	٤٩,٤	١٠٠	
مخيمات الضفة (٢)	١٨,٣	٢٧,٧	٥٣,٩	١٠٠	

المصدر:

(١) المسح الميداني ١٩٩٩م.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، أب، مرجع سابق، ص ٩٥.

وحسب حجم القرى فقد تبين من الجدول (٦:٤) أن أكبر نسبة للأسر صغيرة الحجم موجودة في القرى متوسطة الحجم، وربما يعود السبب في ذلك إلى اشتغالها على أعلى متوسط للدخل حسب حجم القرى (٣٧٩,٥ ديناراً) الذي يساعد على توجه الأزواج الشابة للسكن في مساكن مستقلة، ومما يساعد على ذلك احتلالها على أقل متوسط لعدد الغرف (٤,٢٠) غرفة، مما قد يعيق السكن في مسكن العائلة الممتدة، ومما يؤكد ذلك وجود أكبر نسبة للأسر النووية في القرى المتوسطة (٨٨,٩%) حسبما أظهرته نتائج المسح الميداني، وربما أثر في ارتفاع نسبة الأسر الصغيرة في القرى المتوسطة أيضاً استحواذها على أعلى نسبة لأرباب الأسر المؤهلين جامعيًا (٢١,٦%)، إذ تم التحقق من تأثير المستوى التعليمي على عدد أفراد الأسرة وعموماً يمكن القول أن الأسر صغيرة الحجم متقاربة حسب حجم القرى.

جدول رقم (٦:٤)

التوزيع النسبي لفئات حجم الأسر في منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	حجم الأسرة	١-٣%	٤-٦%	٧ فأكثر %	متوسط حجم الأسرة
قرى كبيرة الحجم	١٤,٩	٤٣,٨	٤١,٣	٥,٩	
قرى متوسطة الحجم	١٦,٣	٤٤,٢	٣٩,٥	٥,٩	
قرى صغيرة الحجم	١١,٦	٤٣,٥	٤٤,٩	٦,١	
متوسط المنطقة	١٥	٤٣,٩	٤١,١	٥,٩	

المصدر: المسح الميداني ١٩٩٩م.

كما يتبين من الجدول (٦:٤) أن الأسر متوسطة الحجم (٤-٦ أفراد) متقاربة حسب حجم القرى مع ارتفاع هذه النسبة قليلاً في القرى المتوسطة نتيجة لانخفاض حجم الأسر (٧ أفراد فأكثر) فيها.

أما فئة حجم الأسر (٧ أفراد فأكثر) فقد تميزت القرى الصغيرة باحتوائها على أعلى نسبة -جدول (٦:٤)، وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم مقدرة الأسر الممتدة النفرع إلى أسر نووية نتيجة لانخفاض متوسط الدخل فيها فهي تحتل أقل متوسط للدخل حسب حجم القرى فهذه القرى تشتمل على أعلى نسبة للأسر الممتدة وزيادة نسبة الأسر الممتدة فيها، يعود أما لعدم توفر الأموال اللازمة لهذه الأسر للبناء والاستقلال، أو عدم ملكية هذه الأسر للأرض وبالتالي البقاء على شكل أسرة ممتدة مما يرفع من متوسط عدد أفراد الأسرة، وعموماً يمكن القول بأن للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع دور في انخفاض أو ارتفاع عدد أفراد الأسرة وكذلك في سيادة نمط معين للأسرة.

٦:٢ نمط الأسرة:

يعتبر نمط الأسرة نووية كانت أو ممتدة من الأمور الهامة في بيان التغيرات الاجتماعية في المجتمع وعادة ما تصنف الأسر بأنها على ثلاثة أنماط، الأسر النووية التي تتكون من الزوج والزوجة مع أبنائهما غير المتزوجين، والأسر الممتدة المكونة من زوج وزوجة مع وجود أبن أو أكثر من المتزوجين إضافة إلى وجود بعض الأقارب

الآخرين، والأسرة المركبة وهي تلك الأسرة التي تتكون من نواة أسرية أو أكثر من نواة مع وجود شخص أو أكثر من غير الأقارب أو تتكون من شخصين أو أكثر بدون وجود صلة قرابة بينهما. ولقد كان نمط الأسرة الممتدة هو السمة الغالبة في المجتمع العربي، إلا أنه ومع مرور الزمن أخذ نمط الأسرة الممتدة بالتراجع مقابل زيادة في نمط الأسرة النووية، وقد تم في هذه الدراسة تعريف الأسرة الممتدة بناءً على تعريف التعداد العام (١٩٩٧) والذي عرفها بأنها تلك الأسرة التي تتكون من أسرة نووية أو أكثر مع وجود أفراد آخرين معهم تجمعهم صلة قرابة مع تلك الأسرة^(١).

يتبين من الجدول (٦:٥) أن نمط الأسرة النووية هو النمط السائد في منطقة سلفيت، إذ بلغت نسبة الأسر النووية (٨٨%).

تزيد نسبة الأسر النووية في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني (١٩٩٩) عن مثيلتها لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام والبالغة (٧٣,٣%)^(٢). إلا أن نمط الأسرة النووية في منطقة سلفيت حسب التعداد العام يزيد عن من مثيله حسب دراسة محمد صلاح^(٣) للمدينة سلفيت والبالغ نمط الأسرة النووية فيها (٧٦,١%)، وهذا عائد إلى ارتفاع أسعار الأراضي في مدينة سلفيت عنه في قرى منطقة سلفيت، وبالتالي فإن الأسر الشابة التي لا تملك الأرض في مدينة سلفيت تحتاج إلى تكاليف شراء الأرض والبناء مما يضطرها إلى البقاء على شكل أسر ممتدة.

وبمقارنة نمط الأسرة النووية في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) بمثيله في القرى الفلسطينية نجد أنه مطابقاً له حيث بلغ نمط الأسرة النووية في القرى الفلسطينية (٧٣,٣%)^(٤)، ويعود السبب في سيادة نمط الأسرة النووية في منطقة سلفيت إلى رغبة الأسر الشابة السكن في مساكن مستقلة بعيداً عن الأهل وبسبب تفضيل أهل الزوجة بأن يكون سكن أبنيتهم بعيداً عن أسرة زوجها تلافياً للمشاكل المتوقعة حدوثها، يضاف إلى ذلك طبيعة مجتمع منطقة سلفيت القروي الذي يتميز بامتلاك الكثير من سكانه للأرض مما يسهل عملية البناء والاستقلال.

^(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ٣٢.

^(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٤٠.

^(٣) محمد صلاح، ١٩٩٩، أثر التغير السكاني على التخطيط العمراني لمدينة سلفيت، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ص ٦١.

^(٤) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، مرجع سابق، ص ١٠١.

ويمكن أن نضيف عامل التنافس بين سكان التجمعات السكانية في منطقة سلفيت من حيث الإقبال على بناء المساكن والاستقلال مما رفع من نسبة الأسر النووية. وفيما يتعلق بالأسرة الممتدة فقد شكلت النسبة المتبقية من أسر منطقة سلفيت (١٢%) وذلك حسب المسح الميداني (١٩٩٩)، إلا أن نمط الأسرة الممتدة في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) بلغ (٢٢%)^(١)، ويعود السبب في وجود مثل هذا النمط إلى عدم ملكية أسر هذه العائلات للأرض المخصصة للبناء أو وجود الأرض مع عدم توفر الإمكانات للبناء أو الاثنين معاً مما يضطر هذه الأسر للزواج والسكن مع ذويهم، ومما يساعد على ذلك طبيعة المجتمع القروي الذي يسود فيه نمط زواج الأقارب فعندما تكون الزوجة بنت أخ أو أخت الزوج أو الزوجة فإنها تكون على علم ومعرفة بعاداتهم مما يسهل عملية إقامتها معهم^(٢).

جدول رقم (٦:٥)

نمط الأسرة في منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	حجم الأسرة	
	أسرة نووية	أسرة ممتدة
	%	%
قرى كبيرة الحجم	٨٧	١٣
قرى متوسطة الحجم	٨٨,٩	١١,١
قرى صغيرة الحجم	٨٨,٤	١١,٦
متوسط المنطقة	٨٨	١٢

المصدر: المسح الميداني ١٩٩٩م.

وحسب حجم القرى فإنه يتبين من الجدول (٦:٥) أن أعلى نسبة للأسر النووية حسب حجم القرى كانت في القرى متوسطة الحجم وقد أثر في ذلك ارتفاع متوسط دخل رب الأسرة فهي تحتل أعلى متوسط لدخل رب الأسرة الذي يسمح بالبناء والاستقلال، يضاف إلى ذلك صغر متوسط مساحة المسكن في هذه القرى إذ تحتل ثاني متوسط

^(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٤٠.

^(٢) حسين أحمد، وفيد الشامي، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٢٥.

لمسطح البناء، كما أشارت إليه نتائج المسح الميداني مما يضطر الأسر الشابة للخروج والسكن في مساكن مستقلة.

تأتي القرى الصغيرة في المرتبة الثانية من حيث سيادة نمط الأسرة النووية فيها وقد أثر في ذلك اشتغالها على أقل متوسط لدخل رب الأسرة (٣٠٢,٦) ديناراً ومتوسط الدخل المنخفض يضطر الأسر الشابة للسكن مع ذويهم، أما القرى الكبيرة فوجد فيها أقل نسبة للأسر النووية، وهذا راجع إلى اشتغالها على أقدم متوسط لتاريخ البناء فيها سنة (٧٨,٥)، وهذا يعني أن مساكنها مسكونة لأسر قديمة والتي من المفترض أن يكون أبناؤها قد وصلوا إلى سن الزواج ولم تسمح لبعضهم الظروف الاقتصادية بالسكن في بيوت مستقلة مما اضطرهم للسكن مع أسرهم الأصلية.

وعموماً يمكن القول بأن نمط الأسرة السائد في منطقة سلفيت حسب حجم القرى متقارب، وهذا عائد إلى تجانس العادات والتقاليد في منطقة سلفيت وكذلك تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى حد ما، كل ذلك لم يؤثر على نمط الأسرة حسب حجم القرى، فمجتمع المنطقة مجتمع قروي تتشابه فيه العادات والتقاليد من حيث التطلع إلى الاستقلال في المسكن، فالقرى الكبيرة مثلاً يوجد فيها أسر لم تسمح لها الظروف الاقتصادية كالدخل بالاستقلال إلى أسر نووية مما اضطرها للبقاء على شكل أسر ممتدة، وهناك أسر سمحت لها الظروف بالاستقلال على شكل أسر نووية وما ينطبق على القرى الكبيرة ينطبق على القرى المتوسطة والصغيرة، كل ذلك قلل من أهمية تأثير منطقة السكن على نمط الأسرة حسب حجم القرى.

٦:٣ تركيب الأسرة:

تعتبر دراسة تركيبية الأسرة من الأمور الهامة لما لها من أهمية في تبيان الهيئة التي تتكون منها الأسرة، ويتأثر تركيب الأسرة بالاضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ولا شك في أن للعادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا أثر واضح على تركيب الأسرة فمثلاً وجود الأخت في بيت أخيها يدل على عدم موافقة الأخ أن تسكن أخته الأنثى بعيداً عن عينه، كذلك سكنى الأبوين مع أبنهم يدل على عدم موافقة الابن إرسال والديه إلى بيوت المسنين.

يثبتين من الجدول رقم (٦:٦) استحواذ الأبناء على أكبر نسبة لدى أسر منطقة سلفيت وذلك بواقع (٥٤,٥%)، وهذا يعني أن الأبناء والبنات يشكلون أكثر من نصف السكان لدى أسر منطقة سلفيت، وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة صغار السن في منطقة سلفيت نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة السكانية حيث بلغ معدل الخصوبة العامة (١٢٣,١ بالألف) كما أشارت إليه نتائج المسح الميداني (١٩٩٩)، وأثر في ارتفاع نسبة الأبناء والبنات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، إذ أن هناك نسبة من الأبناء والبنات ليسوا من صغار السن ولكن تنقصهم الإمكانيات للاستقلال في أسر جديدة عدا عن أن بعضهم يقوم بمواصلة تحصيله العملي مما يضطره للبقاء في كنف أسرته، وحسب المسح الميداني فقد شكل الذكور نسبة (٥٨,٢%) من مجموع الأبناء والبنات في حين شكلت البنات النسبة المتبقية.

جدول رقم (٦:٦)

التوزيع النسبي للأقارب داخل أسر منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	قرى كبيرة الحجم %	قرى متوسطة الحجم %	قرى صغيرة الحجم %	متوسط المنطقة %
أرباب الأسر	١٦,٦	١٧,٧	١٦	١٧,١
أزواج + زوجات	١٦,٦	١٧,٧	١٣,٩	١٦,٤
أبناء + بنات	٥٢,٦	٥٦,٤	٥٦	٥٤,٥
أخوة + أخوات	٧,٤	٤,٤	٩	٦,٧
آباء + أمهات	٤,٨	٢,٤	٥,١	٤,١
أعمام + عمات	٠	٠,١	٠	٠
أقارب آخرين	٢,٢	٠,٢	٠	١,١

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

وحسب حجم القرى فإن نسبة الأبناء والبنات تدور حول المتوسط العام للمنطقة مع ارتفاع هذه النسبة قليلاً في القرى المتوسطة - جدول (٦:٦) -، وهذا عائد إلى احتوائها على أكبر نسبة لصغار السن (أقل من ١٥ سنة) (٣٩,١%) حسبما توصلت

إليه نتائج المسح الميداني فقد تبين أن أعلى معدل للمواليد الخام في القرى المتوسطة مما رفع من نسبة الأبناء والبنات فيها.

ويتبين من الجدول (٦:٦) أن أرباب الأسر شكلوا المرتبة الثانية في تركيب الأسرة في منطقة سلفيت وذلك بواقع (١٧,١%) من مجموع أفراد الأسرة وشكل الذكور نسبة (٩٦,٩%) من أرباب الأسر، في حين شكلت الإناث النسبة الأخرى، ويعزى السبب في ارتفاع نسبة أرباب الأسر الذكور إلى طبيعة المجتمع العربي عامة الذي يتميز بأنه مجتمعاً أبوياً إذ أن الأب أو الابن الأكبر في حال وفاة الأب هو المسؤول الأول والأخير عن تدبير شؤون أسرته، وفيما يتعلق بنسبة ربات الأسر الإناث والتي تعتبر قليلة فيعود السبب في وجود هذه النسبة لوفاة رب الأسرة الذكر أو أن رب الأسرة لديه عجز عقلي أو جسمي وبالتالي تتولى الأنثى مسؤولية تدبير شؤون الأسرة، وحسب حجم القرى فإنه يتضح من الجدول (٦:٦) أن نسبة أرباب الأسر تدور حول المتوسط العام للمنطقة مع فوارق بسيطة لا تكاد تذكر.

كما يتضح من الجدول (٦:٦) أن الأخوة والأخوات شكلوا نسبة (٦,٧%) من مجموع أفراد أسر منطقة سلفيت، ويرتبط وجود هؤلاء، وخصوصاً الإناث، مع أرباب الأسر بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع العربي، والتي تعتبر منطقة سلفيت جزءاً منه إذ لا يوافق رب الأسرة على سكن أخته الأنثى في مسكن وحدها، ويعود السبب في وجود الأخت مع أخيها أما لصغرهما أو وصولهما سن الزواج ولم تسنح لها الفرصة بالزواج. وفيما يتعلق بوجود الأخوة في الأسرة فيعود أما لصغرهم في العمر أو لبلوغهم سن الزواج ولم تتوفر لديهم الإمكانيات للزواج والاستقلال عن أخوتهم. وتجدر الإشارة إلى تساوي نسبة الأخوة والأخوات في أسر منطقة سلفيت مع زيادة طفيفة للأخوة بسبب الزواج المبكر للإناث.

استحوذت القرى الصغيرة على أعلى نسبة للأخوة والأخوات -جدول (٦:٦)-، وهذا راجع إلى وجود أكبر متوسط لعدد أفراد الأسرة فيها مما يفسر زيادة النسبة فيها ويمكن أن نضيف لذلك اشتغالها على أعلى متوسط لأجرة المسكن، مما يحول دون استئجار المساكن لسكن الأخوة.

كما يتبين من الجدول (٦:٦) أن الآباء والأمهات شكلوا نسبة قليلة من مجموع أفراد أسر منطقة سلفيت إذا ما قورنت بنسبة الأبناء والبنات والأخوة والأخوات، والسبب في انخفاض هذه النسبة يعود أما لسكن الآباء والأمهات في مساكن مستقلة أو عدم موافقة أرباب الأسر في بعض الأحيان على سكن آبائهم وأمهاتهم معهم، وحسب المسح الميداني فقد شكلت الأمهات النسبة الأكبر، إذ تجاوزت (٩٠%) بقليل أما نسبة الآباء فإنها قليلة، ويعود السبب في ارتفاع نسبة الأمهات إلى العادات السائدة فالأم عندما تتحمل مثلاً فإنها تلجأ إلى بيت أبنها الذكر ولا تفكر في الزواج مرة أخرى في أغلب الأحيان، يضاف إلى ذلك ارتفاع أمد الحياة للإناث بشكل عام مقارنة بالذكور، أما الأب فإنه وفي حال وفاة زوجته فإنه يلجأ إلى الزواج مرة أخرى في أغلب الأحيان مما يساعد على بقائه مستقلاً عن أبنه.

وحسب حجم القرى فإن نسبة الآباء والأمهات متقاربة مع انخفاض النسبة قليلاً في القرى الصغيرة -جدول (٦:٦)، وهذا راجع إلى انخفاض نسبة كبار السن في هذه القرى (٢٠٢%) كما أظهرته نتائج المسح الميداني (١٩٩٩).

وفيما يتعلق بتوزيع نسبة الأعمام والعمات في أسر منطقة سلفيت فقد خلّت القرى الكبيرة والصغيرة من أية نسبة لهؤلاء مع وجود نسبة قليلة في القرى المتوسطة -جدول (٦:٦)، ويعود السبب في كون هذه النسبة بسيطة إلى سكنى العم عند أبنه والعمة عند أبنها أو أخيها، ولكن وجود هذه النسبة في القرى المتوسطة ربما يعود إلى عدم وجود أبناء لهؤلاء الأعمام والعمات، وبالتالي يلجأون إلى السكن عند أبن أخيهم بالنسبة للعم وأبن أخيها بالنسبة للعمة.

ويلاحظ من الجدول (٦:٦) وجود نسبة لأقارب آخرين في أسر منطقة سلفيت وهؤلاء الأقارب ربما يكونوا جدود أو أخوال أو خالات أرباب الأسر المتواجدين عندهم، وعموماً تعتبر هذه النسبة قليلة جداً على مستوى منطقة سلفيت.

الفصل السابع

خصائص المسكن

- ٧:١ ملكية المسكن.
- ٧:٢ مادة بناء المسكن.
- ٧:٣ نمط بناء المسكن.
- ٧:٤ مساحة المسكن.
- ٧:٥ عدد الغرف في المسكن.
- ٧:٦ كثافة السكن.

الفصل السابع

خصائص المسكن

٧:١ ملكية المسكن:

المقصود بملكية المسكن أن يكون المسكن ملكاً للأسرة أو لأحد أفرادها، وفي هذه الحالة فإنه يكون للأسرة أو الشخص حق التصرف في المسكن كالبيع والتأجير، ولا شك في أن امتلاك الشخص للمسكن يمثل انعكاساً للوضع الاجتماعي والاقتصادي للمالك^(١)، ويحاول رب كل أسرة العيش في مسكن يملكه، وذلك للتخلص من أعباء الأجرة ولما له من أثر نفسي.

من الجدول رقم (٧:١) يتبين أن (٨٠,٤%) من مساكن منطقة سلفيت هي ملك لسكانها (ملك لرب الأسرة)، وهي بهذا مقاربة لمثيلتها في منطقة سلفيت حسب دراسة التعداد العام (١٩٩٧)، وتزيد هذه النسبة عن مثيلتها في المدن الفلسطينية، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في منطقة سلفيت إلى انخفاض ظاهرة تأجير المساكن في القرى، إذ تتميز محافظة سلفيت بأنها ذات طابع قروي حيث تتميز القرى بوجود الأرض المملوكة لغالبية سكانها، فالأسر الشابة في القرى تحتاج إلى تكلفة البناء فقط، أما انخفاض النسبة في المدن فيعود إلى ارتفاع ظاهرة تأجير المساكن فيها مقارنة بالقرى وإلى ارتفاع أسعار الأرض في المدينة عنه في القرية وبالتالي فإن للطلب المتزايد على استئجار المساكن في المدن أثر في ارتفاع أسعار الأرض، فالأسر الشابة في المدن تحتاج إلى تكلفة البناء والأرض في أغلب الأحيان، ويظهر من الجدول رقم (٧:١) أيضاً أن نسبة المساكن المملوكة في منطقة سلفيت تزيد عنها في المخيمات الفلسطينية، ويعزى السبب إلى وجود مساكن في المخيمات تابعة لوكالة الغوث الدولية.

ويظهر الجدول (٧:١) كذلك أن نسبة المساكن المملوكة في منطقة سلفيت تقل عن مثيلتها في القرى الفلسطينية، ويكمن السبب في ذلك إلى وجود تجمعات سكانية كبيرة الحجم في المنطقة مثل بلدتي سلفيت وبديا والتي يكثر فيها استئجار المساكن نتيجة تعدد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها، فبلدة سلفيت تعتبر مركزاً للمنطقة وتوجد

٥٤٢٨١٦

^(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، ملخص نتائج التعداد، مرجع سابق، ص ٣٢.

فيها الدوائر الحكومية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، يضاف إلى ذلك فتح مقر جامعة القدس المفتوحة فيها مما يزيد من الإقبال على استئجار المساكن، ويمكن أن نضيف كذلك قرب المنطقة من الخط الأخضر مما دفع بالذكور من مناطق أخرى والذين تزوجوا من المحافظة باستئجار المساكن والاستقرار في المنطقة.

كما يتبين من الجدول (٧:١) أن هناك مساكن مملوكة للعائلة في منطقة سلفيت وتبلغ نسبة هذه المساكن حوالي (١٤,٢%)، ويقصد بملكية المسكن للعائلة كأن يوجد أكثر من شخص متزوج في العائلة وفي نفس الوقت يشتركون في ملكية المسكن، ويعود السبب في ملكية المسكن للعائلة إلى عدم ملكية أسر العائلات الممتدة للأرض وبالتالي يتم البناء في نفس المكان سواء بالتوسع الأفقي أو الرأسّي أو أن هذه الأسر التي تتكون منها الأسرة الممتدة تخرج منهكة من تكاليف الزواج وليس لها مقدرة على تحمل تكاليف البناء.

ويظهر كذلك من الجدول رقم (٧:١) أن المساكن المؤجرة قليلة في منطقة سلفيت حيث بلغت نسبتها (٢,٦%)، وهي بهذا تقل عن النسبة لمنطقة سلفيت حسب دراسة التعداد العام (١٩٩٧)، ويدل انخفاض النسبة هذا إلى أن هناك توجهاً نحو امتلاك المساكن في المنطقة وبالمقابل يلاحظ ارتفاع نسبة المساكن المؤجرة في المدن الفلسطينية عنه في منطقة سلفيت والقرى والمخيمات الفلسطينية، ويعود السبب في ارتفاع نسبة المساكن المؤجرة في المدن إلى الطلب المتزايد على السكنى فيها نتيجة لتوفر الخدمات، فمثلاً وجود المؤسسات التعليمية كالمعاهد والجامعات في المدن إضافة إلى تعدد الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية يزيد من الإقبال على استئجار المساكن، فالمدن مراكز جذب سواء للسكان القادمين من الريف إلى المدينة أو من مدينة إلى مدينة أخرى، وحتى سكان المدينة أنفسهم فإنهم يلجأون إلى استئجار المساكن للسكن، بينما في القرى فإن المساكن المؤجرة تؤجر للعاملين في هذه القرى من مناطق بعيدة وخصوصاً العاملين في سلك التربية والتعليم وكذلك بعض المتزوجين الجدد من هذه القرى فإنهم يفضلون استئجار البيوت والسكن فيها أو اللاجئين الذين استقروا في هذه القرى^(١)، أما انخفاض نسبة المساكن المؤجرة في المخيمات فيعود للاوضاع السياسية والاقتصادية

(١) حسين أحمد، مفيد الشامي، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٩.

فيها فهي ليست مراكز جذب للسكان نتيجة للضائقة السكنية التي تعاني منها -انظر جدول رقم (٧:١٢).

كما يلاحظ من الجدول (٧:١) أيضاً وجود نسبة (٢,٨%) من المساكن غير معروفة الملكية، وربما تكون مثل هذه المساكن ملك للأقارب الذين لا يتقاضون أجراً على سكن أقربائهم فيها، أو أن هذه المساكن أملاك غائبين.

يعتبر الدخل من العوامل المؤثرة في ملكية المسكن، وكلما ارتفع دخل رب الأسرة تزداد إمكانية امتلاكه للمسكن، ويعمل رب الأسرة جاهداً لامتلاك المسكن للتخلص من أعباء تكاليف الأجرة وقد تم التحقق من تأثير الدخل على ملكية المسكن إذ تم إجراء اختبار مربع كاي للفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0,05$) في متغير ملكية المسكن تعزى لدخل رب الأسرة. وقد تبين بعد فحص الفرضية أن قيمة مربع كاي المحسوبة (٢٦,٣) وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة (٢٥)، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن هذين المتغيرين غير مستقلين عن بعضهما، والسبب في ذلك يعود إلى وجود عدد من المهن ذات مدخول عال، وكثرة العاملين في قطاع الصناعة حيث توجد منطقة برقان الصناعية التي يعمل فيها عدد لا بأس به من أرباب الأسر يضاف إلى ذلك قرب منطقة سلفيت من الخط الأخضر مما يسهل على أرباب الأسر الوصول إلى أماكن عملهم بسهولة، كل ذلك عمل على ارتفاع دخل رب الأسرة والذي انعكس بدوره على ملكية المسكن، ويمكن أن نضيف لما تقدم أن الدخل المرتفع يسمح بامتلاك الشخص للمسكن لأن الشخص الذي لا يستطيع البناء نتيجة لضائقة الدخل فإنه يكون مضطراً لاستئجار المسكن مما يرفع من نسبة المساكن المؤجرة.

جدول رقم (٧:١)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب ملكية المسكن
مقارنة ببعض المناطق الأخرى

المنطقة	ملكية المسكن	ملـك للساكن %	ملـك للعائلة %	إيجار %	وكالة %	أخرى %
منطقة سلفيت (١)	٨٠,٤	١٤,٢	٢,٦	—	٢,٨	—
منطقة سلفيت (٢)	٨١,٤	١٣,١	٥	—	٠,٥	—
المدن الفلسطينية (٣)	٧٣,٧	—	١٧	—	٩,٣	—
القرى الفلسطينية (٤)	٨٩	—	٥,٣	—	٥,٧	—
المخيمات الفلسطينية (٥)	٧٧	—	٢,٨	١٥,٢	٥	—

المصدر:

(١) المسح الميداني لعام ١٩٩٩ م.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، منطقة سلفيت، ص ٤٥.

(٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية، ص ٦٨.

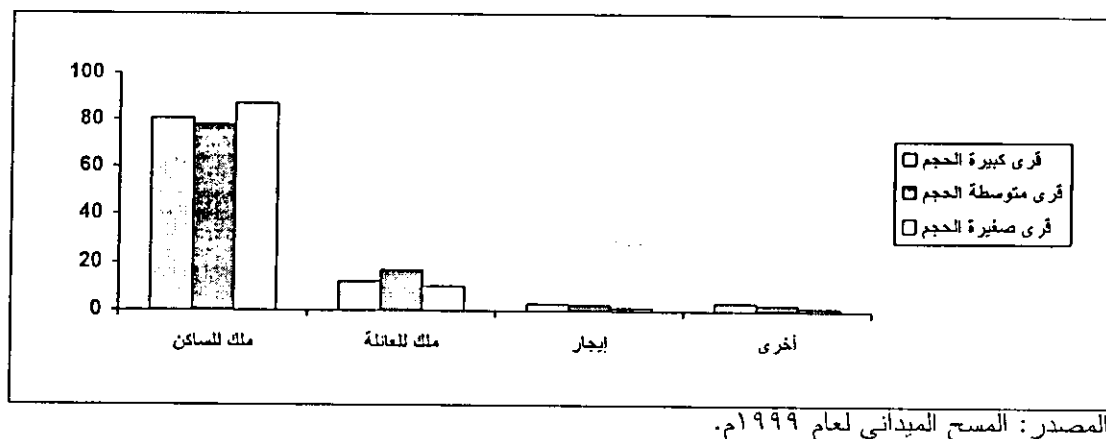
(٤) المرجع نفسه، ص ٦٨.

(٥) المرجع نفسه، ص ٦٨.

تم دراسة ملكية المسكن حسب نمط السكن في الشكل رقم (٧:١)، إذ تبين أن أعلى نسبة للمساكن المملوكة في القرى الصغيرة تليها القرى الكبيرة وأخيراً المتوسطة. ويكمن السبب في ارتفاع نسبة المساكن المملوكة في القرى الصغيرة إلى صغر حجم هذه التجمعات السكانية فكلما صغر حجم التجمع السكاني زادت نسبة المساكن المملوكة وقلت نسبة المساكن المؤجرة بسبب قلة الخدمات فيها وكذلك نقص النشاط الاقتصادي، إذ تبين من خلال المسح الميداني أن هذه القرى تحتل أصغر النسب من حيث اتصالها بشبكتي المياه والكهرباء- انظر الجدول رقم (٨:٢)، (٨:٤).

أما المساكن المؤجرة فأعلى نسبة لها كانت في القرى الكبيرة بواقع (٢,٩%) تليها القرى المتوسطة فالصغيرة -شكل رقم (٧:١)، ويعود ارتفاع النسبة في القرى الكبيرة إلى وجود بلدة سلفيت ضمن هذه القرى فهي مركزاً للمنطقة وتوفر الخدمات

فيها يعمل على جذب السكان إليها، وقد تم إجراء اختبار مربع كاي للفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0,05$) في ملكية المسكن تعزى لمتغير منطقة السكن، وتبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة (٢٦) وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة (٢٥)، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وأن متغير ملكية المسكن ومتغير منطقة السكن غير مستقلين عن بعضهما، ويعود السبب إلى تفاوت الخدمات التي تقدمها القرى حسب حجمها، ويؤثر في ذلك عامل العرض والطلب على المساكن، فبلدة سلفيت التي تقع ضمن القرى الكبيرة هي الأكثر نصيباً من حيث المساكن المعروضة والمطلوبة نتيجة لتعدد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتوفر الخدمات.



الشكل رقم (٧:١)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب ملكية المسكن ونمط السكن

وفيما يتعلق بقيمة الأجرة السنوية للمساكن المؤجرة في منطقة سلفيت فقد بلغ متوسط الأجرة السنوية (٥٣٣,٨) ديناراً، كما يتبين من الجدول رقم (٧:٢)، وهي بهذا تقل عن متوسط الأجرة السنوية في المجتمع الفلسطيني والبالغة (٨٢٠,٨) ديناراً أردنياً^(١)، ويعود السبب في انخفاض متوسط الأجرة في منطقة سلفيت إلى كون مجتمع المنطقة مجتمعاً قروياً وبالتالي يقل الطلب على استئجار المساكن، أما ارتفاع الأجرة في المجتمع الفلسطيني فيعود لوجود تجمعات سكانية حضرية (المدن) التي يزداد الطلب فيها على استئجار المساكن نتيجة توفر فرص العمل والخدمات فيها.

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٧٧، إحصاءات أوضاع السكان والمسكن في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، ص ٥٢.

ويتبن من الجدول رقم (٧:٢) أن هناك تفاوتاً في قيمة الأجرة السنوية في منطقة سلفيت حسب نمط السكن فقد بلغ أعلى متوسط للأجرة السنوية في القرى الصغيرة ولعل السبب في ارتفاعها في هذه القرى يعود إلى قلة المساكن المعروضة للإيجار فيها بحكم صغرها وإلى وجود مساكن مستأجرة حديثاً، يلي القرى الصغيرة من حيث قيمة الأجرة السنوية القرى المتوسطة ثم القرى الكبيرة، ويعود السبب في انخفاض قيمة الأجرة هذه إلى وجود مساكن مؤجرة قديماً، وهذا ما يدل عليه متوسط سنة الإيجار حيث وجد أقدم متوسط لسنة الإيجار في القرى الكبيرة وهو سنة (١٩٩٣) وعموماً فإن متوسط سنة الإيجار في المنطقة يعتبر حديثاً وهو سنة (١٩٩٤)، وهذا يدل أنه وبعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية فإن هناك توجهاً نحو استئجار المساكن وخصوصاً في القرى الكبيرة لتوفر الخدمات فيها كما بينا.

وقد تم إجراء اختبار معامل ارتباط بيرسون لإظهار مدى العلاقة بين متوسط سنة الإيجار والأجرة السنوية حيث كانت هذه العلاقة إيجابية فقد بلغت قيمة معامل بيرسون $(0.65+)$ وهو دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ ، وهذا يعني أنه كلما كانت سنة الإيجار حديثة زادت قيمة الأجرة السنوية بمعنى أن المساكن المؤجرة حديثاً ذات أجرة أعلى من المساكن المؤجرة قديماً، ويعود سبب ذلك إلى أن المساكن المؤجرة قديماً بقيت على نفس الأجرة بينما المساكن ذات الإيجار الحديث فإنها ذات أجرة أكثر نتيجة لزيادة فرص العمل وخصوصاً بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، ويمكن أن نضيف زيادة الطلب على المساكن مع الارتفاع في أسعار الأرض كل ذلك أثر في ارتفاع قيمة الأجرة السنوية للمساكن.

جدول رقم (٧:٢)

متوسط الأجرة السنوية ومتوسط سنة الإيجار في منطقة سلفيت بحسب نمط السكن

نمط السكن	متوسط الأجرة السنوية بالدينار	متوسط سنة الإيجار
قرى كبيرة الحجم	٤٦٠	٩٣
قرى متوسطة الحجم	٥٩٠	٩٥
قرى صغيرة الحجم	٦٠٠	٩٤
متوسط المنطقة	٥٣٣,٨	٩٤

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

٧:٢ مادة بناء المسكن:

تتنوع مواد البناء الداخلة في بناء الوحدات السكنية، وهي مرتبطة بمجموعة من العوامل منها توفر مادة البناء نفسها فحيث يكثر البناء بالحجر فإن ذلك يعني وجود الحجر في المنطقة، ولا يتوقف بناء المسكن على توفر مادة البناء نفسها، وإنما يؤثر في ذلك أيضاً الظروف الاقتصادية والاجتماعية، يضاف إلى ذلك طبيعة المناخ والتضاريس في المنطقة.

يتبين من الجدول رقم (٧:٣) أن نسبة المساكن المبنية من الحجر لوحده في منطقة سلفيت (٢٤,٥%)، وهي بهذا تقل عن النسبة في المدن الفلسطينية، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في المدن الفلسطينية عنه في منطقة سلفيت إلى ارتفاع دخل رب الأسرة في المدن عنه في منطقة سلفيت، يضاف إلى ذلك أن المدن تعتبر مراكز الأولوية وبالتالي يكون للبلديات فيها أثر في ارتفاع نسبة بناء الحجر حيث تقوم البلديات في المدن بفرض بناء الحجر وخصوصاً بمحاذاة الشوارع الرئيسية لكي يكون هناك نوع من التناسب مع طبيعة البناء الموجودة لما له من منظر جمالي.

كما يتضح من الجدول (٧:٣) أن نسبة البناء بالحجر منخفضة في المخيمات الفلسطينية، وسبب ذلك سياسة الوكالة التي تمنع بناء الحجر يضاف إلى ذلك عدم توفر الحجر وخصوصاً في قطاع غزة.

بلغت نسبة المساكن المبنية من الحجر والأسمنت (٨,٤%) -جدول رقم (٧:٣)- ، إذ يحبذ الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم الإمكانيات ببناء جميع واجهات المسكن من الحجر بناء جزء منها بالحجر كأن يتم بناء الجهة المواجهة للشارع، وذلك لأسباب جمالية أو أن يتم بناء الواجهة الجنوبية والغربية لأسباب مناخية حيث يتميز الحجر بمقاومة الدلف نتيجة لصغر مساماته مقارنة بالطوب مثلاً، وتعتبر نسبة البناء بالحجر والأسمنت في منطقة سلفيت منخفضة مقارنة بنسبتها في المدن والقرى الفلسطينية، ويعود انخفاض هذه النسبة في منطقة سلفيت إلى ارتفاع نسبة المساكن المبنية من الطوب والأسمنت -انظر جدول رقم (٧:٣) حيث بلغت نسبة المساكن المبنية من الطوب والأسمنت في منطقة سلفيت (٦٥,٩%)، وربما يعني ارتفاع نسبة البناء بالطوب والأسمنت في منطقة سلفيت أن غالبية الأسر في المنطقة لا تتوفر لها الإمكانيات لبناء الحجر زد على ذلك وجود مصانع للطوب في منطقة سلفيت.

وهناك كما يلاحظ من الجدول رقم (٧:٣) مساكن مبنية من الحجر والطين وقد وجدت بنسبة (١,٣%) في منطقة سلفيت وهذه المساكن هي المساكن القديمة التي بنيت من الحجر والطين لعدم وجود الأسمنت في ذلك الوقت وقد بلغت أعلى نسبة للمساكن من هذا النوع في القرى الفلسطينية إذ يكثر مثل هذا النمط في القرى وخصوصاً في أنوية هذه القرى والتي توسعت منها القرى في كافة الاتجاهات.

جدول رقم (٧:٣)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مادة بناء المسكن
مقارنة مع بعض المناطق الأخرى

المنطقة	مادة البناء	حجر %	حجر + أسمنت %	طوب + أسمنت %	حجر + طين %
منطقة سلفيت (١)		٢٤,٥	٨,٤	٦٥,٩	١,٣
المدن الفلسطينية (٢)		٣٠	١٤,٤	٥٤,١	١,٥
القرى الفلسطينية (٢)		٢٢,٢	١٧,٦	٥٣,٨	٦,٤
المخيمات الفلسطينية (٢)		٠,٠٥	١,٣	٩٦,٥	١,٧

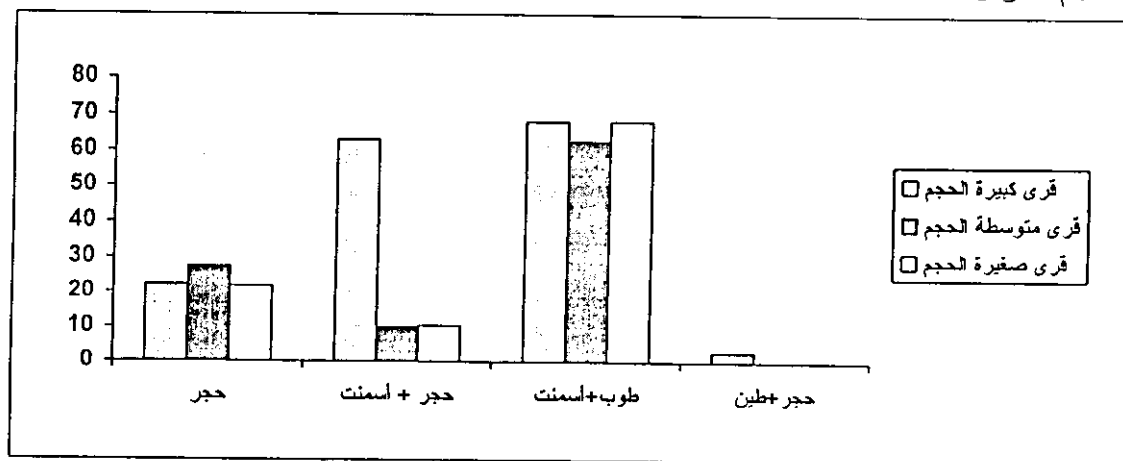
المصدر:

(١) المسح الميداني ١٩٩٩م.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، آب، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٦٣.

أن أعلى نسبة للمساكن المبنية من الحجر في جميع واجهاتها وجدت في القرى المتوسطة الحجم - شكل رقم (٧:٢) -، ويعود السبب في ارتفاع النسبة فيها إلى اشتغالها على أعلى متوسط دخل رب أسرة، تأتي في المرتبة الثانية القرى الكبيرة من حيث ارتفاع نسبة المساكن المبنية من الحجر، وسبب ذلك يعود إلى استحوادها على ثاني متوسط دخل رب أسرة فهي تحتل ثاني متوسط للدخل بعد القرى المتوسطة، يضاف إلى ذلك وجود بلدة سلفيت ضمن هذه القرى وهي تعتبر مركزاً للمنطقة، وهذا يعني وجود دور للبلدية فيها بغرض بناء الحجر كي يوجد نوع من التناسب مع طبيعة البناء الموجود.

أن نسبة المساكن المبنية من الطوب والأسمنت في منطقة سلفيت عالية - شكل رقم (٧:٢)، إذ بلغت أعلى نسبة في القرى الكبيرة بواقع (٦٨,١%) وهذه النسبة مطابقة لمثيلتها في القرى الصغيرة وهي أقل من ذلك في القرى المتوسطة، ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة في القرى المتوسطة إلى ارتفاع نسبة البناء بالحجر حيث يسمح دخل رب الأسرة بذلك، كل ذلك يؤكد أن للدخل تأثير على مادة البناء الموجودة حسب حجم القرى.



المصدر:

المسح الميداني لعام ١٩٩٩ م.

شكل رقم (٧:٢)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مادة البناء المستخدمة ونمط السكن

وعموماً تعتبر نسبة البناء بالطوب والأسمنت مرتفعة ولعل رخص ثمنه وخفة وزنه مقارنة بالحجر كلها عوامل ساعدت على ارتفاع نسبته في البناء. وهناك مساكن مبنية من الحجر والطين وجدت في القرى الكبيرة - شكل رقم (٧:٢)، وهذه النسبة للمساكن المبنية قديماً وهي من أقدم مواد البناء في المنطقة، وقد تم إجراء اختبار مربع كاي للفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0,05$ في مادة بناء المسكن تعزى لمتغير منطقة السكن، وقد تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة (١١) وهي أقل من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة (١٢,٦)، وهذا يعني أن هذين المتغيرين مستقلين عن بعضهما وأنه لا يوجد أثر لمنطقة السكن على مادة بناء المسكن في منطقة سلفيت، ويعزى السبب في رفض هذه الفرضية إلى أن مجتمع المنطقة يتميز بتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام،

فالقري الكبيرة متقاربة من حيث مادة البناء مع القرى المتوسطة والصغيرة، وهذا يدل على أن هناك عوامل أخرى أثرت على مادة البناء.

وقد تم كذلك إجراء اختبار مربع كاي لمعرفة أثر متغير سنة البناء على مادة بناء المسكن في منطقة سلفيت للفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha = 0,05)$ في مادة بناء المسكن تعزى لسنة البناء، وقد تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة (101) وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة والبالغة (16,9) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أن متغير مادة البناء وسنة البناء غير مستقلين عن بعضهما وما يعزز هذه الفرضية عدم توفر مواد البناء سابقاً وخصوصاً الأسمنت مما كان يضطر السكان لبناء مساكنهم بالطين والحجر بينما في الوقت الحاضر ومع التقدم العلمي والتكنولوجي فقد توفرت مواد بديلة كالأسمنت والطوب والحجر حديث البناء، ويمكن أن نضيف لذلك تحسن الأوضاع الاقتصادية مثل توفر فرص للعمل مما يعني وجود الدخل الذي يسمح بالبناء بالحجر والطوب والأسمنت.

تم إجراء اختبار مربع كاي للفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0,05)$ في مادة بناء المسكن تعزى لمتغير دخل رب الأسرة، وقد تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة (22,2) وهي أقل من قيمة كاي الجدولة والبالغة (25)، وهذا يدل على أن هذين المتغيرين مستقلين عن بعضهما وأنه لا يوجد أثر لمتغير دخل رب الأسرة على مادة بناء المسكن، ويعود السبب في قبول فرضية العدم إلى أن طبيعة مادة البناء في كافة التجمعات السكانية في منطقة سلفيت غير متفاوتة كثيراً مما قلل من تأثير الدخل، وهذا يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة كسنة البناء، فالدخل حسب حجم القرى متقارب مما قلل من أثره على مادة البناء، كل ذلك يؤكد ارتفاع نسبة المساكن المبنية من الطوب والأسمنت نتيجة لتوفر هذه المواد ورخص ثمنها مقارنة بالحجر.

ومن العوامل المؤثرة في مادة بناء المسكن في منطقة سلفيت مهنة رب الأسرة وقد تم إجراء اختبار مربع كاي للفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0,05)$ في متغير مادة بناء المسكن تعزى لمهنة رب الأسرة، إذ تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة تساوي (32,1) وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة والبالغة (32)، وهذا يعني أن هذين المتغيرين غير مستقلين عن بعضهما

وأنه يوجد أثر لمهنة رب الأسرة على مادة بناء المسكن، ومما يعزز قبول الفرضية البديلة وجود تفاوت في نسبة العاملين في المهن المختلفة مما انعكس على تفاوت في أجور العاملين فهناك مهن ذات أجور عالية، مثل المهن الفنية وكذلك العاملون في مهنة البناء من المقاولين الذين يكسبون أجور عالية وهذا يعني أن دخلهم مرتفع يسمح لهم ببناء مساكنهم من مواد بناء مميزة لأسباب اجتماعية بينما العاملون مقابل أجره يومية وخصوصاً أولئك الذين لا يمارسون أية مهنة فإن أجورهم قليلة مما يضطرهم لبناء مساكنهم بمواد بناء غير ثمينة، كل ذلك انعكس على تفاوت في مادة البناء حسب مهنة رب الأسرة.

٧:٣ نمط بناء المسكن:

يقصد بنمط بناء المسكن فيما إذا كان المسكن مكون من طابق أو أكثر، ويحاول كل رب أسرة جاهداً السكن في مسكن مستقل فيه عن المساكن الأخرى وخصوصاً في المجتمعات الشرقية المحافظة.

يتبين من الجدول رقم (٧:٤) أن نسبة الأسر التي تسكن في مساكن مكونة من طابق واحد في منطقة سلفيت (٤٩%)، وحسب دراسة حسين أحمد ومفيد الشامي فإن نسبة المساكن المكونة من طابق واحد في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية (٥٥,٣%، ٨٥,٣%، ١٠٠%) على التوالي^(١)، ولعل انخفاض نسبة المساكن المكونة من طابق واحد في منطقة سلفيت يؤكد أن هناك توجهاً نحو بناء الطوابق.

يتبين من الجدول رقم (٧:٤) أن نسبة المساكن المستقلة في منطقة سلفيت تزيد قليلاً عن قرى الضفة الغربية، وهذا يؤكد رغبة الأسر العيش في بيوت مستقلة فكل رب أسرة يحبذ العيش في مسكن مستقل فيه عن المساكن الأخرى سواء في المدخل أو الدرج إلى غير ذلك لما له من أثر نفسي وبالتالي فإن العيش في مسكن مستقل يبعث الإطمئنان في نفوس ساكنيه ومثل هذا النمط نجده في القرى بكثرة لوجود الأرض المخصصة للبناء وانخفاض سعرها في القرى عنه في المدن أما انخفاض نسبة المساكن المستقلة في المدن فيعود إلى ضيق مساحة المسكن في المدن مقارنة بالقرى ومما يؤكد ذلك انتشار الشقق في المدن فالمدينة مركز جذب تجاري ترتفع فيه تكاليف الأجرة مع ارتفاع في

(١) حسين أحمد، ومفيد الشامي، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٣١.

أسعار الأرض، وحسب حجم القرى فإنه يظهر من الجدول رقم (٧:٤) أن أعلى نسبة للمساكن المكونة من طابق واحد وجدت في القرى الكبيرة تلتها القرى الصغيرة فالمتوسطة ويعود السبب في انخفاض النسبة في القرى المتوسطة، إلى ارتفاع متوسط دخل رب الأسرة الذي يسمح لأرباب الأسر بالبناء على شكل طوابق.

كما يلاحظ من الجدول رقم (٧:٤) وجود نسبة (١٢,٣%) من مساكن منطقة سلفيت تتكون من أكثر من طابق، وهذه النسبة تمثل أكثر من أسرة تسكن في بناية واحدة، إذ تتفرع الأسرة الممتدة إلى مجموعة أسر نووية تسكن في نفس البيت وحسب نمط السكن فإنه يلاحظ من الجدول (٧:٤) أيضاً أن أقل نسبة للمساكن المكونة من طوابق وغير مستقلة وجدت في القرى الصغيرة وهذا يؤكد رغبة أسر هذه القرى الاستقلال في بيوتها، يضاف إلى ذلك استحواذ هذه القرى على أكبر متوسط لمساحة الأرض التي بني عليها المسكن، وعلى العموم فإن المساكن المستقلة في المنطقة تمثل النسبة الأكبر حسب حجم القرى.

جدول رقم (٧:٤)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب نمط بناء المسكن ونمط السكن

نمط البناء نمط السكن	مستقل من طابق واحد %	مستقل من طابقين %	طوابق لأكثر من أسرة %
قرى كبيرة الحجم	٥٤,٨	٢٨,٩	١٥,٩
قرى متوسطة الحجم	٤٢,١	٤٥,٨	١٢,١
قرى صغيرة الحجم	٥٠	٤٨,٥	١,٥
متوسط المحافظة	٤٩	٣٨,٧	١٢,٣

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

وإذا ما أخذنا المساكن المكونة من أكثر من طابق بغض النظر عن عدد الأسر التي تسكن فيها فإن المساكن المكونة من عدة طوابق في منطقة سلفيت تزيد عن نسبة المساكن المكونة من طابق واحد جدول رقم (٧:٤) وهناك مجموعة من العوامل التي أثرت في زيادة هذا النمط كما يوضحها الجدول رقم (٧:٥)، وقد أجاب ما نسبته (٣٦,٣%) من أسر منطقة سلفيت التي تسكن مساكن مكونة من طوابق بأن صغر مساحة الأرض التي يقوم عليها المسكن هي السبب في البناء على شكل طوابق فزيادة

عدد أفراد الأسرة مع صغر مساحة الأرض تجعل صاحب المسكن مضطراً للبناء بشكل عمودي.

كما يتضح من الجدول رقم (٧:٥) أن ما نسبته (٢٧,٣%) من الأسر التي قامت ببناء مساكنها على شكل طوابق كان الدافع لديها عدم ملكية الأسرة لأرض صالحة للبناء ضمن جذر القرية وبالتالي فإنه وفي ظل ارتفاع أسعار الأرض من جهة وفي ظل ممارسات الاحتلال حيث تمنع البناء خارج مخططات البناء في القرى فإن أصحاب هذه المساكن يضطرون لبناء الطوابق، يأتي في المرتبة الثالثة من حيث التأثير في بناء الطوابق عامل التكلفة في حالة بناء الطوابق بالنسبة للتكلفة في حالة البناء في أرض جديدة جدول رقم (٧:٥) - فالبناء في أرض جديدة يحتاج إلى تكلفة أعلى لأساسات البناء من حفر وما تحتاج إليه من الحديد والأسمنت أمر مكلف، لذا يرغب هؤلاء بإقامة الأعمدة مباشرة فوق بيوتهم والبناء على شكل طوابق.

ويتبين من الجدول رقم (٧:٥) أيضاً أن عامل بقاء الأسر قريبة من بعضها البعض استحوذ على المرتبة الرابعة من حيث تأثيره على نسبة المساكن التي تسكن في بيوت على شكل طوابق والسبب في بناء هذا النمط أنه وفي بعض الأحيان يكون هناك نوع من الاتفاق بين الأسر النووية الموجودة على شكل أسرة ممتدة وبالتالي يحبذ هؤلاء السكن في مسكن واحد وقد يكون لهؤلاء في حقيقة الأمر هدف معين وهو بقاء الأرض الصالحة للبناء لأولادهم.

جدول رقم (٧:٥)

الدوافع للبناء على شكل طوابق في منطقة سلفيت

دوافع البناء	عدد المساكن	%
صغر مساحة الأرض التي يقوم عليها المسكن وبالتالي الاتجاه نحو التوسع الرأسي.	٨٦	٣٦,٣
لبقاء الأسر قريبة من بعضها.	٢٦	١١
التكلفة القليلة في حالة بناء الطوابق بالنسبة للتكلفة في حالة البناء في أرض جديدة.	٤٧	١٩,٨
عدم ملكية الأسرة لأرض صالحة ضمن جذر القرية.	٦٦	٢٧,٣
أخرى	١٢	٥,١
المجموع	٢٣٧	١٠٠%

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

ويلاحظ من الجدول رقم (٧:٥) أن هناك نسبة قليلة من أسر منطقة سلفيت كلن الدافع للبناء على شكل طوابق لديها غير الدوافع التي ذكرت مثل توفر رأس المال ، وقد كان يجيب قسم من أرباب هذه الأسر بتوفر رأس المال لديهم وبالتالي كانت رغبتهم في توسيع مساكنهم على اعتبار أن البناء استثمار لأولادهم وليس فيه أي نوع من المخاطرة، والبعض الآخر كان يجيب بأن طبيعة الأرض المنحدرة كانت تفرض عليه بناء هذا النمط فالتجمعات السكانية في منطقة سلفيت مقامة على مناطق مرتفعة ووعرة.

٧:٤ مساحة المسكن:

يجدر بنا دراسة مساحة المسكن للتعرف على الأوضاع التي يعيشها السكان في منطقة الدراسة، وتأثير مساحة المسكن في عدد الغرف ومساحتها، وتوفير الخدمات والتجهيزات التي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

بلغ متوسط مساحة الوحدة السكنية في منطقة سلفيت (١٤٤م^٢) جدول رقم (٧:٦)، وهي بهذا تزيد عن متوسط مساحة المسكن في قرى الضفة الغربية حسب دراسة حسين أحمد ومفيد الشامي والبالغة (١٧م^٢)^(١)، ومتوسط مساحة المسكن في منطقة سلفيت يزيد كذلك عن متوسط مساحة المسكن في مدينة نابلس والبالغ (١٣٨م^٢)^(٢)، كما يزيد متوسط مساحة الوحدة السكنية في منطقة سلفيت عن متوسط مساحة الشقة في الضفة الغربية حسب دراسة نضال صبري والبالغة (١٢٥م^٢)^(٣).

ولعل ارتفاع متوسط مساحة المسكن في منطقة سلفيت يدل على أن هناك توجهها نحو بناء المساكن الواسعة، فبناء المساكن الواسعة ينتشر في القرى أكثر منه في المدن وذلك لوجود الأرض فالكثير من سكان هذه القرى يملكون الأرض ويرغبون ببناء المسكن الواسع كي يتسنى لهم التحكم في عدد الغرف المطلوبة وفي مساحة هذه الغرف فكل شخص عندما يبني مسكنة فإنه يحاول قدر المستطاع توسيع مساحته كي يتسنى له توزيع الغرف فيه على أفراد أسرته، ولكي يتم وضع ممتلكاته فيه.

(١) حسين أحمد، ومفيد الشامي، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) ماهر أبو صالح، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٣) نضال صبري، ١٩٧٨، مشكلة الإسكان في الضفة الغربية، مكتب التوثيق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ص ١٧.

وحسب نمط السكن فقد بلغ أعلى متوسط لمساحة المسكن في القرى الصغيرة - جدول رقم (٧:٦)، والسبب في ارتفاع متوسط مساحة المسكن في هذه القرى يعود إلى كبر متوسط مساحة الأرض التي بني عليها المسكن فقد وجد أعلى متوسط مساحة أرض في القرى الصغيرة (٥٢٦م²)، يلي القرى الصغيرة من حيث ارتفاع متوسط مساحة المسكن القرى المتوسطة الحجم، والسبب في متوسط مساحة المسكن هذا هو ارتفاع متوسط دخل رب الأسرة، فهي تستحوذ على أعلى متوسط للدخل حسب حجم القرى والبالغ (٣٧٩,٥ ديناراً)، حيث أن ارتفاع متوسط دخل الفرد يؤثر في زيادة مساحة مسكنه.

وأخيراً تأتي القرى الكبيرة من حيث مساحة المسكن، وقد أثر في ذلك متوسط دخل رب الأسرة حيث وجد فيها ثاني أكبر متوسط للدخل وثاني متوسط مساحة أرض (٤٢,٦م²)، فقد وجدت علاقة ارتباط إيجابية ولكنها ضعيفة أكدتها قيمة معامل ارتباط بيرسون بين مساحة الأرض التي بني عليها المسكن ومسطح البناء، وقد بلغت قيمة بيرسون (+٠,١١) وهي دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha = ٠,٠٥$) وهذا يعني أنه كلما زادت مساحة الأرض المبني عليها المسكن كلما زاد مسطح بناء المسكن، ويلاحظ من الجدول رقم (٧:٨) وجود علاقة ارتباط سلبية حسب معامل بيرسون بين مساحة بناء المسكن وتاريخ بناء المسكن في منطقة سلفيت حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (-٠,٨٣) وهذا يعني وجود علاقة سلبية بين المتغيرين بسبب الأوضاع التي عاشتها فلسطين ومنطقة سلفيت هي جزء من فلسطين، إذ يلاحظ من الجدول (٧:١٠) أنه كلما كان المسكن قديماً كلما صغرت مساحته، يضاف إلى ما تقدم توفر مواد البناء حديثاً بدرجة تفوق ما كان عليه في السابق مما أثر في زيادة مسطح بناء المسكن حديثاً فأغلب المساكن القديمة كانت تبنى من الحجر القديم والطين، ويمكن أن نضيف كذلك استقرار الأوضاع السياسية حديثاً وفتح سوق العمل في إسرائيل للعمال الفلسطينيين، كل ذلك أثر في تحسن الدخول وبالتالي زيادة مسطح بناء المسكن.

جدول رقم (٧:٦)

متوسط مساحة المسكن ومتوسط مساحة الأرض التي بني عليها المسكن ومتوسط تاريخ بناء المسكن في منطقة سلفيت

نمط السكن	متوسط مساحة المسكن م ^٢	متوسط مساحة الأرض التي بني عليها المسكن	متوسط تاريخ بناء المسكن
قرى كبيرة الحجم	١٤٢,٣	٥٤٢,٦	٨٠,٥
قرى متوسطة الحجم	١٤٣,٨	٥٤١,٨	٧٨,٤
قرى صغيرة الحجم	١٥٠,١	٥٢٦,٤	٨٢,٤
متوسط المنطقة	١٤٤	٥٣٩,٨	٧٩,٩

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

وتم كذلك إجراء تحليل التباين الأحادي كما يتبين من الجدول رقم (٧:٧) بين مسطح بناء المسكن وسنة البناء للفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0,05$) في مسطح بناء المسكن تعزى لسنة البناء، وقد تبين أن قيمة (ف) المحسوبة (١,٦٥) وهي أقل من قيمة (ف) المجدولة والبالغة (٢,٦٢) وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، ويعود السبب في رفض الفرضية البديلة إلى سوء الأحوال الاقتصادية التي تعتبر انعكاساً للأوضاع السياسية التي مرت بها فلسطين من سيطرة إسرائيل على أرض (١٩٤٨) ومن ثم احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام (١٩٦٧)، كل ذلك أثر في صغر مسطح بناء المسكن قديماً.

جدول رقم (٧:٧)

تحليل التباين الأحادي بين مسطح بناء المسكن وسنة البناء في منطقة سلفيت

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١٢٦٠٩٥,٨	٣	٤٢٠٣١,٩	١,٦٥	٠,١٧٨
داخل المجموعات	١١٧٩١٤٢١,٥	٤٦٢	٢٥٥٢٠,٤		
المجموع	١١٩١٦٥١٧,٣	٤٦٥			

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

يتبين من الجدول رقم (٧:٨) أن هناك تزايداً في مسطح بناء المسكن، فقد بلغ مسطح بناء المسكن للمساكن التي بنيت خلال الفترة منذ عام (١٩٥٠-١٩٢٠) (١٠٢م^٢)، ولعل الأوضاع الاقتصادية الصعبة في ذلك الوقت إضافة إلى الأوضاع السياسية التي شهدتها فلسطين بشكل عام من الانتداب البريطاني وسيطرة إسرائيل على الأرض المحتلة عام (١٩٤٨) لها تأثير كبير على انخفاض مسطح بناء المسكن في ذلك الوقت، وقد اتسع مسطح بناء المسكن قليلاً في الفترة (١٩٥١-١٩٦٩م)، وقد أثر في ارتفاع مسطح البناء في هذه الفترة استقرار الأوضاع السياسية في الخمسينات، حيث أصبحت منطقة سلفيت التي هي جزء من الضفة الغربية تحت الحكم الأردني، إلا أن الزيادة في مسطح البناء في هذه الفترة قليلة مقارنة بالفترة السابقة، وقد بلغ مسطح بناء المسكن في منطقة سلفيت في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) أوجه إذ بلغ (١٥٦م^٢)، جدول (٧:٨). ولعل استقرار الأوضاع السياسية في تلك الفترة وفتح سوق العمل في إسرائيل أثر على نشاط الحركة العمرانية، يضاف إلى ذلك هجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى دول الخليج النفطية للعمل هناك في هذه الفترة بسبب توفر فرص العمل مما زاد من مسطح بناء المسكن، إلا أن مسطح بناء المسكن في منطقة سلفيت عاد وانخفض قليلاً بعد عام (١٩٩٠) بسبب فرض الطوق الأمني والحصار على الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل بين الفينة والأخرى، كل ذلك أثر على متوسط مساحة المسكن في هذه الفترة، يضاف إلى ذلك عدم السماح بدخول إسرائيل للعمال الفلسطينيين إلا بتصاريح عمل مما زاد من سوء الأوضاع الاقتصادية التي انعكست على مسطح بناء المسكن، ويمكن أن نضيف كذلك الحد من الهجرة إلى دول الخليج في هذه الفترة وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية.

جدول رقم (٧:٨)

متوسط مساحة المسكن في منطقة سلفيت خلال فترات زمنية مختلفة

السنة	مسطح البناء (م ^٢)
١٩٥٠-١٩٢٠	١٠٢
١٩٦٩-١٩٥١	١١٦
١٩٩٠-١٩٧٠	١٥٦
بعد عام ١٩٩٠	١٤٥

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

أما عن متوسط مساحة الحديقة في منطقة سلفيت فقد بلغ (٢٢٣,٨م^٢)، وهذا يدل على كبر متوسط مساحة الأرض التي بني عليها المسكن في منطقة سلفيت والجدول رقم (٧:٩) يبين أن متوسط مساحة الحديقة تأثر بمتوسط مساحة الأرض التي بني عليها المسكن، فقد وجد أكبر متوسط مساحة حديقة عند أكبر متوسط مساحة أرض وهو القرى الكبيرة، يليها القرى الصغيرة بمتوسط مساحة حديقة (١٦٠,٤م^٢) أما أقل متوسط مساحة حديقة فكان في القرى الصغيرة حيث وجد فيها أصغر متوسط مساحة أرض بني عليها المسكن وبشكل عام تتميز منطقة سلفيت بمتوسط حديقة كبير ولا عجب في ذلك فمجتمع المنطقة مجتمعاً قروياً تكثر فيه مساحة الأرض المقام عليها المسكن مع زيادة في مساحة الحديقة التي تستعمل سواء لزراعة بعض الأشجار المثمرة أو لزراعة بعض المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار وفي بعض الأحيان يتم تزويدها بالمياه من الحنفيات الخاصة أو آبار الجمع الموجودة في المسكن، ويتم كذلك استعمال هذه الحقائق للأطفال حيث يتم قضاء وقتهم فيها.

جدول رقم (٧:٩)

متوسط مساحة الحديقة مع متوسط مساحة الأرض المقام عليها المسكن في منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	متوسط مساحة الحديقة (م ^٢)	متوسط مساحة الأرض التي بني عليها المسكن (م ^٢)
قرى كبيرة الحجم	٣٠٠,٩	٥٤٢,٦
قرى متوسطة الحجم	١٥٠,٥	٥٤١,٨
قرى صغيرة الحجم	١٦٠,٤	٥٢٦,٤
متوسط المنطقة	٢٢٣,٨	٥٣٩,٩

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

٧:٥: عدد الغرف في المسكن:

تم دراسة توزيع إعداد الغرف وكذلك غرف النوم في المسكن وقد وجد أن هناك اختلافاً في هذا التوزيع بين منطقة سلفيت والتجمعات السكانية في الضفة الغربية والقطاع - الجدول رقم (٧:١٠) -، حيث بلغ متوسط عدد الغرف في المسكن في منطقة سلفيت (٤,٣٦) غرفة حسب بيانات المسح الميداني ١٩٩٩م، وهي بهذا تزيد عن متوسط عدد الغرف في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) والبالغ (٣,١) غرفة للمسكن^(١).

ويزيد متوسط عدد الغرف في منطقة سلفيت عنه في قرى الضفة الغربية - جدول رقم (٧:١٠)، وهذا يؤكد اتساع مساحة المسكن في المنطقة والبالغ (١٤٤م^٢) عنه في القرى الفلسطينية، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هناك العديد من القرى الفلسطينية التي تتميز بضيق مخططات البناء فيها وعدم قابلية هذه القرى للتوسع لاعتبارات تراها سلطات الاحتلال، كأن يمنع البناء في القرى التي تحيط بها المستوطنات، ويزيد متوسط عدد الغرف في منطقة سلفيت عنه في مخيمات ومدن الضفة الغربية - جدول رقم (٧:١٠) -، ويعود السبب في ارتفاع متوسط عدد الغرف في منطقة سلفيت عنه في المدن لضيق المسكن في المدينة عنه في القرية أما المخيمات فتتميز بأنها تعاني من ضائقة سكنية، وهي تتميز بضيق مساحة مبانيها وبالتالي النقص في أعداد الغرف في المسكن، يضاف إلى ذلك الأوضاع السياسية التي تعيشها المخيمات أما مجتمع منطقة سلفيت فيتميز بأنه مجتمع قروي تكثر فيه ملكية الأرض وبالتالي فإن غالبية الأسر تملك الأرض الصالحة للبناء، أما في مدن ومخيمات قطاع غزة فإن متوسط عدد الغرف أقل منه في منطقة سلفيت، ويعود صغر متوسط عدد الغرف في قطاع غزة إلى قلة مساحة الأرض المخصصة للبناء في القطاع، فالقطاع يتميز بمساحته الضيقة (٣٦٥كم^٢) وتسيطر إسرائيل على قسم كبير من أراضيه.

يتبين من الجدول رقم (٧:١٠) أن المساكن التي تحتوي على خمس غرف فأكثر في منطقة سلفيت تحتل أكبر نسبة (٣٧,٦%)، ويعود ذلك لكبر متوسط مساحة الأرض ومتوسط مساحة المسكن في منطقة سلفيت، أما أقل نسبة على مستوى المنطقة فهي

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، ملخص نتائج التعداد، مرجع سابق، منطقة سلفيت، ص ٤٥.

للمساكن التي تتكون من غرفة واحدة والبالغة نسبتها (١,٩%) ، كل ذلك يؤكد أن منطقة سلفيت تعيش في ظروف سكنية أفضل مما هو موجود في بقية التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي دراسة بعنوان "إعادة أعمار فلسطين" لانتوان زحلان (١٩٩٧) فقد بلغ متوسط عدد الغرف في الضفة الغربية (٢,٩٦)، بينما بلغت في قطاع غزة (٢,٤٥) غرفة^(١)، كل ذلك يؤكد أن منطقة سلفيت ذات ظروف سكنية أحسن بكثير مما هو في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (٧:١٠)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب عدد الغرف ومتوسط عدد الغرف ومقارنتها ببعض المناطق الأخرى

المنطقة	عدد الغرف					المتوسط للغرف	المتوسط لغرف النوم
	١	٢	٣	٤	٥		
منطقة سلفيت (١)	١,٩	٥,٦	٢٤,٧	٣٠,٣	٣٧,٦	٤,٣٦	٢,١٩
مدن الضفة الغربية (٢)	٥,١	١٦,٢	٢٨,٨	٢٨	٢١,٢	٣,٥٧	١,٩٣
قرى الضفة الغربية (٢)	٨,١	٢٣,٨	٢٩,٣	٢٢,٧	١٦,١	٣,٢٧	١,٧٤
مخيمات الضفة (٢)	٦,٦	٢٨,٥	٣١,٨	٢١,٦	١١,٢	٣,١٠	١,٧٥
مدن قطاع غزة (٢)	٥,٧	١٥,١	٢٩,٨	٥٦,٥	٢٢,٩	٣,٥٩	٢,٢٥
مخيمات قطاع غزة (٢)	٩,٦	٢٣,٣	٢٩,٥	٢٢,١	١٥,٥	٣,٢٠	٢,١٥

المصدر:

(١) المسح الميداني لعام ١٩٩٩ م.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، إحصاءات أوضاع المسكن، مرجع سابق، ص ٦٦، العمود

رقم (٤) المرجع نفسه، ص ٦٨.

أما عن متوسط عدد غرف النوم في المسكن فقد بلغ المتوسط لها في منطقة سلفيت (٢,١٩) غرفة - جدول رقم (٧:١٠) -، ويعود السبب في ذلك إلى وجود أكبر متوسط للغرف في المنطقة، وقد تم إجراء اختبار معامل بيرسون لمعرفة العلاقة بين متوسط عدد الغرف وعدد غرف النوم في منطقة سلفيت وقد بلغت قيمة معامل بيرسون (+٢١%)، وهذا يعني أنه كلما زاد عدد الغرف فإن ذلك يعني زيادة عدد غرف النوم.

^(١) انتوان زحلان، ١٩٩٧، إعادة إعمار فلسطين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ص ٧٥.

ويتضح من الجدول رقم (٧:١٠) أن أقل متوسط لغرف النوم كان في مخيمات الضفة الغربية وفيها وجد أقل متوسط لعدد الغرف في المسكن، أما مدن ومخيمات قطاع غزة فقد وجد أعلى متوسط لغرف النوم في مدن القطاع تليها مخيمات القطاع ثم مدن الضفة، وهذا يعني تخصيص غرف للنوم في القطاع ومدن الضفة أكثر منه في منطقة سلفيت فزيادة عدد الغرف في بعض الأحيان لا يعبر بالضرورة عن زيادة عدد غرف النوم فالعادات والتقاليد هنا تلعب دوراً في ذلك، فمجتمع منطقة سلفيت قروياً وبالتالي لا يوجد تركيز على وجود غرف للنوم عند جميع الأسر بعكس المدن الفلسطينية في الضفة والقطاع حيث يحرص الأفراد في المدن على تخصيص غرف للنوم أكثر مما هو موجود في القرى، أنظر جدول (٧:١٠).

يعتبر الدخل عامل مؤثر في عدد الغرف في المسكن في منطقة سلفيت فكما كان دخل رب الأسرة مرتفعاً كلما كانت لديه القدرة على زيادة مساحة المسكن، وبالتالي زيادة عدد الغرف فيه، من هنا فإنه تم إجراء اختبار معامل بيرسون لمعرفة العلاقة بين دخل رب الأسرة وعدد الغرف في المسكن، إذ وجدت علاقة ارتباط إيجابية حسب معامل بيرسون ($+11\%$) بين هذين المتغيرين، بمعنى أنه كلما ارتفع دخل رب الأسرة زاد عدد الغرف في المسكن، فالمسكن الواسع يعكس الظروف الاقتصادية الجيدة لرب الأسرة فالدخل المرتفع يسمح لرب الأسرة بزيادة مساحة مسكنه وبالتالي زيادة عدد الغرف فيه، أما الدخل المتدني فإنه يضطر رب الأسرة لبناء مسكن صغير المساحة وبالتالي لن يتسنى له زيادة عدد الغرف فيه.

وتم كذلك إجراء اختبار مربع كاي للفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في عدد الغرف في المسكن تعزى لدخل رب الأسرة، وقد تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة (٥٦,١) وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة (٤٣,٧٧)، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في عدد غرف المسكن في منطقة سلفيت تعزى لمتغير دخل رب الأسرة، وهذا يعني أن هذين المتغيرين غير مستقلين عن بعضهما، من هنا فإن الدخل المرتفع يسمح لرب الأسرة بزيادة مسطح بناء المسكن الذي يؤثر على عدد الغرف ومساحتها أيضاً.

وفيما يتعلق بتوزيع أعداد الغرف في المسكن وإعداد غرف النوم والمتوسطات لها حسب حجم القرى في منطقة سلفيت - جدول رقم (٧:١١)، تبين أن القرى الكبيرة تحتل أكبر متوسط لعدد الغرف حيث بلغ (٤,٤٨) غرفة/ مسكن، وهذا يعني أنها أفضل حالاً من القرى الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويعود ارتفاع متوسط عدد الغرف في مساكن القرى الصغيرة إلى وجود أكبر مسطح بناء للمساكن فيها، أما القرى الكبيرة فقد أثر في ارتفاع متوسط عدد الغرف فيها احتمالها على أكبر متوسط مساحة أرض بنى عليها المسكن، وهذا ما يؤكد ارتفاع متوسط عدد الغرف فيها.

تعتبر القرى الصغيرة من أكثر المناطق في زيادة عدد المساكن التي تتكون من خمس غرف فأكثر، ويعود السبب في ارتفاع نسبة المساكن المكونة من خمس غرف فيها إلى وجود أكبر مسطح للبناء فيها حسب حجم القرى.

جدول رقم (٧:١١)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب عدد الغرف وعدد غرف النوم في المسكن حسب نمط السكن

نمط السكن	عدد الغرف					متوسط الغرف في المسكن	عدد غرف النوم				متوسط غرف النوم
	١	٢	٣	٤	٥		١	٢	٣	٤	
قرى كبيرة الحجم	١,١	٢,٤	١٧,٩	٣٩,٦	٣٧,٧	٤,٥٠	١٥,٩	٥٢,٢	٢٣,٢	٨,٧	٢,٢٥
قرى متوسطة الحجم	١,١	٩,٧	٢٢,١	٢٢,٦	٣٤,٧	٤,٢٠	٢٢,٦	٥٤,٧	١٥,٣	٧,٤	٢,٠٧
قرى صغيرة الحجم	٢,٩	٤,٣	٢٤,٦	٢٣,٢	٤٤,٩	٤,٤٨	١٧,٤	٤٢	٢٦,١	١٤,٥	٢,٣٨
متوسط المنطقة	١,٩	٥,٦	٢٤,٧	٣٠,٢	٣٧,٦	٤,٣٦	١٨,٩	٥١,٧	٢٠,٤	٩	٢,١٩

المصدر: المسح الميداني ١٩٩٩م.

تم إجراء اختبار مربع كاي للفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في عدد الغرف في المسكن تعزى لمتغير منطقة السكن (قرى كبيرة، قرى متوسطة، قرى صغيرة)، وقد تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة

(٤٨,٥٧) وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة (٢٦,٣٠)، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن هذين المتغيرين غير مستقلين عن بعضهما، بسبب تفاوت عدد الغرف في المسكن حسب حجم القرى الذي أثر على عدد غرف النوم.

شكلت المساكن المكونة من أربع غرف نسبة (٣٩,٦%) من مساكن منطقة سلفيت حيث وجدت أعلى نسبة لها في القرى الكبيرة -جدول رقم (٧:١١)-، واشتملت هذه القرى على أقل نسبة للمساكن المكونة من غرفة واحدة ومن غرفتين أيضاً، وبشكل عام يلاحظ أن المساكن المكونة من خمس غرف فأكثر ترتفع حسب حجم القرى، وبالنسبة لمتوسط عدد غرف النوم فقد وجد أكبر متوسط في القرى الصغيرة (٢,٣٨) غرفة، وقد أثر في ذلك زيادة متوسط عدد الغرف فيها حيث وجد فيها وفي القرى الكبيرة أعلى متوسط للغرف حسب حجم القرى، إذ وجدت أعلى نسبة في القرى المتوسطة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع متوسط دخل رب الأسرة فيها تليها القرى الكبيرة للمساكن المكونة من غرفتين للنوم، أما أقل النسب لغرف النوم فهي للمساكن التي تحتوي على أربع غرف نوم حيث وجد في القرى الصغيرة أعلى نسبة للمساكن المكونة من أربع غرف للنوم، تليها القرى الكبيرة، وأخيراً المتوسطة، ويعود السبب في ارتفاع نسبة المساكن التي تشتمل على أربع غرف للنوم في القرى الصغيرة والكبيرة إلى اشتغالها على أعلى متوسط لعدد الغرف في المسكن جدول رقم (٧:١١). كما تستحوذ القرى الصغيرة على أعلى متوسط مسطح بناء للمسكن حسب حجم القرى (١,٥٠م^٢) كما تبين من نتائج المسح الميداني.

٧:٦ كثافة السكن:

تعتبر كثافة السكن ودرجة الازدحام من المقاييس الهامة التي تؤثر على راحة السكان الصحية والنفسية والاجتماعية^(١)، ودرجة الازدحام هي متوسط عدد الأشخاص لكل غرفة في المسكن الواحد، وهي أحد أهم المقاييس لتصوير مشكلة الضائقة السكنية، ويعتبر أشغال ثلاثة أفراد للغرفة الواحدة ازدحاماً يشكل ضائقة سكنية خانقة^(٢).

وحسب دراسة بكر أبو كشك (١٩٨٠) فإن (٥٠%) من سكان الأراضي المحتلة يعيشون في بيوت معدل الكثافة فيها يزيد على ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة^(٣)، بينما في دراسة ابراهيم سليمان (١٩٩٤) عن الحاجة السكنية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بين أن مقياس (٢,٥) شخص للغرفة في معظم دول العالم الثالث يشكل خطأ أحمرأ يعني وجود ضائقة سكنية كالأردن مثلاً، وفي الدول المتقدمة فإنه المتوسط (٢) شخص لكل غرفة يعني ضائقة سكنية خانقة^(٤)، ويمكن القول أنه كلما انخفض عدد الأفراد للغرفة الواحدة فإن ذلك يدل على وجود درجة عالية من الرفاهية للسكان والعكس صحيح فكلما ارتفع متوسط عدد أفراد الغرفة الواحدة فإن ذلك يعني ضائقة سكنية تؤثر على نفسية ساكنيه من حيث الصعوبات التي يواجهونها باختلاف صغار وكبار السن له تأثير على سلوك الصغار الذين يكتسبون العادات والتقاليد من الكبار الملقى على عاتقهم مسؤولية رعاية صغار السن.

بلغت درجة الازدحام في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني (١٩٩٩) حوالي (١,٣٥) شخص لكل غرفة، - الجدول رقم (٧:١٢) - ويقل معدل الازدحام هذا عن مثيله حسب التعداد العام (١٩٩٧) لمنطقة سلفيت والبالغ (١,٩) شخص للغرفة - جدول (٧:١٢) -، وربما يعود السبب في هذا التفاوت البسيط إلى أن منطقة سلفيت تشهد تقدماً حيث أن انخفاض أشغال الغرفة يدل على تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

ويتبين من الجدول رقم (٧:١٢) أن درجة التزاحم في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) قريبة جداً من مثيلتها في مدن الضفة الغربية، وتقل كثيراً عما هو

(١) ابراهيم سليمان الحاج عبد الرحمن المهنا، ١٩٩٤، الحاجة السكنية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ١٥.

(٢) بكر أبو كشك، ١٩٨٠، الضائقة السكنية في الأرض المحتلة، مركز التوثيق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ص ١٦.

(٣) بكر أبو كشك، ١٩٨٠، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٤) ابراهيم سليمان، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٥.

موجود في قرى الضفة الغربية، وهذا يعني أن منطقة سلفيت تتمتع بظروف سكانية أفضل مما هو موجود في قرى الضفة، وهذا يؤكد أيضاً زيادة في أعداد الغرف مع انخفاض في متوسط عدد أفراد الأسرة في منطقة سلفيت عنه في القرى الفلسطينية، ويعود السبب في هذا التفاوت بين منطقة سلفيت والقرى الفلسطينية إلى تفاوت في الأوضاع الاقتصادية التي تؤثر على زيادة أو نقص أعداد الغرف.

وحسب بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية فإنه يتبين من الجدول رقم (٧:١٢) أن أعلى درجة تزامم وجدت في مخيمات قطاع غزة (٢,٣٥) شخص للغرفة، ومخيمات الضفة الغربية (٢,٤٥) شخص للغرفة، وهذا يعود إلى صغر مساحة المسكن في المخيمات وصغر مساحة المسكن يؤثر على عدد الغرف فيها، وبالتالي فإن ظروف السكن في المخيمات تتميز بأنها سيئة مقارنة بالمدن والقرى.

جدول رقم (٧:١٢)

درجة التزامم السكاني (نسبة الاشغال للغرفة) في منطقة سلفيت مقارنة مع بعض المناطق الأخرى

المنطقة	درجة التزامم(نسبة الاشغال)
منطقة سلفيت(١)	١,٣٥
منطقة سلفيت (٢)	١,٩
مدن الضفة الغربية(٣)	١,٩٦
قرى الضفة الغربية(٣)	٢,٣٩
مخيمات الضفة الغربية(٣)	٢,٤٥
مدن قطاع غزة (٣)	٢.٣٥
مخيمات القطاع(٣)	٢,٧٧

المصدر:

(١) المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص٤٥.

(٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، أيار، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٦٦.

هذا في حال المقارنة داخل المجتمع الفلسطيني الذي يعيش ظروف الاحتلال الصعبة، فكيف يكون الحال عند المقارنة مع الدول المتقدمة والجدول التالي رقم (٧:١٣) يبين وجة الاختلاف الكبير من حيث ظروف السكن بين الضفة والقطاع من جهة، والمجتمعات الغربية من جهة أخرى، إذ يبين الجدول (٧:١٣) أن (٤٩,٤%) من أسر المجتمعات الغربية يعيشون بمعدل فرد واحد للغرفة مقابل (٤,٦%) في الضفة والقطاع، وهذا يعني أن نصف المجتمعات الغربية تعيش في رفاهية، ويعود السبب في سوء أحوال السكن في المجتمع الفلسطيني مقارنة بالمجتمعات الغربية إلى الضغوط التي يمارسها الاحتلال تجاه السكان والمساكن في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي منها سياسة هدم المنازل بحجة بناؤها دون ترخيص وعدم السماح للسكان الفلسطينيين البناء الا بترخيص بناء، يضاف إلى ذلك سوء الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع مقارنة بالمجتمعات الغربية كل ذلك أدى إلى سوء أحوال السكن في الأراضي المحتلة. كما يتضح من الجدول (٧:١٣) أن (٥٢,٩%) من أسر الضفة والقطاع يعيشون في ظروف ضائقة سكنية (ثلاثة أفراد أو أكثر مقابل (٥,٤%) في المجتمعات الغربية يعيشون في هذه الضائقة جدول رقم (٧:١٣)، مما يشير إلى مدى الضائقة السكنية التي تعيشها الأراضي المحتلة نتيجة للظروف التي مرت بها، وهذا الفرق الشاسع في ظروف السكن له انعكاسات خطيرة على نفسية الفرد الفلسطيني الذي لا يشعر بالأمن والراحة والاطمئنان وبالتالي ينعكس ذلك سلبيًا على انجازاته وعلى حياته اليومية بشكل عام فعلاقة الفرد بالعائلة مثل علاقة اللبنة بالبناء، وعندما يشعر الفرد بأنه حصل على أبسط الحقوق في السكن فإنه يصبح عضواً فعالاً في ذلك المجتمع، ومن هنا تأتي مسؤولية الجهات المختصة في تأمين السكن المناسب والملئم لأفراد المجتمع.

جدول رقم (٧:١٣)

توزيع العائلات بالنسبة المئوية حسب عدد الأفراد للغرفة في الضفة والقطاع مقارنة بالمجتمعات الغربية

المنطقة	حتى فرد واحد للغرفة %	من فرد حتى اثنين %	من فردين إلى ثلاثة أفراد %	أكثر من ثلاثة أفراد %
الضفة والقطاع	٤,٦	١٨,٦	١٣,٦	٥٢,٩
المجتمعات الغربية	٤٩,٤	٣٩,٢	٦	٥,٤

المصدر: نضال رشيد صبري، مشكلة الإسكان في الضفة الغربية، ١٩٨٧، مكتب التوثيق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ص ٦٤.

تم دراسة نسبة الاشغال (درجة التزاحم) حسب نمط السكن في منطقة سلفيت - الجدول رقم (٧:١٤)، إذ تبين أن أعلى نسبة اشغال وجدت في القرى الصغيرة الحجم، بسبب وجود أكبر متوسط لعدد أفراد الأسرة فيها تليها القرى المتوسطة، والسبب في ذلك وجود أقل متوسط لعدد الغرف فيها، وأخيراً القرى الكبيرة والسبب وجود أكبر متوسط لعدد الغرف (٤,٥) غرفة على الرغم من اتساع مسطح بناء المسكن فهي تحتل ثاني أكبر مسطح للبناء حسب حجم القرى. وعلى العموم فإن نسبة الاشغال متقاربة حسب نمط السكن في منطقة سلفيت.

جدول رقم (٧:١٤)

درجة التزاحم في منطقة سلفيت حسب نمط السكن

نمط السكن	درجة التزاحم (فرد للغرفة)
قرى كبيرة الحجم	١,٣١
قرى متوسطة الحجم	١,٣٧
قرى صغيرة الحجم	١,٣٩
المجموع	١,٣٥

المصدر: المسح الميداني للعام ١٩٩٩م.

وعن كثافة السكن في منطقة سلفيت فقد بلغت حسب المسح الميداني لعام (١٩٩٩) (٠,٠٤٢) شخص/م^٢، وتفاوتت حسب حجم القرى، إذ وجدت أعلى كثافة سكن في القرى الصغيرة (٠,٠٥٧) شخص/م^٢، وهذا يعني أن ظروف السكن في القرى الكبيرة والمتوسطة أفضل مما هو في القرى الصغيرة، كما تبين من نتائج المسح الميداني أن القرى المتوسطة حظيت على أقل كثافة سكن (٠,٠٣٣) شخص/م^٢، وهذا يعني أنها أفضل حالاً من غيرها.

وفيما يتعلق بالقرى الكبيرة فإن كثافة السكن فيها بلغت (٠,٠٤٤) شخص/م^٢، وهي قريبة من المتوسط على مستوى المنطقة، كما أشارت إليه نتائج المسح الميداني (١٩٩٩).

الفصل الثامن

الخدمات المتوفرة في المسكن

٨:١ الخدمات الضرورية في السكن.

٨:١:١ المياه.

٨:١:٢ الإضاءة في المسكن.

٨:١:٣ المجاري (الصرف الصحي).

٨:١:٤ التدفئة.

٨:٢ الخدمات و السلع المتوفرة في المسكن.

٨:٢:١ المطبخ.

٨:٢:٢ المراحيض.

٨:٢:٣ الحمام.

٨:٢:٤ السلع المعمرة.

الفصل الثامن

الخدمات المتوفرة في المسكن

تعتبر دراسة الخدمات المتوفرة في المسكن على درجة كبيرة من الأهمية إذ تساهم في التعرف على النقص الحاصل فيها وبالتالي معالجة هذا النقص من قبل الجهات المختصة، وتوفر هذه الخدمات في المسكن يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للسكان.

٨:١ الخدمات الضرورية في المسكن:

يقصد بالخدمات الضرورية المنزلية كل ما يلزم المسكن من تجهيزات تساعد على توفر الراحة لساكنيه، وهي تتمثل في الماء النظيف للشرب وللخدمات الأخرى، وخدمات الصرف الصحي، والكهرباء، والتدفئة، إذ يرتبط التمتع بالمسكن الملائم بمدى توفر الخدمات فيه، وأي نقص فيها سيتسبب في العديد من المشاكل التي تؤثر على الأوضاع الصحية لساكنيه، وتعرف هذه الخدمات لدى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بالخدمات والسلع المعمرة المتوفرة في الوحدة السكنية.

٨:١:١ المياه:

تعتبر المياه العصب الرئيسي لحياة كل كائن حي، وتوفر المياه في المسكن يعتبر من الضروريات بالنسبة لسكانه، إذ يسعى كل فرد لأن يزود منزله بها.

تعاني بعض التجمعات السكانية في منطقة سلفيت من عدم وصول شبكة المياه العامة إليها وهذه القرى هي: كفر الديك، وبرقين، وفرخة، واسكاكا، أما بقية التجمعات فيوجد فيها شبكة عامة للمياه.

تبين من نتائج المسح الميداني أن ما نسبته (٨١,٣%) من مساكن منطقة سلفيت تحصل على المياه عن طريق الحنفيات الخاصة من الشبكة العامة للمياه، إذ تتميز هذه المساكن بوجود حنفية خاصة في كل مسكن منها، وهي بذلك تقل عن النسبة في المدن

والمخيمات الفلسطينية، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المساكن المعتمدة على الآبار الخاصة في المدن وإلى كون المدن أكبر التجمعات السكانية تعداداً بالسكان حيث تقوم البلديات فيها بتوفير المياه لجميع المساكن بشكل متساوٍ، أما ارتفاع تلك النسبة في المخيمات فيعود إلى وجود معظم المخيمات داخل حدود بلديات المدن مما ساعد على تزويدها بالمياه^(١)، أما انخفاض نسبة المساكن المعتمدة على المياه العامة في منطقة سلفيت فيعود إلى وجود تجمعات سكانية لم تصلها شبكة المياه العامة، وإلى طبيعة مجتمع منطقة سلفيت القروي، حيث تتميز المجتمعات القروية بنقص في الخدمات مقارنة بالمدن.

ويلاحظ من الجدول رقم (٨:١) وجود تقارب في نسبة المساكن التي تزود بالمياه عن طريق الحنفيات الخاصة في منطقة سلفيت حسب المسح الميداني (١٩٩٩) وبيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (١٩٩٧)، إذ بلغت النسبة حسب بيانات التعداد العام (١٩٩٧) (٨٠,٦%).

بلغت نسبة المساكن المزودة بالمياه عن طريق الحنفيات الخاصة في القرى الفلسطينية (٦٢,٤%)، وهي أقل بكثير من مثيلتها في منطقة سلفيت والمدن والمخيمات الفلسطينية -الجدول (٨:١)- ويعود السبب في ذلك إلى عدم وصول شبكة المياه القطرية إلى الكثير من التجمعات السكانية القروية حتى الآن، وربما يعزى ارتفاع هذه النسبة في منطقة سلفيت عنه في القرى الفلسطينية إلى وجود العديد من الآبار الارتوازية في المنطقة، إذ يتم سحب المياه منها وتوصيلها إلى التجمعات السكانية عبر الشبكة العامة للمياه.

جدول رقم (٨:١)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مصدر المياه مقارنة ببعض المناطق الأخرى

المنطقة	مصدر المياه	حنفية خاصة %	حنفية عمومية %	آبار جمع %	أخرى %
منطقة سلفيت (١)	٨١,٣	٠	١٤,٨	٣,٨	
منطقة سلفيت (٢)	٨٠,٦	٠	١٤,٧	٤,٧	
المدن الفلسطينية (٣)	٩٠,١	١,٤	١٦,٨	١,٧	
القرى الفلسطينية (٣)	٦٢,٤	٣,٥	٢٨,٤	٥,٧	
المخيمات الفلسطينية (٣)	٩٦,٨	١,٨	٠,٤	٠,٩	

^(١) ماهر أبو صالح، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٢٦.

المصدر:

- (١) المسح الميداني ١٩٩٩م.
- (٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، منطقة سلفيت، ص ٦٣.
- (٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، فلسطين، ص ٧٢.

ويلاحظ من الجدول رقم (٨:١) أن نسبة المساكن المزودة بالمياه عن طريق آبار الجمع في منطقة سلفيت متقاربة حسب المسح الميداني والتعداد العام (١٩٩٧) وهذه النسبة أقل منها في المدن الفلسطينية وهذه النسبة هي لمساكن القرى التي لم تصلها شبكة المياه العامة، وترتفع نسبة المساكن التي تعتمد على المياه عن طريق آبار الجمع في القرى الفلسطينية وأقل نسبة في المخيمات والمدن الفلسطينية، ويعود السبب في انخفاض النسبة في المدن والمخيمات إلى عدم وجود مثل هذه الآبار كما هو الحال في القرى وهي أن وجدت فهي تستعمل لري الحدائق.

وفيما يتعلق بالمساكن التي تحصل على المياه عن طريق الحنفيات العمومية فهي منخفضة في جميع المناطق قياساً بالمصادر الأخرى -جدول (٨:١)- ويقصد بالتزود بالمياه عن طريق الحنفيات العمومية وجود أكثر من أسرة في مسكن واحد أو أكثر من مسكن تعتمد جميعها على نفس المصدر، إذ يسود مثل هذا النمط في القرى الفلسطينية، أما في المدن فلا تتجاوز نسبته (١,٤%) وربما يعود السبب إلى العادات السائدة في المدن إذ تحبذ كل أسرة الاستقلال في الحصول على كافة الخدمات، أما مصادر المياه الأخرى المبينة في الجدول (٨:١) فربما يتم الحصول عليها عن طريق الينابيع والجدول.

ويكثر مثل هذا النمط في القرى الفلسطينية، ويعود السبب في ذلك إلى وجود الينابيع والجدول بمحاذاة هذه القرى.

وحسب حجم القرى فإنه يتبين من الجدول رقم (٨:٢) أن مصادر المياه من الحنفيات الخاصة متقاربة في القرى الكبيرة والمتوسطة بينما تقل النسبة عن ذلك في القرى الصغيرة، ويعود السبب في ذلك إلى كثرة التجمعات السكانية التي لم تصلها شبكة المياه القطرية في القرى الصغيرة مقارنة بالقرى الكبيرة والمتوسطة.

يأتي مصدر آبار الجمع في المرتبة الثانية من حيث نسبة المساكن المزودة بالمياه عن طريقه إذ بلغت أعلى نسبة في القرى الصغيرة بواقع (٢٠,٣%) تليها القرى الكبيرة ومن ثم المتوسطة، ويدل ارتفاع النسبة في القرى الصغيرة على كثرة التجمعات "سكانية" فيها التي لم تصلها شبكة المياه، القطرية مقارنة بالقرى الكبيرة والمتوسطة، ويعود السبب في كثرة التجمعات السكانية الصغيرة التي لم نحصل على المياه إلى صغر حجمها سكانياً مما جعلها تبقى بدون شبكة للمياه يضاف إلى ذلك سوء التخطيط والتنظيم الذي كان سائداً قبل مجيء السلطة الوطنية، مما حرم الكثير من القرى من شبكة للمياه القطرية، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة إنشاء مثل هذه الشبكة.

جدول رقم (٨:٢)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مصدر المياه ونمط السكن

مصدر المياه	نمط السكن	حنفية خاصة %	حنفية عمومية %	آبار جمع %	أخرى %
قرى كبيرة الحجم	٨١,٦	—	١٥,٩	٢,٥	
قرى متوسطة الحجم	٨٣,٧	—	١٨,٥	٤,٧	
قرى صغيرة الحجم	٧٣,٩	—	٢٠,٣	٥,٧	
متوسط المنطقة	٨١,٣	—	١٤,٨	٤,٣	

المصدر: المسح الميداني للعام ١٩٩٩م.

ويلاحظ من الجدول (٨:٢) قلة نسبة المساكن المعتمدة على المصادر الأخرى والتي يتم الحصول عليها من الينابيع والعيون فأعلى نسبة لها وجدت في القرى الصغيرة تليها القرى المتوسطة وأخيراً الكبيرة، ويعود السبب في ارتفاع نسبة وجودها في القرى الصغيرة إلى احتمالية وجود هذه المصادر في هذه القرى أكثر من غيرها ومما ساعد على كثرة استخدام هذه المصادر قلة نسبة المساكن المزودة بالمياه عن طريق الشبكة القطرية.

٨:١:٢ الإضاءة في المسكن:

تعتبر من أهم وسائل الاستخدامات المنزلية، لذا تعد من أهم عوامل الراحة بالمنزل وتكاد أهميتها تعادل أهمية المياه، وما من شك في أن توفر الإضاءة عن طريق الشبكة العامة يعتبر مؤشراً هاماً يدل على التقدم في المجتمع، وتكثر مصادر الإضاءة وأهم مصدر لها الإضاءة عن طريق الكهرباء من الشبكة العامة.

وصلت نسبة المساكن المضاءة بالكهرباء عن طريق الشبكة العامة في منطقة سلفيت (٩٦,٨%) -الجدول رقم (٨:٣)- ويعني ذلك وجود مصادر أخرى للإضاءة في المنطقة وتقترب هذه النسبة من مثيلتها حسب التعداد العام (١٩٩٧)، كما يلاحظ أن نسبة المساكن الموصولة بالشبكة العامة للكهرباء تقل عن مثيلتها في القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة، في المدن والمخيمات الفلسطينية إلى كبر حجم هذه التجمعات سكانياً بالإضافة إلى تعدد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مما انعكس على ارتفاع هذه النسبة.

ويوضح الجدول (٨:٣) وجود مصادر أخرى للإضاءة وغالباً ما تعنى هذه المصادر المولدات الخاصة والكاز وقد بلغت نسبة المساكن المزودة بالإضاءة من هذه المصادر في منطقة سلفيت (٣,٢%) حسب المسح الميداني، وهي تقل عن مثيلتها حسب التعداد العام (١٩٩٧) ويتبين من الجدول (٨:٣) أن القرى الفلسطينية تأتي بعد منطقة سلفيت من حيث الحصول على الإضاءة من المصادر الأخرى (الكاز، المولدات الخاصة) تليها المخيمات والمدن الفلسطينية، ويعزى انخفاض النسبة في المدن والمخيمات إلى زيادة عدد المساكن المضاءة من الشبكة العامة وهذا شيء طبيعي فتعدد الأنشطة الاقتصادية في المدن له أثر فعال في زيادة هذه النسبة.

جدول رقم (٨:٣)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب مصدر الإضاءة مقارنة ببعض المناطق الأخرى

المنطقة	مصدر الإضاءة	كهرباء %	أخرى %
منطقة سلفيت (١)		٩٦,٨	٣,٢
منطقة سلفيت (٢)		٩٥,٥	٤,٥
المدن الفلسطينية (٣)		٩٨,٣	١,٧
القرى الفلسطينية (٣)		٩٧,٢	٢,٨
المخيمات الفلسطينية (٣)		٩٨,٥	١,٥

المصدر:

- (١) المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.
- (٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، منطقة سلفيت، مرجع سابق، ص ٦٤.
- (٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٧٠.

لا يوجد في منطقة سلفيت سوى تجمعاً سكانياً واحداً لم تصله الشبكة العامة للكهرباء وهو قرية رافات إضافة إلى الخرب الصغيرة مثل عزبة أبو آدم، ودار أبو بصل، وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للمساكن حسب مصدر الإضاءة ونمط السكن في منطقة سلفيت الجدول (٨:٤) يبين أن أعلى نسبة للمساكن المضاء بالشبكة العامة للكهرباء في القرى الكبيرة بواقع (١٠٠%) تليها القرى المتوسطة وأخيراً الصغيرة بنسبة (٨١,٢%)، ويرجع سبب انخفاض النسبة في القرى الصغيرة إلى وجود تجمعات سكانية ضمن هذه القرى لم تصلها الشبكة العامة للكهرباء، إذ يكثر استخدام المصادر الأخرى كالمولدات الكهربائية والكاز.

وعند إجراء اختبار مربع كاي للفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ($\alpha = 0,05$) في توفر الكهرباء تعزى لمنطقة السكن تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة (١١,٨) وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة

والبالغة (٦) وهذا يعني أننا سنرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة وأن هذين المتغيرين غير مستقلين عن بعضهما، وأنه يوجد أثر لمتغير منطقة السكن في توفر الكهرباء ويعود السبب في ذلك إلى التفاوت من حيث مصدر الإضاءة المتوفر فالقرى الصغيرة حصلت على أقل نسبة للإضاءة بالكهرباء من الشبكة العامة وفي المقابل حصلت على أعلى نسبة من المصادر الأخرى، وعلى العكس من ذلك موجود في القرى الكبيرة.

جدول رقم (٨:٤)

التوزيع النسبي للمساكن حسب مصدر الإضاءة ونمط السكن في منطقة سلفيت

نمط السكن	مصدر الإضاءة	كهرباء	أخرى
		%	%
قرى كبيرة الحجم		١٠٠	٠
قرى متوسطة الحجم		٩٨,٨	١,١
قرى صغيرة الحجم		٨١,٢	١٨,٨
متوسط المنطقة		٩٦,٨	٣,٢

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

٨:١:٣ المجاري (الصرف الصحي):

يقصد بها قنوات تصريف المياه العادمة من داخل المنازل، أما بربطها مع الشبكة العامة للتصريف أو بربطها مع حفر امتصاصية خاصة بكل مسكن، وتوفر هذه الشبكة يحافظ على البيئة من حيث النظافة والنقاء ويساعد على عدم إصابة جسم الإنسان بالأمراض الناتجة عنها مثل الكوليرا والبلهارسيا والتيفوئيد والديدان وغيرها^(١)، وقد تسبب سوء نظام الصرف الصحي في قطاع غزة بإصابة (٥٠) شخص بمرض التيفوئيد عام (١٩٩٠)^(٢).

^(١) ماهر أبو صالح، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٣٦.

^(٢) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، ١٩٩٧، دراسة حول المسكن في قطاع غزة، ط ١، ص ٢١.

تتميز منطقة سلفيت بعدم وجود شبكة مجاري عامة، ويعود السبب في ذلك إلى سياسية الاحتلال الهادفة إلى تدمير البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف مثل هذه الشبكة.

يتبين من الجدول (٨:٥) أن ما نسبته (٩٩,٧%) من مساكن منطقة سلفيت تتخلص من المياه القذرة عن طريق الحفر الامتصاصية، وهي بهذا تزيد قليلاً عن النسبة في القرى الفلسطينية، ويرجع ارتفاع هذه النسبة في منطقة سلفيت والقرى الفلسطينية إلى عدم وجود شبكة للمجاري العامة فيها.

كما يتبين من الجدول (٨:٥) أن نسبة المساكن المتخلصة من الفضلات والمياه العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية في كل من منطقة سلفيت والقرى الفلسطينية عالية جداً مقارنة مع مدينة نابلس والمدن والمخيمات الفلسطينية - جدول رقم (٨:٥) - حيث تنخفض هذه النسبة في المدن الفلسطينية، وهذا يعود إلى وجود شبكة المجاري العامة في المدن بنسبة أكبر من القرى، حيث تتميز المدن بتعدد الأنشطة الاقتصادية كوجود المصانع مثلاً مما ساعد على توفر مثل هذه الشبكة، أما القرى فإن أغلبها بعيد عن المدن مما يستدعي توصيلها بشبكات للمجاري العامة تكاليف مالية باهظة، كما تنخفض نسبة استخدام الحفر الامتصاصية في المخيمات مقارنة بالقرى حيث بلغت (٥٦,٥%) من مساكنها ويدل ذلك على أن أكثر من نصف المساكن في المخيمات تعتمد على الحفر الامتصاصية، ولعل وقوع المخيمات داخل حدود بلديات المدن جعلها تستفيد من حيث تمديدات شبكة المجاري العامة بدرجة تفوق القرى، أما مدينة نابلس فلا تتعدى نسبة المساكن التي تستعمل الحفر الامتصاصية (٣,٦%)، ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة في المدن إلى تمتع المدن بوجود شبكات لتصريف المياه العادمة بدرجة تفوق القرى، فحجم المدينة سكانياً وعمرانياً جعلها تتمتع بوجود شبكة للمجاري العامة.

جدول رقم (٨:٥)

التوزيع النسبي للمساكن حسب نظام الصرف الصحي في منطقة سلفيت مقارنة ببعض المناطق الأخرى

المنطقة	الصرف الصحي	حفرة امتصاص %	شبكة عامة %	أخرى %
منطقة سلفيت (١)		٩٩,٧	٠	٠,٣
مدينة نابلس (٢)		٣,٦	٩٦,٤	٠
المدن الفلسطينية (٣)		٤٥,٦	٥٣,٢	١,٢
القرى الفلسطينية (٣)		٩٢,٨	٢,٩	٣,٤
المخيمات الفلسطينية (٣)		٥٦,٥	٤١,٨	١,٧

المصدر:

(١) المسح الميداني ١٩٩٩م.

(٢) ماهر أبو صالح، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، آب، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٧٦.

وفيما يتعلق بالتخلص من المياه القذرة عن طريق شبكة المجاري العامة فلا يوجد لها أية نسبة في منطقة سلفيت بينما بلغت أعلى النسب في مدينة نابلس - جدول (٨:٥) - وهي تزيد عن مثيلتها في المدن الفلسطينية بحوالي النصف تقريباً، ويعزى انخفاض نسبة المساكن التي تتخلص من الفضلات عن طريق شبكة المجاري في معظم التجمعات السكانية إلى ارتفاع تكلفة إنشاء هذه الشبكة من جهة وإلى سياسة الاحتلال التي عملت على تدمير البنية التحتية في الأراضي المحتلة من جهة أخرى.

كما ويتضح من الجدول رقم (٨:٥) وجود مصادر أخرى للتخلص من المياه القذرة والفضلات غير التي تم ذكرها، كأن يتم التخلص منها في المناطق المكشوفة فقد ظهر أن ما نسبته (٣,٠%) من مساكن منطقة سلفيت تتخلص من المياه الملوثة بهذه الطريقة وتقل هذه النسبة عما هو موجود في القرى الفلسطينية، وتقل عن ذلك في المدن والمخيمات الفلسطينية، ولعل الارتفاع النسبي لهذا النمط في القرى يعود إلى وجود مناطق خلاء فيها بعكس المدن التي تتميز باكتظاظ مبانيها.

وفيما يتعلق بتوزيع المساكن حسب نظام الصرف الصحي ونمط السكن في منطقة سلفيت - جدول (٨:٦) - إذ يلاحظ أن القرى المتوسطة والصغيرة تستعمل الحفر الامتصاصية في التصريف بنسبة (١٠٠%) لكل منهما يليها القرى الكبيرة، وعلى

العموم فإن الاعتماد على الحفر الامتصاصية والوسائل الأخرى يتسبب في مشاكل كثيرة تؤثر على الأوضاع الصحية للسكان وتعمل على تلوث البيئة.

جدول (٨:٦)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب نظام الصرف الصحي ونمط السكن

المنطقة	الصرف الصحي	
	حفرة امتصاص %	أخرى %
قرى كبيرة الحجم	٩٩,٥	٠,٥
قرى متوسطة الحجم	١٠٠	٠
قرى صغيرة الحجم	١٠٠	٠
متوسط المنطقة	٩٩,٨	٠,٢

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

٨:١:٤ التدفئة:

تعتبر دراسة مصادر التدفئة من الضروريات الملحة عند دراسة الخدمات المتوفرة في المسكن، وتعد التدفئة من الخدمات الواجب توفرها في فصل الشتاء، ويرتبط توفر مصدر التدفئة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة وخصوصاً الدخل، كما يتأثر توفر بعض مصادر التدفئة بعامل توفر الكهرباء في المسكن. وتختلف تكلفة استخدام مصادر التدفئة إذ تعتبر التدفئة المركزية أعلاها ثمناً، أما أقل مصادر التدفئة ثمناً فهو الحطب والفحم، ويعبر توفر التدفئة بالكهرباء والغاز عن الوضع المادي الجيد للأسرة في أغلب الأحيان^(١)، وتعتمد بعض الأسر على أكثر من مصدر للتدفئة، وقد تم في هذه الدراسة اعتماد أكثر المصادر استخداماً.

يتضح من الجدول رقم (٨:٧) أن ما نسبته (٤٥,٧%) من أسر منطقة سلفيت تستخدم الحطب في التدفئة أي أن حوالي نصف الأسر في المنطقة تعتمد على هذا المصدر ومرد ذلك توفر الحطب في المنطقة حيث يقوم المزارعون بتقليم الأشجار والحصول على الحطب الذي يستخدم في التدفئة فيما بعد، يضاف إلى ذلك قلة استخدام الحطب مقارنة بالمصادر الأخرى.

^(١) ماهر أبو صالح، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٣١.

أن نسبة الأسر المستخدمة للحطب في منطقة سلفيت قريبة إلى حد ما من نسبة استعماله في القرى الفلسطينية، حيث بلغت نسبة استخدام الحطب في القرى الفلسطينية بحسب بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (٥٠,٨%) وفي المدن (٢١,١%)^(١)، ويعود سبب انخفاض النسبة في المدن إلى ارتفاع متوسط دخل رب الأسرة الذي يسمح باستعمال المصادر البديلة كالغاز والكاز، والكهرباء، وإلى عدم توفر الحطب في المدن كما هو الحال في القرى، يضاف إلى ذلك كون المساكن في المدن أجزاء من العمارات أو أنها مغلقة على عكس القرى التي تكون مساكنها مكشوفة وبالتالي تسهل عملية الحرق والتخلص من الدخان^(٢).

وحسب بيانات المسح الميداني فإن استخدام الكهرباء كمصدر للتدفئة في منطقة سلفيت يأتي في المرتبة الثانية بنسبة (٢٦,٢%)، وهذه النسبة أعلى من مثيلاتها على مستوى مدن الضفة والبالغة (١٢,٣%)، وقريبة منها في مدن قطاع غزة (٢٠,٢%)^(٣)، وربما يعود السبب في هذا التفاوت بين منطقة سلفيت والمناطق المذكورة إلى تفاوت في مستويات الدخل.

ويلاحظ من الجدول رقم (٨:٧) أن الكاز يأتي بعد الكهرباء من حيث نسبة الأسر المستخدمة له في التدفئة وذلك بنسبة (١٦,٥%)، وهذه النسبة تقل قليلاً عن مثيلاتها في القرى الفلسطينية، إذ بلغت نسبة استخدام الكاز كمصدر للتدفئة في هذه القرى (١٨,٥%)^(٤)، ويعتبر الكاز من أرخص مصادر التدفئة بعد الحطب والفحم وبإمكان غالبية الأسر شرائه أن لم يكن جميعها.

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، إحصاءات أوضاع المسكن في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، ص ٩١.

(٢) حسين أحمد، مفيد الشامي، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ١٨.

(٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، إحصاءات أوضاع المسكن في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص ٩١.

(٤) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، إحصاءات أوضاع المسكن، مرجع سابق، ص ٩١.

جدول رقم (٨:٧)

التوزيع النسبي للأسر في منطقة سلفيت حسب مصدر التدفئة ونمط السكن

نمط السكن	نوع التدفئة	كهرباء %	كاز %	غاز %	حطب %
قرى كبيرة الحجم		١٩,٣	٢١,١	١٢,٦	٥٧
قرى متوسطة الحجم		٣٣,٢	٢٣,٢	١٠	٣٣,٧
قرى صغيرة الحجم		٢٧,٥	١٤,٥	١٣	٤٤,٩
متوسط المنطقة		٢٦,٢	١٦,٥	١١,٦	٤٥,٧

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

ويتبين من خلال المسح الميداني أن الغاز أقل مصادر التدفئة استعمالاً في منطقة سلفيت وقد وجد بنسبة استخدام (١١,٦%)، ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع تكلفة استخدامه مقارنة بالحطب والكاز، وعند دراسة مصادر التدفئة بحسب حجم القرى في منطقة سلفيت - الجدول (٨:٧) تبين أن ما نسبته (٥٧%) من أسر القرى الكبيرة تستخدم الحطب كمصدر للتدفئة بينما تقل نسبة استخدامه في القرى المتوسطة وتقل أكثر من ذلك في القرى الصغيرة، وربما يعود ارتفاع نسبة استخدامه في القرى الكبيرة إلى احتمال امتلاك سكان هذه القرى أراض أكثر من سكان القرى المتوسطة والصغيرة، وبالتالي يتم الحصول على الحطب من الحقول المجاورة واستعمالها في التدفئة عدا عن ذلك قلة من يستخدمون المصادر الأخرى للتدفئة في القرى الكبيرة بينما يعود قلة من يستخدمونه في القرى المتوسطة إلى ارتفاع متوسط دخل رب الأسرة حيث تستحوذ على أعلى متوسط للدخل.

وفيما يتعلق باستخدام الكهرباء فقد وجدت أعلى نسبة لاستخدامه في القرى المتوسطة الحجم - جدول (٨:٧) - وأقل نسبة في القرى كبيرة الحجم، وربما ساعد على ارتفاع النسبة لهذا المصدر في القرى متوسطة الحجم ارتفاع متوسط الدخل فيها عنه في القرى الكبيرة والصغيرة، أما انخفاض النسبة في القرى الكبيرة، فيعود إلى كثرة الاعتماد على الغاز في التدفئة مقارنة بالقرى المتوسطة والصغيرة، انظر جدول (٨:٧).

وبالنسبة لاستخدام الكاز في التدفئة فأعلى نسبة وجدت في القرى المتوسطة تليها القرى الصغيرة والكبيرة على الترتيب ويعود ارتفاع نسبة استخدام الكاز في القرى المتوسطة إلى انخفاض نسبة استخدام الحطب وإلى ارتفاع متوسط دخل رب الأسرة.

وبخصوص أقل مصادر التدفئة استخداماً في منطقة سلفيت وهو الغاز، فقد استخدم بنسب متقاربة في مناطق الدراسة الثلاث -الجدول (٨:٧)- وعند إجراء اختبار مربع كاي للفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في متغير توفر التدفئة تعزى لمنطقة السكن تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة (٢٨,٧) وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة (١٢,٦)، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر لمتغير منطقة السكن في توفر التدفئة، ويعود السبب في قبول الفرضية البديلة إلى تفاوت استخدام مصادر التدفئة، حسب نمط السكن، وهذا التفاوت يعود إلى تفاوت في مستويات الدخل حسب نمط السكن، يضاف إلى ذلك التفاوت في توفر مصادر التدفئة فمثلاً توفر الحطب بدرجات متفاوتة يساعد على كثرة استخدامه نتيجة لرخص ثمنه.

٨:٢ الخدمات والسلع المتوفرة في المسكن:

تعتبر هذه الخدمات من أهم الأساسيات التي يجب توفرها في المسكن، وبالتالي فإن توفر هذه الخدمات يعبر عن درجة الراحة التي يقدمها المسكن لسكانه، وتوفر هذه الخدمات أن دل على شيء فإنما يدل على الوضع الاقتصادي الجيد للأسرة، ومن أهم هذه الخدمات المطبخ والحمام والمرحاض، أما السلع المعمرة فهي كثيرة وهي ذات أهمية كبيرة وسنتطرق إليها لاحقاً.

٨:٢:١ المطبخ:

بلغت نسبة المساكن المجهزة بمطبخ (٩٨,١%) من مساكن منطقة سلفيت -الجدول رقم (٨:٨)- وهذه النسبة مقارنة لمثيلتها في مدينة نابلس والبالغة (٩٨,١%)^(١).

^(١) ماهر أبو صالح، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٤٠.

وحسب دراسة حسين أحمد ومفيد الشامي^(٢) فقد بلغت نسبة توفر المطبخ في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية (١٠٠%، ٩٩,١%، ٨٤,٩%) على التوالي، ويكمن ارتفاع تلك النسبة في منطقة سلفيت ومدن وقرى الضفة الغربية كون المطبخ من أهم الضروريات في المسكن، لذا يسعى كل رب أسرة لأن يزود منزله به بغض النظر عن منطقة السكن، أما انخفاض النسبة في المخيمات فيعود إلى ضيق مساحة المساكن فيها إذ تتميز المخيمات بأنها مناطق ذات اكتظاظ سكاني ومبانيها متراسة، وحسب نمط السكن فقد بلغت أعلى نسبة لتوفر المطبخ في القرى الصغيرة، تليها المتوسطة والكبيرة على الترتيب -جدول (٨:٨)- ويعزى ارتفاع هذه النسبة في القرى الصغيرة إلى ارتفاع متوسط مساحة المسكن، حيث وجد فيها أعلى متوسط لمساحة المسكن (١٥٠م^٢) أما أقل متوسط مساحة مسكن فوجد في القرى الكبيرة (١٤٢م^٢)، حيث وجد فيها أقل نسبة لتوفر المطبخ.

٨:٢:٢ المرحاض:

ويعتبر المرحاض كذلك من الخدمات الأساسية الواجب توفرها في المسكن، ويظهر من الجدول (٨:٨) أن المرحاض يتوفر بنسبة (٩٨,٥%) في منطقة سلفيت، حيث وجدت أعلى نسبة له في القرى المتوسطة وأقل نسبة في القرى الكبيرة، وعلى العموم تعتبر جميع هذه النسب متقاربة في جميع التجمعات السكانية في المنطقة، وهذا عائد إلى كون المرحاض ضروري لكل مسكن، ويعمل رب الأسرة قد المستطاع لتزويد منزله بالمرحاض لأنه من أهم الضروريات في المسكن.

٨:٢:٣ الحمام:

ويعتبر الحمام كذلك من الخدمات الهامة في المسكن حيث توفر بنسبة (٩٨,٥%) في منطقة سلفيت -الجدول (٨:٨) وهذا يعني وجود نسبة (١,٥%) من المساكن لا يتوفر فيها الحمام، وربما يكون متوسط مساحة هذه المساكن قليل لا يسمح بإقامة حمام فيها وظهرت أعلى النسب لوجود الحمام في القرى المتوسطة ثم في القرى الكبيرة وأخيراً في القرى الصغيرة، وجميع هذه النسب مقاربة للمتوسط العام في منطقة سلفيت،

(٢) حسين أحمد، مفيد الشامي، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٣٨.

بسبب أهمية توفر هذا المرفق بغض النظر عن منطقة السكن ولا يوجد اختلاف كبير في توفره حسب نمط السكن.

جدول رقم (٨:٨)

التوزيع النسبي للمساكن في منطقة سلفيت حسب توفر بعض الخدمات ونمط السكن

نمط السكن	الخدمات	مطبخ %	حمام %	مرحاض %
قرى كبيرة الحجم		٩٦,٢	٩٥,٥	٩٨,٦
قرى متوسطة الحجم		٩٩,٥	٩٧,٩	٩٨,٩
قرى صغيرة الحجم		١٠٠	٩٧,١	٩٧,١
متوسط المنطقة		٩٨,١	٩٨,٥	٩٨,٥

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩ م.

٨:٢:٤ السلع المعمرة:

تتوفر السلع المعمرة في المسكن، وتوجد بنسب مختلفة في منطقة سلفيت، ويخضع توفر مثل هذه السلع لعوامل اجتماعية واقتصادية ودينية، ويتسبب أي نقص في سلعة منها في معاناة يومية للسكان من حيث الفائدة التي تقدمها.

يتضح من الجدول رقم (٨:٩) أن نسبة الأسر التي يتوفر لديها تلفزيون عادي في منطقة سلفيت (١٩,٣%)، وهذه النسبة أقل من مثلتها في القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية والبالغة (٣٢,١%، ٢٣,٢%، ٣٤,٤%) على التوالي^(١)، أن انخفاض هذه النسبة في منطقة سلفيت يعود إلى ارتفاع نسبة الأسر التي يتوفر لديها تلفزيون ملون، وتنخفض نسبة الأسر التي تقتني هذا الجهاز في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية مقارنة بمنطقة سلفيت كما سنرى.

^(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، آب، مرجع سابق، ص ٧٠.

وبحسب نمط السكن فقد وجدت أعلى نسبة للتلفزيون العادي في القرى الصغيرة الحجم تليها القرى المتوسطة والكبيرة، وربما أثر انخفاض متوسط الدخل في القرى الصغيرة عنه في القرى الكبيرة ارتفاع هذه النسبة، أما انخفاض النسبة في القرى المتوسطة فيعود لارتفاع نسبة الأسر التي تفتني التلفزيون الملون كبديل لهذا الجهاز حيث يسمح دخل رب الأسرة بذلك. وقد تم إجراء اختبار مربع كاي للفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر التلفزيون العادي تعزى لمتغير دخل رب الأسرة، وتبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة (٢١,٤) وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة (١١,١) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر لمتغير دخل رب الأسرة في توفر التلفزيون العادي وأن هذين المتغيرين غير مستقلين عن بعضهما، ويعود السبب في قبول هذه الفرضية إلى تفاوت مستويات الدخل حسب نمط السكن، فالأسر التي لديها دخل عالي تفتني التلفزيون الملون، أما الأسر ذات الدخل المنخفض فإنها تفتني التلفزيون العادي.

وفيما يتعلق بالتلفزيون الملون فإن نسبة اقتناؤه أعلى من العادي حيث بلغت نسبة الأسر المتوفر لديها هذا الجهاز في منطقة سلفيت (٨٧,٦%)، وهذه النسبة أعلى من مثيلاتها على مستوى المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية والبالغة (٧٤,٥%)، (٥٦%، ٥٩,١%) على التوالي،^(١) ويعود انخفاض هذه النسبة في القرى الفلسطينية لوجود كثير منها لم توصل بالشبكة العامة للكهرباء، ولكن ارتفاع النسبة في منطقة سلفيت عنه في المدن لا يعبر بالضرورة عن جميع المدن فنسبة اقتناء التلفزيون الملون في نابلس (٩٥,٤%)^(٢) على مستوى منطقة سلفيت وجد أن أعلى نسبة للأسر التي تتوفر لديها التلفزيون الملون في القرى المتوسطة الحجم - جدول رقم (٨:٩)، تليها القرى الصغيرة وأخيراً الكبيرة الحجم، وربما أثر ارتفاع متوسط الدخل في القرى المتوسطة في ارتفاع تلك النسبة فيها، (ويظهر من الجدول رقم (٨:٩) أن جهاز الفيديو يتوفر بنسبة (٢٦,٨%) لدى أسر منطقة سلفيت وهذه النسبة مقاربة لمثيلاتها في المدن الفلسطينية وأعلى منها في القرى والمخيمات الفلسطينية، حيث تبلغ في المدن (٢٥,٥%)

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، أب، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، أب، مرجع سابق، ص ٧٠.

وفي القرى والمخيمات (١٢,٧%) و (١٢,٦%) على التوالي^(١)، ويعزى انخفاض النسبة في القرى لطبيعة مجتمع القرى إذ يعتبر الكثير من أرباب الأسر أن جهاز الفيديو له تأثير سلبي على اخلاق أبناءهم، وبخضع توفر هذا الجهاز لعوامل اجتماعية ودينية إضافة لعامل الدخل، وعند إجراء اختبار مربع كاي للفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) في توفر الفيديو تعزى لمتغير دخل رب الأسرة تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة (٣٠,٨) وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة (١١,١) وهذا يعني أن هذين المتغيرين غير مستقلين عن بعضهما، وأنه يوجد أثر لمتغير دخل رب الأسرة على توفر الفيديو في المسكن بمنطقة سلفيت، ويعود السبب في قبول هذه الفرضية إلى تفاوت في توفر الفيديو حسب الدخل وقد ظهرت أعلى نسبة لتوفر الفيديو عند فئة الدخل (٦٠٠ دينار فأكثر).

أما جهاز الستالايت فقد بلغت نسبة وجوده لدى أسر منطقة سلفيت (٣٦,٢%) -جدول (٨:٩)- وكانت أعلى نسبة لتوفره في القرى الصغيرة ومن ثم القرى المتوسطة والكبيرة على الترتيب، وما من شك في أن اقتناء هذا الجهاز يرتبط بمفاهيم اجتماعية ودينية لدى أرباب الأسر، إذ يعتقد هؤلاء بأن توفر هذا الجهاز له تأثيرا سلبيا وخصوصا على سلوك أطفالهم.

يعتبر جهاز الراديو ذي أهمية كبيرة فهو مصدر لسماع الاخبار في جميع أنحاء العالم إضافة إلى كونه مصدرا للتسلية، ويوجد هذا الجهاز بنسبة (٣٧,٧%) من أسر منطقة سلفيت، وهذا لا يعني بالضرورة أن الأسر المتبقية لا يوجد لديها راديو إذ يتوفر هذا الجهاز مع المسجل، وبخصوص جهاز الراديو مع مسجل الذي يعتبر هو وجهاز الراديو من الأجهزة رخيصة الثمن وبإمكان غالبية الأسر شراؤها فقد كانت نسبة وجوده (٧٧,٥%) من أسر منطقة سلفيت - جدول (٨:٩) -، وقد كانت أعلى نسبة لتواجده في القرى المتوسطة وأقل نسبة في القرى الصغيرة، وربما يكون لارتفاع متوسط الدخل في القرى المتوسطة عنه في القرى الكبيرة أثر في ارتفاع نسبة تواجده فيها.

يتوفر التلفون لحوالي ثلث مساكن منطقة سلفيت، وقد توفر بنسبة (٣١,١%) - جدول رقم (٨:٩)- وهذه النسبة تقل عن مثيلاتها في المدن الفلسطينية والبالغة

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، آب، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣٨,١%) وتزيد عنها في القرى والمخيمات الفلسطينية حيث وصلت النسبة في القرى (١٢,٢%) وفي المخيمات (١٢%)^(١)، ويمكن سبب ارتفاع النسبة في المدن إلى كبر حجمها مما جعلها تستفيد من حيث تزويدها بالخدمات، وعموماً يمكن القول بأن التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعاني من نقص في خدمات التلفون. لقد وجد التلفون بنسب متفاوتة حسب نمط السكن، ووجدت أعلى نسبة له في القرى الكبيرة تليها القرى المتوسطة والصغيرة على التوالي، وهذا يؤكد أنه كلما زاد حجم أي تجمع سكاني زادت الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تزداد الحاجة لمثل هذا الجهاز.

أما الغسالة فقد توفرت بنسبة (٨٦,١%) من مساكن منطقة سلفيت -الجدول (٨:٩)- ومما لا شك فيه أن الغسالة تعمل على توفير الوقت والجهد أثناء غسل الملابس، وعلى الرغم من أن مجتمع منطقة سلفيت مجتمعاً قروياً إلا أن الغسالة توفرت بنسبة أعلى مما هو في القرى الفلسطينية حيث كانت نسبة وجودها في القرى (٥٩,٥%)^(٢)، ويعود سبب انخفاض النسبة في القرى الفلسطينية إلى عدم وصول شبكة الكهرباء إلى الكثير من التجمعات السكانية القروية وهذا سبب من أسباب وجود نسبة (١٥,٩%) من مساكن منطقة سلفيت تعاني من نقص في توفر الغسالة.

يعتبر توفر الثلجة في المسكن من الأمور الهامة فهي مخزون لحفظ الأغذية، ويعتمد توفرها في أي مجتمع على توفر الكهرباء وخصوصاً من الشبكة العامة، وقد كانت نسبة وجودها لدى (٧٩,٤%) من أسر منطقة سلفيت وهي بهذا أقل من نسبة وجودها في المدن والمخيمات والبالغة (٩٠,٩%) للمدن و(٨٣,٨) للمخيمات^(٣)، وسبب زيادة نسبة توفر الثلجة في المدن والمخيمات يعود لوجود الكهرباء من الشبكة العامة بخلاف بعض القرى التي تعتمد على المولدات الخاصة التي تعمل لبضع ساعات في الليل إذ تحتاج الثلجة إلى توفر الكهرباء ليلاً ونهاراً للاحتفاظ بالبرودة، ويلاحظ بأن القرى الصغيرة تستحوذ على

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، آب، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٧٠.

اقل نسبة لتوفر الثلاجة، وسبب ذلك عدم وصول شبكة الكهرباء لبعض القرى الصغيرة، أن نسبة (١٨,٦%) من أسر منطقة سلفيت يوجد فيها مكنسة كهربائية - جدول رقم (٨:٩) - وكانت أعلى نسبة في القرى الكبيرة يليها المتوسطة وأخيرا الصغيرة، ويرتبط توفر المكنسة الكهربائية بالدخل وتوفر الكهرباء.

أما الحمام الشمسي فيوجد بنسبة (٧٤,١%) من مساكن منطقة سلفيت - جدول (٨:٩) - وهي بهذا تزيد قليلا عن مثيلاتها في منطقة سلفيت حسب التعداد العام (١٩٩٧) والبالغ (٧٣%)^(١) وتزيد عنها أيضا في المدن والمخيمات الفلسطينية والبالغة (٦٠,٥%) للمدن و(٤٥%) للمخيمات^(٢)، وربما يعزى ارتفاع النسبة في منطقة سلفيت عنه في المدن والمخيمات إلى اتساع سطح المسكن فيها، وبالتالي إمكانية وضعه عليه.

جدول رقم (٨:٩)

التوزيع النسبي للأسر في منطقة سلفيت حسب توفر السلع المعمرة ونمط السكن

سلع المعمرة	تقريرون عادي %	تقريرون تلون %	فديو	ستالايت %	راديو	راديو مسجل	تلون %	علا ة	ثلاجة %	مكنسة كهربائية	حمام شمسي	فرن غاز الخبز %	طباخ غاز %	ماكينة خياطة %	سيارة خاصة %
قرى كبيرة الحجم	١٥,٤	٨١,٦	٤١,٦	٣٣,٧	٣٠,٨	٧٤,٥	٣٨,٤	٨٠,٨	٨٠,٣	٢٤	٦٧,٣	٥٢,٩	٩٧,١	٣١,٥	٣٣,٧
قرى متوسطة الحجم	٦٨,٦	٩١,١	٣٥,٨	٣٦,٨	٣٨,٤	٨٢,١	٢٦,٣	٩١,١	٩١,١	١٧,٤	٨٠	٦١,٢	٩٦,٣	٢٩,٥	٢٨,٩
قرى صغيرة الحجم	٣١,٩	٨٧	٤٤,٩	٤٢	٥٦,٥	٧٢,٥	٢٣,٢	٨٨,٤	٨٨,٤	١٠,١	٧٨,٣	٥٥,١	٩٧,١	٤٩,٣	٤٧,٨
المتوسط المنطقة	١٩,٣	٨٧,٦	٤٦,٨	٣٦,٢	٣٧,٧	٧٧,٥	٣١,١	٨٦,١	٨٦,١	١٨,٦	٧٤,١	٥٧,٨	٩٦,٨	٣٥,٥	٣٣,٧

المصدر: المسح الميداني لعام ١٩٩٩م.

كما يظهر من الجدول (٨:٩) أن فرن الغاز الذي يستعمل للخبز يوجد بنسبة (٥٧,٨%) ويعني ذلك أن أكثر من نصف الأسر في منطقة سلفيت تستعمل فرن الغاز للخبز أما النسبة المتبقية فهي تستعمل الطابون أو مصادر أخرى، وحسب مكان السكن فقد تبين أن أكثر الأسر التي تستعمل فرن الغاز في الخبز كانت في القرى متوسطة الحجم يليها القرى الصغيرة وأخيرا القرى الكبيرة الحجم وهذا دليل على أن القرى التي يكثر فيها استعمال فرن الغاز للخبز يقل فيها استعمال الطابون والمصادر الأخرى. تستعمل ماكينة الخياطة لخياطة الملابس وفي بعض الأحيان تستعمل لأغراض تجارية، وتقوم بعض الإناث بخياطة الملابس مقابل أجر تتقاضاه على ذلك وتكثر مثل هذه

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٦٦.

(١) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٧٠.

الظاهرة في القرى وبخصوص منطقة سلفيت يلاحظ وجود مشاغل للخياطة تعمل فيها الإناث ويلاحظ من الجدول (٨:٩) أن نسبة الأسر التي لديها ماكينة خياطة (٣٥,٧%) من أسر منطقة سلفيت، وتتفاوت هذه النسبة حسب نمط السكن، حيث وجد أن أعلى نسبة لماكينة الخياطة في القرى الصغيرة تليها الكبيرة وأخيراً المتوسطة. يعتبر طباخ الغاز من أهم الضروريات فهو يستعمل لطهو الأطعمة، وترتفع نسبة وجوده وبلغت على مستوى المنطقة (٩٦,٨%) ووجد بنسب متقاربة في جميع التجمعات السكانية - جدول (٨:٩).

أن السيارة الخاصة تعتبر من الضروريات الهامة فهي وسيلة نقل ضرورية، وفي عصرنا هذا فإن كل أسرة بحاجة إلى سيارة والمقصود بالسيارة الخاصة تلك التي تستعمل للأسرة فقط ويستثنى من ذلك السيارات العمومية والتجارية. بلغت نسبة الأسر التي لديها سيارة خاصة في منطقة سلفيت (٣٣,٣%) وقد وجدت أعلى نسبة لها في القرى الصغيرة ومن ثم القرى الكبيرة وأخيراً القرى المتوسطة ظهر من خلال المسح الميداني أن (١٩,١%) من مساكن منطقة سلفيت يتوفر فيها كراج سيارة وقد بلغت أعلى نسبة على مستوى القرى الكبيرة تليها المتوسطة وأخيراً القرى الصغيرة - جدول (٨:٩).

الفصل التاسع

النتائج والتوصيات

٩:١ النتائج

٩:١:١ التركيب السكاني

٩:١:٢ خصائص المسكن

٩:٢ التوصيات

الفصل التاسع

النتائج والتوصيات

٩:١ النتائج:

تناولت هذه الدراسة بالبحث التركيب السكاني في منطقة سلفيت وخصائص المسكن وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

٩:١:١ التركيب السكاني:

إن دراسة التركيب العمري لسكان منطقة سلفيت يؤكد أن سكان المنطقة يقعون في مرحلة الشباب من مراحل الانتقال الديموغرافي وذلك نتيجة لارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن (١٥) سنة، حيث بلغت نسبتهم (٣٧,٢%) من مجموع السكان، وتبين أن نسبة إعالة صغار السن في المنطقة (٦٤,١%) في حيث بلغت نسبة إعالة كبار السن (٥,٣%)، هذا وقد بلغ العمر الوسيط للسكان (١٩,٩ سنة)، إضافة إلى أن نسبة الأطفال إلى النساء فقد بلغت (٤٧,٤%) كل هذا يؤكد أن مجتمع منطقة سلفيت مجتمعاً فتياً كما أسلفنا سابقاً. وفيما يتعلق بنسبة النوع فقد وصلت إلى (١١٠,٥) ذكر لكل مائة أنثى، وهذه النسبة أعلى من مثيلتها لمنطقة سلفيت حسب التعداد العام-١٩٩٧م، وزادت عن نظيرتها في المناطق الفلسطينية الأخرى.

لقد انخفضت نسبة الأمية للذين تزيد أعمارهم عن (١٠ سنوات) مع ارتفاع هذه النسبة لدى الإناث والبالغة (١٠%) مقارنة مع مثيلتها لدى الذكور حيث وصلت نسبة الأمية لدى الذكور (٣,١%)، وهذا دليل واضح على ارتفاع نسبة التعليم في المنطقة، كما أشارت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الأمية في الفئات العمرية الكبيرة، وهذا عائد إلى قلة عدد المدارس في السابق وردائه الأوضاع الاقتصادية للسكان، ويعود السبب في انخفاض نسبة الإناث المتعلّقات إلى الاهتمام بتعليم الذكور لاعتبارات اجتماعية، فالعادات والتقاليد حرمت الإناث من مواصلة التعليم وخصوصاً عندما تكون المؤسسات التعليمية في قرى غير القرى اللواتي يسكن فيها، كما أشارت الدراسة إلى انخفاض نسبة الحاصلين على مستويات تعليمية في مرحلتَي المعهد والجامعة لكلا الجنسين مقارنة بالمراحل السابقة، وهذا عائد إلى حاجة هاتين المرحلتين إلى تكاليف مادية عالية، أضف إلى ذلك قلة وجود المعاهد والجامعات في الضفة الغربية سابقاً، مما حوّم الكثير من مواصلة التعليم وخصوصاً الإناث.

وفيما يتعلق بالتركيب الاقتصادي للسكان، فقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام (١٩,٥%)، ومعنى ذلك أن حوالي ربع السكان يقومون بإعالة الثلاثة أرباع الباقين، وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة صغار السن، أما نسبة البطالة في المنطقة فقد بلغت (١,٨%)، ويعود السبب في انخفاض تلك النسبة إلى توفر فرص العمل داخل إسرائيل وقرب المنطقة من الخط الأخضر.

بلغ معدل النشاط الاقتصادي العام في منطقة سلفيت (٣١,٥%)، ويشير ذلك إلى أن القوى العاملة تشكل ثلث السكان، ومرد ذلك ارتفاع نسبة صغار السن وقلة مساهمة المرأة في سوق العمل.

لقد شكل الذكور العاملين نسبة (٣٦,١%) من مجموع الذكور في حين بلغت نسبة الإناث العاملات (٣,٦%) من مجموع الإناث، ويؤكد ذلك زيادة العبء الملقى على كاهل الذكور العاملين نتيجة العادات والتقاليد التي تحد من عمل الإناث.

استحوذت مهنة البناء على أعلى نسبة للعاملين من مجموعهم وذلك بواقع (٣١,٣%) وهذا عائد إلى توفر فرص العمل في هذه المهنة داخل الخط الأخضر، إضافة إلى إمكانية مزاولة الأشخاص لهذه المهنة التي تعتمد على المجهود العضلي، شغلت مهن الصناعة والخدمات نسب عالية من مجموع العاملين، ولعل وجود منطقة بركان الصناعة على أراضي منطقة سلفيت إحدى الأسباب الرئيسية في ارتفاع نسبة العاملين في الصناعة، أما ارتفاع نسبة العاملين في الخدمات فيعود إلى توفر المؤسسات التعليمية وفتح مراكز لأجهزة السلطة الوطنية مما أدى إلى استيعاب العديد من العاملين في هذا القطاع.

ظهرت أعلى نسبة للعاملين داخل الخط الأخضر وذلك بواقع (٤٥,٨%)، وهذا عائد إلى توفر فرص عمل داخل إسرائيل بدرجة تفوق الضفة الغربية، يضاف إلى ذلك ارتفاع متوسط الدخل لدى العاملين داخل الخط الأخضر والبالغ (٣٧١,٤) ديناراً شهرياً زاد متوسط الدخل الشهري للشخص العامل في منطقة سلفيت والبالغ (٣٧٠,٤) ديناراً عن مثيله في قطاع غزة (٢٥٦,٧) ديناراً، إلا أن متوسط الدخل في منطقة سلفيت يقل عن مثيله في مدينة نابلس والبالغ (٤٤٢,٥) ديناراً وهذا راجع إلى وجود كبار التجار وتوفر الخدمات في نابلس بدرجة تفوق منطقة سلفيت.

وفيما يتعلق بالحالة الزوجية للسكان فقد بلغت نسبة السكان الذين أعمارهم أكثر من ١٥ سنة (٦٢,٢%)، وشكل الذكور العزاب نسبة (٢٨,٤%) من مجموع الذكور، في حين بلغت نسبة الإناث العازبات (١٥,٩%)، ويعود السبب في انخفاض نسبة الإناث العازبات إلى الزواج المبكر لهن.

زاد متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور (٢٣,٨ سنة) عن مثيله للإناث والبالغ (٢١,٦ سنة)، ويعود السبب إلى زواج الإناث في سن مبكرة بسبب العادات والتقاليد التي تحبذ ذلك، ويمكن أن نضيف حاجة الذكور إلى العمل أولاً لتأهيل أنفسهم للزواج، وقد أثر في متغير العمر عند الزواج متغير عدد السنوات التعليمية حيث ظهرت علاقة ارتباط إيجابية أكدتها قيمة معامل بيرسون والبالغة (٠,٣٥+)، بمعنى أن الشخص المتعلم يحتاج بعد إنهائه التحصيل العلمي إلى العمل لتأهيل نفسه للزواج.

وبخصوص التركيب البنائي للأسرة فقد توصلت الدراسة إلى أن نمط الأسرة النووية هو السمة الغالبة وذلك بواقع (٨٨%)، ولعل تفضيل الأسرة الشابة الاستقلال في مساكنها أهم الأسباب الكامنة وراء ارتفاع هذه النسبة، لقد مثل الأبناء والبنات أكبر نسبة من الأقارب في الأسرة وذلك بواقع (٥٤,٥%) وهذا عائد إلى ارتفاع نسبة صغار السن في المجتمع، أما متوسط عدد أفراد الأسرة فقد بلغ (٥,٩) شخص، وهذا دليل على ارتفاع معدلات الخصوبة السكانية، وقد تأثر حجم الأسرة بالمستوى التعليمي لرب الأسرة وتأكيداً لذلك تم إجراء اختبار مربع كاي بين المتغيرين وظهر أنهما غير مستقلين عن بعضهما، وهذا راجع إلى قضاء الشخص المتعلم عدد من السنوات في التعليم ومن ثم حاجته لمزيد من الوقت لاتمام عملية الزواج، وبالتالي يفضل أن تكون الأسرة صغيرة.

٩:١:٢ خصائص المسكن:

وفيما يتعلق بخصائص المسكن فقد بلغت نسبة المساكن المملوكة لرب الأسرة (٨٠,٤%)، وهذه النسبة أعلى من مثيلاتها في المدن والمخيمات الفلسطينية، وهذا راجع إلى رخص أسعار الأرض في منطقة سلفيت وامتلاك غالبية سكانها للأرض مما يوفر تكاليف شراء الأرض، أما المدن فإن الأسرة الشابة التي لا تمتلك الأرض تحتاج إلى تكلفة البناء وشراء الأرض معاً، يضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار الأرض في المدن نتيجة توفر الخدمات وتعدد الأنشطة الاقتصادية مما يعمل على انخفاض نسبة المساكن

المملوكة في المدن، وجدت نسبة (١٤,٢%) من مساكن منطقة سلفيت مملوكة للعائلة، ويعود السبب في وجود هذه النسبة إلى عدم مقدرة هذه الأسرة التفرغ إلى أسر نووية أما لعدم توفر تكاليف البناء أو عدم ملكية هذه الأسر للأرض اللازمة للبناء، أما المساكن المؤجرة فنسبتها قليلة (٢,٦%) من مساكن منطقة سلفيت، وهذا راجع إلى قلة الأنشطة الاقتصادية في المنطقة بالإضافة إلى النقص في كثير من الخدمات.

يقل متوسط الأجرة السنوية للمساكن المؤجرة في منطقة سلفيت والبالغ (٥٣٣,٨) ديناراً عن متوسط أجرة المسكن السنوية في المجتمع الفلسطيني، ويعود السبب في ذلك إلى وجود المدن في المجتمع الفلسطيني التي يكثر فيها الطلاب على المساكن المؤجرة نتيجة توفر الخدمات والمؤسسات، أما منطقة سلفيت فهي مجتمع قروي يقل فيها الطلاب على استئجار المساكن.

بلغت نسبة المساكن المبنية من الحجر في جميع واجهاتها (٢٤,٥%) وهذه المساكن في أغلبها للأسر ذات الدخل المرتفع، وقد ساعد على وجود هذه النسبة قرب جماعين التي تشتهر بالحجر من منطقة سلفيت، أما المساكن المبنية من الحجر والطوب فبلغت نسبتها (٨,٤%)، في حين وصلت نسبة المساكن المبنية من الطوب والأسمنت إلى (٦٥,٩%) ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى رخص الطوب وخفة وزنه وتوفره، وقد تأثرت مادة بناء المسكن بسنة البناء ودخل رب الأسرة ومهنته.

شكلت المساكن المستقلة والمكونة من طابق واحد (٤٩%)، بينما شكلت المساكن المستقلة والمكونة من أكثر من طابق نسبة (٣٨,٧%) وقد كان أهم الدوافع لبناء الطوابق عامل صغر مساحة الأرض التي يقوم عليها المسكن وبالتالي التوجه للبناء بشكل عمودي، وبلغ متوسط مساحة الوحدة السكنية ١٤٤ متر مربع، وهي أعلى من مثيلتها في مدينة نابلس والبالغة ١٣٨ متر مربع، ويعود السبب في ارتفاع متوسط مساحة المسكن في منطقة سلفيت إلى كبر مساحة الأرض المقام عليها المسكن.

وعن متوسط عدد الغرف في المسكن فقد بلغ ٤,٣٦ غرفة، وقد زاد هذا المتوسط عن نظيره في قرى ومدن ومخيمات الضفة الغربية، وهذا راجع إلى ارتفاع متوسط مساحة المسكن في منطقة سلفيت مقارنة بهذه المناطق، وفيما يتعلق بمتوسط غرف

النوم فقد بلغ (٢,١٩) غرفة، ووجدت علاقة ارتباط إيجابية حسب معامل بيرسون بين متوسط عدد غرف النوم في المسكن ودخل رب الأسرة.

بلغت درجة التزاحم في منطقة سلفيت (١,٣٥) شخص لكل غرفة، وهي أقل من مثيلتها في مدن ومخيمات الضفة الغربية، في حين بلغت كثافة السكن في منطقة سلفيت (٠,٤٢) شخص لكل متر مربع.

وبخصوص الخدمات المتوفرة في المسكن فقد تبين أن ما نسبته (٨١,٣%) من مساكن منطقة سلفيت تحصل على المياه من شبكة المياه القطرية، وهذه النسبة تقل عن مثيلتها في المدن والمخيمات الفلسطينية، ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة في منطقة سلفيت إلى معاناة بعض قرى المنطقة من عدم وصول الماء إليها من الشبكة القطرية، وأشارت الدراسة إلى حصول (١٤,٨%) من مساكن منطقة سلفيت على المياه من آبار الجمع.

شكلت المساكن التي تحصل على الإضاءة من الشبكة العامة نسبة (٩٦,٨%) وتقل هذه النسبة عن مثيلتها في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ويعني ذلك عدم وصول شبكة الكهرباء لبعض قرى منطقة سلفيت.

كما تبين أن نسبة المساكن التي تتخلص من المياه العادمة عن طريق الحفر الامتصاصية (٩٩,٧%) وتزيد هذه النسبة عما هي في القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، أما نسبة المساكن التي تحصل على التدفئة عن طريق الحطب (٤٥,٧%)، ويعتبر هذا المصدر من أكثر مصادر التدفئة استخداماً لتوفر الحطب من حقول المزارعين، كما أشارت الدراسة إلى وجود نسبة (٢٦,٢%) من أسر منطقة سلفيت تحصل على التدفئة عن طريق الكهرباء.

ارتفعت نسبة المساكن المجهزة بمطبخ وقد وصلت إلى (٩٨,١%) وبخصوص التجهيزات الأخرى التي تتمثل بالفيديو والتلفزيون و السلايت، الخ، فقد توفرت بنسب مختلفة في منطقة سلفيت.

٢: ٩- التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يقترح مايلي:

١. الحد من نسبة الأمية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن (١٠) سنوات وذلك عن طريق فتح مراكز لمحو الأمية.
٢. العمل على توفير المدارس بمراحلها المختلفة في جميع التجمعات السكانية لمتابعة التحصيل العلمي وخصوصاً في المرحلة الثانوية ليسهل على الإناث متابعة التعليم حيث تعاني الكثير من القرى من نقص المدارس الثانوية.
٣. توفير فرص عمل داخل الضفة الغربية للعاملين للحد من الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي حيث أن الغالبية العظمى من عمال منطقة سلفيت يعملون داخل الخط الأخضر.
٤. يجب على الجهات المختصة توفير الخدمات وخصوصاً الماء والكهرباء، وتعبيد الطرق... الخ (خدمات البنية التحتية)، حيث تعاني الكثير من القرى من نقص في توفر هذه الخدمات.
٥. العمل على إيجاد برامج للتوعية فيما يتعلق بنمط الزواج المبكر، لما له من آثار سلبية تعود على المجتمع ويتسنى ذلك من خلال تشجيع التعليم.
٦. القيام بدراسات سكانية عن منطقة سلفيت في شتى مجالات علم السكان وذلك لمعالجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

المصادر والمراجع

- ابراهيم الدقاق، ١٩٨١، مشكلة السكن في الأرض المحتلة، مركز التوثيق والأبحاث، جامعة بيرزيت.
- ابراهيم سليمان الحاج عبد الرحمن المهنا، ١٩٩٤، الحاجة السكنية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- انطوان زحلان، ١٩٩٧، إعادة إعمار فلسطين، مركز دراسات الوحدة العربية، فلسطين.
- اياد البرغوثي، حسين احمد، ١٩٨٦، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للطائفة السامرة في نابلس، صادر الاقتصادي، العددان ٦٣/٦٣، ايلول.
- بكر أبو كشك، ١٩٨٠، الضائقة السكنية في الأردن المحتلة، مركز الأبحاث، جامعة بيرزيت.
- تيسير مسودي، د.ت، سكان محافظة الخليل-دراسة ديموغرافية، مركز الأبحاث، رابطة الجامعيين، الخليل.
- حسين أحمد، مفيد الشامي، ١٩٩٠، مسح الأوضاع الديموغرافية وتقديرات القوى العاملة، الملتقى الفكري العربي، القدس.
- خضر عودة، ١٩٩٨، مستويات واتجاهات الخصوبة في محافظة قلقيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

رة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٦، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية،
 نان، رام الله.

رة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، إحصاءات أوضاع المسكن في الضفة
 نربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم (٦)، تشرين ثاني، رام الله.

ائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام للسكان والمساكن
 المنشآت، تقرير السكان، النتائج النهائية، رام الله.

ائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام للسكان والمساكن
 والمنشآت، منطقة سلفيت، النتائج النهائية.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، التعداد العام للسكان والمساكن
 والمنشآت، لمحة إحصائية، ملخص نتائج التعداد.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، المسح الديموغرافي للضفة الغربية
 وقطاع غزة، النتائج النهائية، أب، رام الله، فلسطين.

- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، المسح الديموغرافي للضفة الغربية
 وقطاع غزة، الزواج نتائجه وتفضيلاته، سلسلة تقارير الوضع رقم (٣) رام الله،
 فلسطين.

- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧، سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة
 الغربية وقطاع غزة، رام الله..

- زياد الرباعي، ١٩٩٥، التغير السكاني وأثاره على التخطيط العمراني لمدينة اربد،
 رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

- عبد الله الدهمي، ١٩٩٢، التركيب الداخلي لمدينة نعرز - دراسة في السكان والمسكن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- عمر النوباني، ١٩٩٢، التركيب الداخلي لمدينة وادي السير - دراسة في السكان والمسكن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- فتحي أبو عيانة، ١٩٩٥، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- فتحي ابو عيانة، ١٩٩٩، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، ١٩٨٦، التغير السكاني في محافظة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- فواز علي، ١٩٨٦، التركيب الداخلي للمنطقة الجنوبية في مدينة عمان - دراسة في السكان والمسكن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- ماهر أبو صالح، ١٩٩٨، مدينة نابلس - دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- محمد صلاح، ١٩٩٩، أثر التغير السكاني على التخطيط العمراني لمدينة سلفيت، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، ١٩٩٧، دراسة حول المسكن في قطاع غزة، الطبعة الأولى.
- المكتب الإحصائي، ١٩٩٨٠، برنامج تعزيز القدرات الوطنية في ميدان مسح الأسرة، الأمم المتحدة، نيويورك.

- مكتب المؤسسات الوطنية، سلفيت، ١٩٨٩، نبذة عن محافظة سلفيت، نيسان.
- نضال رشيد صبري، ١٩٧٨، مشكلة الاسكان في الأرض المحتلة، مكتب التوثيق والأبحاث، جامعة بيرزيت.
- هاني مقبول، ١٩٨٧، الاضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الاسكندرية.
- Heivery M.& Ovenben , G., 1993, Palestinian society in Gaza, West Bank and Jerusalem, Asurvey of living condition, FAFO, Report, 151.